جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضوع:

آليات السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات– دراسة حالة الجزائر– خلال الفترة (2000–2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطلبة:
- ضيف عبدالرزاق
- حميدية بلال

تحت إشراف الأستاذ:
- باصور كمال

لجنة المناقشة

د.غزازي عماد	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا	جامعة المدية
أ.باصور كمال	أستاذ مساعد"أ"	مشرفا	جامعة المدية
د.معوشي عماد	أستاذمحاضر"ب"	مناقشا	جامعة المدية

السنة الجامعية: 2016–2017

كلمة شكر

نشكر الله على جزيل نعمائه، ، والحمد لله الكريم الوهاب أولاّ وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، أوجه عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ **باصور كمال** على قبوله الإشراف لانجاز هذه المذكرة وعلى سعة صدره وحكمة توجيهاته وملاحظاته التي كانت نورا تسير على ضوئه خطوات البحث.

كما أتقدم بالشكر :

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أساتذة وطلبة.

إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

إلى كافة أساتذة جامعة المدية.

إهداء

إلى من ملكت حواسي وإحساسي واحتوت عقلي وأفكاري، وهامت بها نفسي
وأنفاسي، الحب الصادق ، والمربية الفاضلة، والشمس الوضاءة
التي أنارت لي دروب النجاح في الحياة
"**روح الوالدة الغالية رحمها الله**"
إلى النجم الساري في سما أفقي، إلى الغالي الذي سكن في أعماقي، إلى
منبع الخير الدافق والحنان الوافر والمربي الفاضل الذي نسج لي
طريق النجاح في حياتي أيها الوالد الحبيب أطال الله في عمرك
إلى صاحب القلب الطيب الذي شاركني في هذا العمل
أخي وصديقي"**عبد الرزاق**"
إلى من شاركني أفراحي وأقراحي
كل العائلة والأهل والأقارب من الألف إلى الياء
إلى كل الزملاء طوال المشوار الجامعي خاصة
طلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية
إلى كل الأصدقاء والزملاء والزميلات في العمل
إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع
إلى من أراد الله لهم صحبتي والمكان في قلبي
أهدي ثمرة جهدي هذه.

حميدية بلال

إهداء

لا يطيب الليل إلا بالشكر ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا اللحظات إلا بذكرك ولا الآخرة إلا بعفوك والجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كللهم الله بالهبة والوقار ومن علماني العطاء دون انتظار و من أحمل اسمهما بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد بعمرهما ليريا ثمارا قد حان قطفهما بعد طوال انتظار **"أمي وأبي العزيزين"**.

إلى من بهم أفتخر وعليهم أعتمد إخوتي وأخواتي وأسرى أخي الصغير، إلى عمي وأسرته ،

إلى الكتاكيت وشموع البيت: محمد إياد، إكرام، سلوى، رؤيا.

إلى صاحب النوايا الصادقة رفيقي الذي شاركني في العمل **"بلال"**

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل أصدقائي وزملائي من الطور الابتدائي إلى الجامعي بالخصوص طلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهدي ثمرة جهدي هذه.

خيفة عبد الرزاق

الملخص

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلال الخارجي الذي يسببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية للاختلالات الخارجية، لذا تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسة النقدية في الجزائر.

Abstract:

Monetary policy is an important element in macroeconomic policy, which plays a critical role in addressing the external imbalance caused by a type of disorder associated with the non-equilibrium in the money market, whereas the problems related to the balance of payments are a monetary phenomenon. Thus, the correction must be by cash settlements forum balances of Foreign Affairs. So the monetaryauthorities have use dell monetary variables to influence aspects of the constituent parts of the balance of payments.

Key words: Monetary Policy, Balance of Payments, Exchange rate, monetary policy in Algeria.

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر وتقدير .....
الإهداء.....
ملخص..... I
الفهرس..... III
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال VII
مقدمة ..... أ
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية..... 01
تمهيد 02
المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي..... 03
المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي..... 03
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي..... 07
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر النقدوي..... 11
المبحث الثاني: السياسة النقدية وأهدافها وقنوات إبلاغها..... 14
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها..... 14
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية..... 15
المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية..... 21
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها..... 23
المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية..... 23
المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية..... 26
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية..... 29
خلاصة الفصل 30
الفصل الثاني : السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات..... 31
تمهيد 32
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات..... 33
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات..... 33
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات..... 36

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات..... 38
المبحث الثاني: سعر الصرف كآلية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات..... 41
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف..... 41
المطلب الثاني: مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات..... 48
المطلب الثالث: مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات..... 52
المبحث الثالث: تحقيق التوازن لميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة والعرض النقدي..... 58
المطلب الأول: معالجة الخلل لميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة..... 58
المطلب الثاني: العرض النقدي ومكوناته 64
المطلب الثالث: المنهج النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات..... 67
خلاصة الفصل..... 72
الفصل الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خلال القترة (2000-2015) 73
تمهيد..... 74
المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر(1990-2015)..... 75
المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000)..... 75
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2015)..... 82
المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر 88
المبحث الثاني: السياسة النقدية وأثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري(2000-2015)..... 97
المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر(1962-2015)..... 97
المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري..... 103
المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية(2000-2015)..... 107
المطلب الأول: ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية..... 107
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي..... 112
خلاصة الفصل..... 123
خاتمة..... 125
قائمة المراجع..... 131

فهرس الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-2	المجمعات النقدية	66
1-3	التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن التسهيل الموسع في الجزائر خلال الفترة 1995-1998	82
2-3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	90
3-3	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر	93
4-3	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2015)	94
5-3	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1987-1991)	100
6-3	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2015)	102
7-3	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)	104
8-3	التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغيير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة(2000-2015) بالنسبة المئوية	105
9-3	تطور العرض النقدي M1 خلال الفترة (2000-2015)	108
10-3	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2015)	109
11-3	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015)	111
12-3	تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)	113
13-3	تطور كل من ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري خلال الفترة (2000-2015)	115
14-3	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2015)	117
15-3	تطور قائم الدين الخارجي وتطور خدمة الديون خلال الفترة (2000-2015)	119
16-3	تطور الاحتياطات الرسمية للصرف خلال الفترة (2000-2015)	121

2- قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغيير النقود	4
2-1	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	5
3-1	الطلب على النقود بدافع المبادلات عند كينز	9
4-1	الطلب على النقود بدافع الاحتياط عند كينز	10
5-1	الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	10
6-1	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	21
1-2	انحدار منحنى IS وفعالية السياسة النقدية	59
2-2	انحدار منحنى LM والسياسة النقدية	60
3-2	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2015)	102

مقدمة عامة

مقدمة :

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائما حولها، فنتيجة للصدمات الاقتصادية التي شهدها العالم برزت مشاكل تتمثل في الكساد والتضخم، البطالة ، والركود التضخمي وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال فترات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وكيفية معالجتها.

واحتلت السياسة النقدية مكانة هامة في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، لذلك برزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، حيث احتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية، فجاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها في ظل المدرسة النيوكلاسيكية على يد فريدمان وازداد الاهتمام بها في الفكر المعاصر لمساهمتها في حل الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة النقدية بيانا للوسائل والأدوات التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية نظرا لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى بتوفير السيولة اللازمة عن طريق تكييف عروض النقود للطلب عليها، وتقوم أدواتها بوضع لتوسع النقدي باستخدام السقوف الائتمانية بغية تحقيق الأهداف النهائية والوسطية.

إن الاختلال في ميزان المدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث تلعب السياسة النقدية دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب.

تعد الجزائر من بين الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، وتبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق ممثل في إعداد هيئات نقدية ومالية أين تشكل فيها السياسة النقدية وسيلة فعالة في إحداث التوازن الاقتصادي واستقراره عموما،وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

ومما سبق تبرز لنا الإشكالية والممثلة في التساؤل التالي:

ما هي الآليات التي تستخدمها السياسة النقدية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2015)؟

للإجابة على التساؤل المحوري تبرز لنا الأسئلة الفرعية.

- ما مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي العناصر المختلفة المكونة لها لتحقيق أهدافها؟
- ما هي الأسباب المؤدية إلى الاختلال في ميزان المدفوعات؟
- ما هي أساليب السياسة النقدية التي تعمل على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؟
- هل نجحت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في بلوغها أهدافها وخاصة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)؟ و هل يوجد استقرار مالي كلي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- يعود سبب الخلل في ميزان المدفوعات إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم، مما يؤثر على ميزان المدفوعات؛
- تتطلب معالجة اختلال ميزان المدفوعات الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي العام إلى حين استعادة التوازن؛
- اصطدمت السياسة النقدية في الجزائر ببرامج صندوق النقد الدولي التي أعدت خصيصا لتقوية مراكز البلدان المتقدمة وهذا ما حد من فعاليتها، بالإضافة إلى انتهاج الحكومة من خلال فترة الدراسة سياسة مالية انكماشية من خلال إطلاقها لمجموعة من البرامج التنموية.

أهداف البحث:

- محاولة التعمق في جوانب السياسة النقدية ومعرفة خصائصها وأدواتها؛
- محاولة الإلمام بأهم جوانب موضوع السياسة النقدية، ومعرفة تأثيرات هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بصفة عامة؛
- الإحاطة بمفاهيم ميزان المدفوعات وعلاقته بالسياسة النقدية؛
- محاولة فهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات عموما وعلى المستوى الخارجي خصوصا؛

- التعرف على وسائل وأدوات السياسة النقدية التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة الاختلالات وخاصة علاج الاختلال في ميزن المدفوعات؛
- بالإضافة إلى وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وأهم المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في الحاجة إلى دراسة تحليلية للسياسة النقدية ودورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات وأيضا تسليط الضوء على السياسة النقدية وفعاليتها في ظل الإصلاحات في فترة التسعينات وبعد الإصلاحات إلى غاية 2015، وأيضا إبراز دورها في معالجة الاختلالات سواء كانت داخلية أو خارجية، ونوضح كيف تساهم سياسة سعر الصرف والمعروض النقدي وأسعار القائدة في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوردها فيم يلي:

- الميل الشخصي للبحث في هذه المواضيع؛
- محاولة تعميق المعارف المكتسبة في مجال السياسة النقدية؛
- توفر الإمكانيات اللازمة لتناول المشكلة المطروحة وفهمها واقتراح الحلول لها؛

حدود الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث استعراض الآليات التي تستخدمها السياسة النقدية في الجزائر، مبرزين الأدوات والطرق التي تتدخل بها السلطة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، محاولين إسقاط الأفكار النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015.

المنهج المستخدم:

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث، وفي الإطار الإجابة على الإشكالية العامة والوصول إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لعرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة النقدية، فقد تم الاعتماد على هذا المنهج لوصف الملامح الأساسية للسياسة النقدية، ميزان المدفوعات وسياسة الصرف، وكذلك تحليل بعض المعطيات في الجانب التطبيقي من

البحث، وفي الأخير اعتمدنا على المنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر في ما يتعلق بمسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الدراسات السابقة:

- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية** أطروحة مقدمة لنيل دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية بجامعة الجزائر2003، حيث تطرق بشكل مفصل للسياسة النقدية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الاقتصاد الجزائري تميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية ،وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي، والتسيير الإداري لسعر الصرف وأسعار الفائدة وعدم قابلية الدينار للتحول، كل هذا أعاق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إن مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط في الفترة الممتدة من 1990-2000 بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 وكذا أدواتها وأهدافها، أما قبل هذه الفترة لم تكن موجودة أصلا، من خلال دراستنا سنحاول إعطاء لمحة حول تطور السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 في ظل تطبيق الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية.

- لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، وتمحورت الإشكالية حول مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في بنك الجزائر، من خلال دراسة تأثير السياسة النقدية على التوازن ميزان المدفوعات، ومن أهم ما توصلت إليه الباحثة أن سعر الصرف في الجزائر لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية في نقل أثرها من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي، وإنما يعود إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض العملة، وتراجع سعر الصرف يدل على تطبيق نظام سعر الصرف المدار بقرارات خارجية، كما أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعود إلى الاضطراب الحاصل في السوق النقدي بين العرض والطلب على العملة، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية فتصحيحها يكون بمستويات نقدية، كما أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات حقق فائضا طوال الفترة المدروسة (2000-2010)، يعود ذلك إلى تعاظم رصيد الميزان التجاري من خلال الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فسنحاول إبراز ذلك من خلال دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وما حققه حتى سنة 2015.

- عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري** (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، حيث تطرق إلى إشكالية الاختلال في ميزان المدفوعات وتسوية ذلك عن طريق سعر الصرف، ومن أهم ما توصل إليه أن الخلل في ميزان المدفوعات يعبر عن وجود خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية ذلك، كما توصل إلى أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة وبما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، وبدورنا سنحاول التركيز على دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الجزائر.

هيكل البحث:

لغرض الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، حيث عالجنا فيه السياسة النقدية من منظور المدارس الاقتصادية، وكذا أدواتها وأهدافها المختلفة، ثم تعرضنا إلى السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن ميزان المدفوعات في الفصل الثاني ذلك من خلال استعراض مفهوم بميزان المدفوعات وسعر الصرف كآلية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن عن طريق أسعار الفائدة والعرض النقدي، أما في الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة (2000-2015) من خلال التطرق إلى الاتجاهات العامة لسياسة النقدية في الجزائر، وأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري في تأثير على التوازن في ميزان المدفوعات، وتطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إل غاية 2015.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، لذا حظيت باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي، وتغيير مفهومها مع التطور الذي عرفته الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر مراحل مختلفة، فهناك خلاف فكري كبير حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدا ف السياسة الاقتصادية الكلية،كما تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام ،و تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدول ، والسلطات النقدية هي المسؤولة عن هذه السياسة ذلك بتنظيم سوق النقد و الائتمان من خلال التأثير في حجم العرض النقدي والائتمان بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، والهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بالسيولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة بالاستخدام الكامل و استقرار الأسعار و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات ،حيث تستعمل السلطات النقدية حجم المتغيرات النقدية معتمدة على أدوات كمية و كيفية وقنوات إبلا غ

و للإحاطة بجوانب هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني: السياسة النقدية أهدافها وقنوات إبلاغها؛**
- **المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.**

المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها في الدور الذي تلعبه النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وما إذا كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي سنوضح أهمية السياسة النقدية في كل مدرسة من المدارس الاقتصادية والمراحل التي مرت بها مع تطور هذه المدارس[1].

المطلب الأول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.

اعتبر الكلاسيكيون أن النمو يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، ومن رواد هذه المدرسة نجد، **فيشر، ألفريد مارشال، بيجو، رينسون،** وغيرهم[2].

1- فرضيات الفكر الكلاسيكي: تتمثل فرضيات هذا الفكر في:

1-1- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها (العيني) للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيطا للتبادل أو وسيلة للمبادلة، وهذا التحليل الكلاسيكي يستند نظريا إلى قانون « ساي »[*] نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي (جان باتست ساي)، (1767،1832)[3].

1-2- ارتباط تغيير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة: إن التغير في الكمية المعروضة ينعكس بالقدر نفسه على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، فانخفاض كمية النقود تؤدي إلى انخفاض مماثل وبنفس القدر في المستوى العام للأسعار، في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل و ثبات سرعة تداول النقود[4].

لهذا فإن التحليل الكلاسيكي يؤكد على أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار أو كمية النقود المعروضة و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

---

[1] - القطابري محمد ضيف الله، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص67.

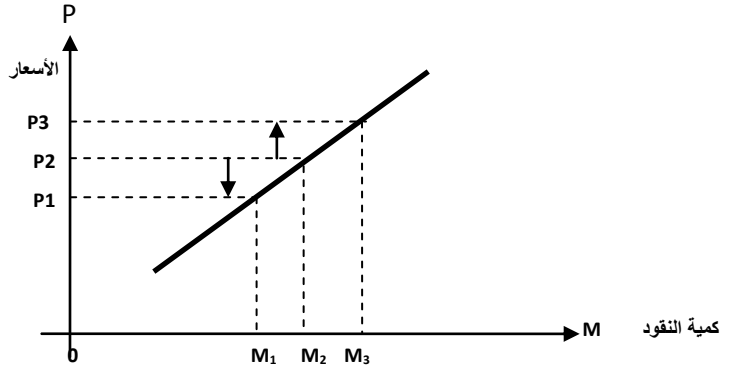
[2] – لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص 03.

[*] – قانون ساي للمنافذ: ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن الاقتصاد الوطني في حالة التشغيل الكامل، فالإنفاق الكلي (الطلب) سوف يكون دائما كافيا في ظل استخام الكامل (العرض).

[3] – هيكل عجمي وآخرون، **المصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع**، الأردن، 2009، ص 243.

[4] – الحلاق سامي سعيد، والعلجوني محمد محمود، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 83.

الشكل : رقم (1–1) ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغيير النقود



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص436.

من خلال الشكل فزيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 وانخفاض الكمية النقود من M_1 إلى M_2 تترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، لذلك تتحدد مسؤولية السلطات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التغيرات في قيمة العملة الوطنية من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة والذي ينعكس في المستوى العام للأسعار، ونلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أي التغيرات في المتغير المستقل تنعكس بنفس القدر على المتغير التابع، باعتبار الاقتصاد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده، ويعجز الجهاز الإنتاجي عن زيادة العرض السلعي، فثبات الإنتاج وسرعة نداول النقود يؤدي إلى أن التغيرات في كمية النقود ترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي، إلى جانب ذلك فقد افترض الكلاسيك أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط وهي وظيفة الوسيط للتبادل مع إنكار بقية الوظائف.

1–3– ثبات سرعة تداول النقود: المقصود بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود بالمعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة[1]، فسرعة دوران النقود تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أسعار الفائدة و التضخم المتوقع ... فهي متغيرات مستقرة في المدى القصير[2].

2– صور النظرية النقدية الكلاسيكية: كانت هناك محاولات كثيرة لشرح و تفسير النظرية الكمية، من أشهرها:

2–1 معادلة التبادل لـ (أرفنج فيشر) Fisher: صاغها الإحصائي الأمريكي "أرفنج فيشر" سنة 1918 تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى[3].

[1] - ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص245.

[2] - الدعمي عباس كاظم، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص ص 28،29.

[3] - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 247.

و تأخذ المعادلة الشكل التالي .

و بالرموز اللاتينية تأخذ الشكل التالي:

$$M.V = P.Y \dots\dots\dots (1).$$

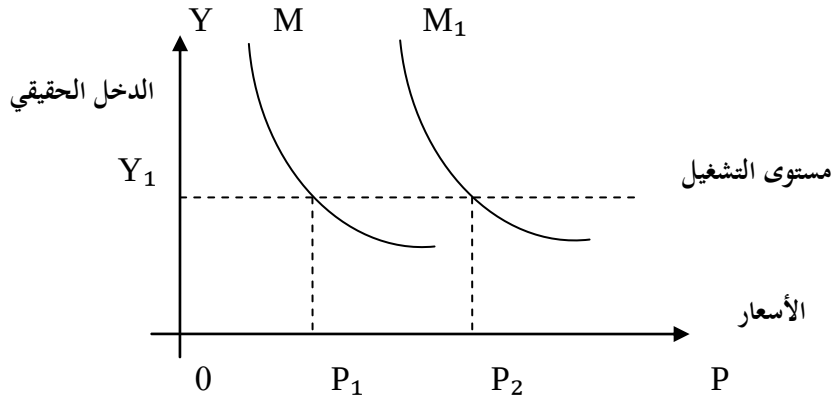
حيث : M : كمية النقود المستخدمة، P: المستوى العام للأسعار.

V سرعة دوران وحدة النقد، Y: حجم الدخل الحقيقي (حجم السلع و الخدمات)

وبقسمة المعادلة على Y فإن : $MV/Y = PY/Y$ أي أن: $P = MV/Y \dots\dots\dots (2)$

أي أن المستوى العام للأسعار P يحدد بكيمة النقود المعروضة في المستوى M مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود، و الشكل التالي يوضح العلاقة بين Mو P

الشكل رقم (1-2) العلاقة بين كمية النقود المعرضة و المستوى العام للأسعار.



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص249.

يتضح في الشكل أن زيادة عرض النقد من M إلى M_1 أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 مع بقاء مستوى الحقيقي ثابت.

2-2- معادلة الأرصدة النقدية – معادلة كامبردج: إن الصورة الثانية التي عبرت فيها النظرية النقدية الكلاسيكية عن نفسها هي معادلة الأرصدة التي عبرت فيها النظرية التي صاغها الاقتصادي " ألفريد مارشال"، ثم استكمل جهوده في الجامعة نفسها الاقتصادي "بيجو" لهذا سميت المعادلة بمعادلة كامبردج، وأساس هذه المعادلة يقوم على العلاقة بين رغبة الأفراد والاحتفاظ بالأرصدة النقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى[1]، ويتم تلخيص معادلة كامبردج في معادلة التالية:

[1] - بلعزوز بن علي، **محاصرات في السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 17.

بحيث $M.V = P.Y \dots \dots \dots (1)$

M :كمية النقود ، P: المستوى العام للأسعار.

V :سرعة دوران النقود، Y: الدخل الحقيقي.

إن العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية،

حيث: $K = 1/V \dots \dots \dots (2)$

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية و بمقارنة (1) مع (2) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبردج:

$M = K.P.Y$ أي $M/K = P.Y$

و عليه فإن النتيجة النهائية لمعادلة كامبردج تؤكد على أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار[1].

3- تقييم النظرية النقدية للكلاسيكية: تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي ألقت الضوء على العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، من خلال توصلها إلى أن التغيير في كمية النقود تؤثر في مستوى العام للأسعار، كما كان لها الفضل في التنبيه إلى الخطورة للدور الذي تلعبه الإفراط في إصدار النقود في خلق الموجات التضخمية[2].

لكن بالرغم من هذا واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

- عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود وهذا ما أ ثبتته أزمة الكساد الكبير وهو ما أوضح بجلاء أن سرعة الدوران غير ثابتة[3]؛
- لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة[4]؛

[1] - بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، العدد 01، 2001، ص 58.

[2] - البكري أنس، والصافي وليد، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 59.

[3] - أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص 240.

[4] - موساوي سليم، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقائية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2007، ص94.

- افتراضها القائم على أساس ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، كما أثبت الواقع الفعلي عدم صحة التحليل الذي يفترض وجود علاقة ميكانيكية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود[1].

هذا ما أدى إلى ظهور نظرية أخرى بزعامة الاقتصادي كينز.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي.

بعد فشل النظرية الكلاسيكية في إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، جاء الاقتصادي "جون مينارد كينز" عام 1936 بتحلي جديد، وانتقد الكثير من الأفكار الكلاسيكية، وخاصة الافتراض الخاص بثبات سرعة دوران النقود، وذلك بإبرازه لدور ومكانة النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- فرضيات التحليل الكينزي: يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي في افتراضاته والتي يمكن إيجازها في مايلي[2]:

- ركز كينز في دراسته على الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني؛
- عارض كينز الكلاسيك الذين اعتبروا النقود مجرد وسيلة للتبادل، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة)؛
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وهو ما يميزه فعلا عن تحليل الكلاسيكيين، ذلك أن تفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النقود، حيث تحولت من عوامل كمية تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى عوامل تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل...إلخ؛
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يول اهتماما كبيرا للجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع كالتشغيل العام، الدخل الوطني، والإنتاج الوطني...إلخ؛
- جاء بنظرية عامة للتوظيف تتميز عما سبقها من نظريات العمالة؛
- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون المنافذ " لساي" وأثبت عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن عند أي مستوى من المستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني؛

[1] - الشمري ناظم محمد نوري، مرجع سابق، ص ص 259-260.

[2] - بوشنب موسى، مرجع سابق، ص 60.

- يرى كينز أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين؛
- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير سبب عدم الموازن التى وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، حيث يتكون الطلب الكلي من عنصرين أساسيين هما:

- الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية فيتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية.
- الطلب على السلع الإنتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

2- النقود في التحليل الكينزي: لقد اعتبر الكلاسيك النقود حيادية فهي وسيط للتبادل فقط غير أن الكينزيين يعتبرون النقود عنصرا حيادي، ويستعمل "كينز" مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض النقود، ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير عن الطلب على النقود، وبعد نقد كينز قانون المنافذ لـ"**ساي**" قام بإدخال معدل الفائدة في تحليله.

2-1- عرض النقود في التحليل الكينزي: إن عرض النقود في التحليل الكينزي متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن متغير سعر الفائدة.

2-2- الطلب على النقود في التحليل الكينزي: تسمى نظرية كينز في الطلب على النقود بـ"نظرية تفضيل للسيولة " لتمييز النقود عن الأصول الأخرى كونها أصل كامل للسيولة، فقد اعتمد كينز في تحليله للطلب على النقود على أن للنقود عدة وظائف، فإلى جانب وظيفة "وسيلة التبادل" التي اقتصر عليها التحليل الكلاسيكي، يمكن أن تطلب لذاتها من خلال وظيفة "مخزن للقيمة" أو مستودع لها، لذا افترض كينز أن هناك ثلاث دوافع تقف خلف الطلب على النقود[1].

2-2-1- دافع المعاملات: يستمد دافع المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، ويقصد به رغبة الأفراد و المشروعات والمؤسسات الاقتصادية في الاحتفاظ بنقود سائلة لمواجهة نفقاتهم الجارية والمتعلقة بمشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال الفترة المستمدة من بداية تسليمهم للدخل وحتى نهايتها[2] .
وإن الطلب على النقود بدافع المبادلات عند كينز تتناسب طرديا مع حجم الدخل أي:

$$MD_1 = F(Y) = A_1Y$$

حيث:

[1] – بوشنب موسى، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990، آفاق 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010، ص 280.
[2] – ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 280.

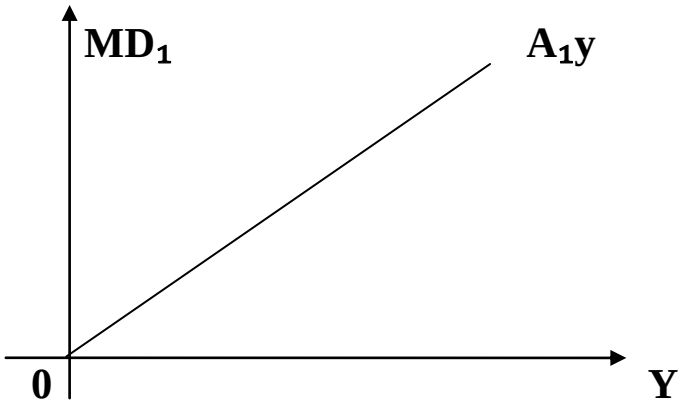
(MD_1): تمثل الطلب على النقود من أجل المبادلات.

A_1: تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

Y: تمثل الدخل النقدي.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم: (1-3) الطلب على النقود بدافع المبادلات عند كينز



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الشرق، القاهرة، 1997، ص 242.

2-2-2- دافع الاحتياط: يحتفظ الأفراد بالنقود لغرض مواجهة الظروف والأحوال الطارئة وغير المتوقعة والتي يستوجب منهم اتفاقا نقديا معينا، كما يمكن فضلا عن أنهم يحتفظون بالنقود لغرض تسديد ما بذمتهم من ديون والوفاء بالتزاماتهم النقدية في فترة مستقبلية معينة، وتحتفظ المشاريع أيضا بنقود سائلة بغرض مواجهة ما تصمم على تنفيذه من استثمارات جديدة مقترحة في المستقبل وهي تسعى للحصول على النقود قبل البدء بتنفيذها للاستثمار، ويمكن أن يدخل هذا الدافع ضمن دافع الاحتياط[1].

ويعتمد مقدار ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية لغرض الاحتياط على حجم الدخل فهو دالة تابعة للدخل حيث:

$$MD_2 = F(Y) = A_2Y$$

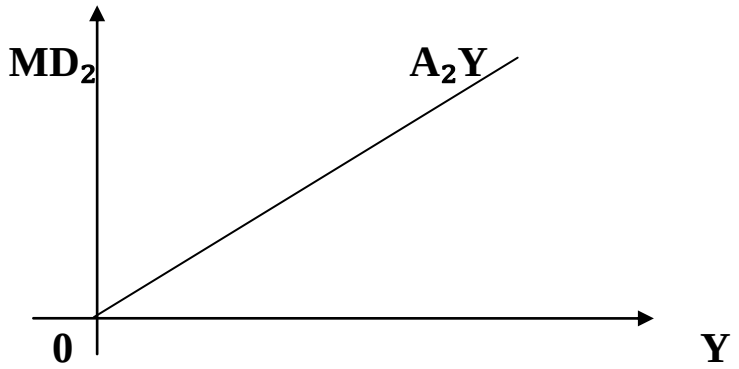
حيث: (MD_2) تمثل الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

A_2: تمثل الجزء المحتفظ به من الدخل لغرض الاحتياط.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

[1] – نفس المرجع السابق، ص 281.

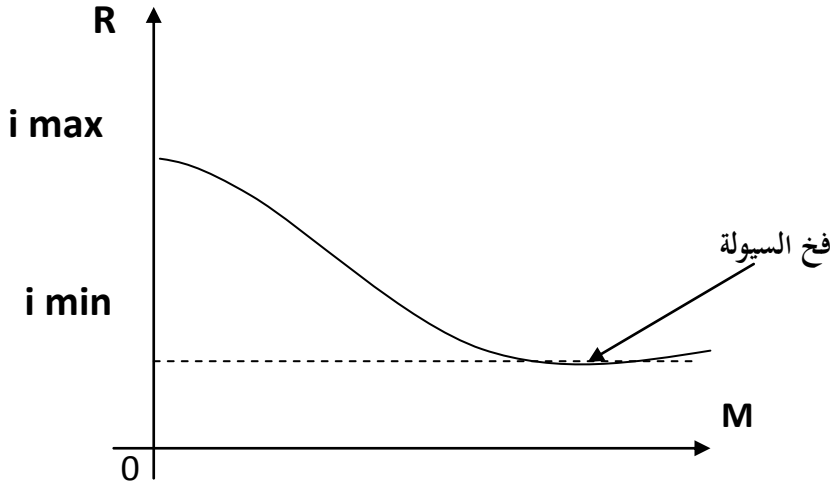
الشكل رقم: (1–4) الطلب على النقود بدافع الاحتياط عند كينز



المصدر: صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص 230.

2–2–3– دافع المضاربة: يحتفظ الأفراد بأموالهم بهدف الاستفادة من تقلبات الأسعار التي يتوقعون حدوثها في أسواق الأوراق المالية[1]، فهذا الدافع المرتبط بعنصر المضاربة، فأهم متغير يرتبط به هذا الدافع هو معدل الفائدة، ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد بدلا من التضحية به مقابل عائد منخفض، وقد يستمر معدل الفائدة بالانخفاض حتى يصل إلى أدنى حد له وعندما يصبح الطلب على النقد من أجل المضاربة تام المرونة، أي ما يعرف بمصيدة السيولة*، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (1–5) الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص 56.

[1] – ناظم الشمري محمد نوري، مرجع سابق، ص 281.

* – مصيدة السيولة أو فخ السيولة هي ذلك الجزء من منحنى الطلب على السيولة الذي تكون فيه مرونة الطلب على النقود لا نهائية، حيث أن سعر الفائدة بعد هذه النقطة لا يتأثر بأي زيادة لعرض النقود.

ويتوقف الطلب على النقود على مستوى الدخل وسعر الفائدة، حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يكون بدلالة الدخل، أي$DA = F(Y)$، والطلب على النقود بدافع المضاربة يكون بدلالة سعر الفائدة، أي: $DS = F(R)$وبالتالي تكون دالة الطلب على النقود (DG) كما يلي[1]:

$$D(G) = F(Y.R) \text{ أي} D(G) = DA + DS$$

3- نقد النظرية الكينزية: بالرغم من الانجازات التي قدمتها هذه النظرية إلى أنها تعرضت إلى عدة انتقادات منها:

- يقرر التحليل الكينزي أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، وهو الطلب على النقود لأغراض السيولة وأهمل عوامل أخرى في تحديد السعر أهمها الدخل؛
- لم يهتم بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله لأثر الزمن.

أوضح كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي عرض النقود والطلب عليها، ولم يشر إلى تأثير مستوى الدخل[2]، ونتيجة لذلك فشلت النظرية الكينزية لتحل محلها نظرية كلاسيكية مطور بزعامة الاقتصادي الأمريكي "**ميلتون فريدمان**".

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر النقدوي.

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان " لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة والتي أطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة، والتي بموجبها تحولت النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي.

1- أسس وافتراضات التحليل النقدوي: قامت النظرية النقدوية على مجموعة من الأسس توجزها فيما يلي[3]:

- التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كمية النقود بشكل أكبر من النمو في الناتج الوطني؛
- استقرار دالة الطلب على النقود، أما دالة العرض فمتغيرة باستمرار؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات؛

[1] – بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي– دراسة نظرية–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009، ص82.

[2] – الشمري ناظم محمد موري، مرجع سابق، ص 238.

[3] – موساوي سليم، مرجع سابق، ص 113.

- ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكل من أشكال الثروة يتم حيازتها،و بين الوحدات الاقتصادية التي تمثل النقود بالنسبة لها سلعة رأسمالية مثل الآلات؛
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة و إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي؛
- وجود معدل طبيعي للبطالة ولا علاقة بينهما وبين التضخم في المدى الطويل؛
- رفض فكرة مصيدة "السيولة "عند بناء دالة الطلب النقدي[1].

2- النقود في التحليل النقدوي المعاصر: لتوضيح أهمية النقود عند مفكري هذه المدرسة نتطرق للنقاط التالية:

2-1 عرض النقود لدى النقدويين: يعتبر عرض النقود في النظرية النقدوية المعاصرة المتغير الذي يحقق الاستقرار النقدوي بما يتماشى ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر حسب فريدمان دور السلطات النقدية في تشديد الرقابة على العرض النقدي والسعي إلى نموه بمعدل مستقر يتوافق مع معدل النمو الاقتصادي، مؤكدا على أن الطلب على النقود يتميز بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، وحسب فريدمان فإن عرض النقود متغير خارجي تحكمه السلطات النقدية، فهو ليس له تأثير على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، وإنما له تأثير على الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق وبالتالي على الدخل[2].

2-2- الطلب على النقود عند النقدويون: لقد افترض "فريدمان" أن الأفراد يرغبون في كمية حقيقية من الأرصدة وليس بكمية إسمية، وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمان بالصيغة التالية:

$$Md/p = f(y_p, r_b - r_m, r_m, \pi^e - r_m, n - r_m, U)$$

حيث : Md/p الطلب على النقود بأرصدة حقيقية.

y_p: الدخل الدائم، r_m: العوائد المتوقعة من النقود، r_b: العوائد المتوقعة من السندات،

r_e: العوائد المتوقعة من الأسهم، π^e: معدل التضخم المتوقع، n: الثروة البشرية،

U: أذواق وتفضيلات الأفراد.

وبتحليل أعمق يفترض "فريدمان" أن الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر ايجابيا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلبا من

[1] – عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، **الجامعة المفتوحة**، الإسكندرية، 1994، ص 163.

[2] – بوشنب موسى، مرجع سابق، ص 46.

الدخل الجاري عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة[1].

3- تقييم النظرية النقدوية المعاصرة: أدخل " فريدمان" كثيرا الأصول في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود، وتتمثل هذه الأصول في السندات والأسهم والسلع الحقيقية والثروة البشرية، وبالتالي فأسعار الفائدة عليها أيضا تتعدد، كما اعتبر النقود والسلع كبدائل لبعضها البعض، وأكد "فريدمان" على أن النقود غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة[2].

لكن رغم هذه الإسهامات، إلا أن صياغة المعادلة النهائية تعترضها العديد من الصعوبات، نلخصها فيما يلي:

- تعتمد على العديد من المتغيرات؛
- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري...)؛
- صعوبة تطبيق المعادلة في المجال العلمي؛
- هي صورة معادلة موسعة لمعادلة التبادل لفيشر ومارشال.

[1] – بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 91.

[2] – محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 374-379.

المبحث الثاني: السياسة النـقدية وأهدافها وقنوات إبلاغها.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية ونظرا لتأثيرات النقد على باقي عناصر الاقتصاد فان السياسة النقدية تساهم في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية والتي تعرف بالأهداف النهائية وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرف الى مفهوم السياسة النقدية . أنواعها ثم أهدافها وقنوات إبلاغها.

المطلب الأول: مفهـــوم السياسة النقدية وأنواعها.

1- تعددت تعاريف السياسة النقدية ومنه ما يلي:

التعريف الأول: عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث يعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[1].

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، وبتعبير أخر هي مجموعة من القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التاثير على الرصيد النقدي[2].

التعريف الثالث: حسب EINZIG فإن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[3].

التعريف الرابع: هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة[4].

---

[1] - القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 18.

[2] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 112.

[3] - الدوري زكريا، يسرى السمراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 185.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي**، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 284.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والقرارات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على التغييرات النقدية، بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

2- أنــواع السياسة النقدية: تنقسم السياسة النقدية التي تتبعها السلطات النقدية إلى نوعين هما[1]:

2-1- سيـاسة نقدية توسعية: السياسة النقدية التوسعية هي السياسة التي تتبعها السلطات النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة الانكماش، حيث يحدث تباطؤ في الطلب على السلع والخدمات وتتفاوت على العرض، فيحدث ما يسمى بالانكماش أي العرض أكثر من الطلب مما يدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل بزيادة حجم السيولة المتداولة في السوق الإعادة التوازن بين العرض والطلب، وتضييق الفجوة الانكماشية من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية كتخفيض سعر إعادة الخصم، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي ودخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

2-2- سيـاسة نقدية انكماشية: تتبع السلطات النقدية هذه السياسة بما يمر اقتصادها بظاهرة التضخم، حيث يكون الطلب أكثر من العرض، ويكون الهدف من هذه السياسة تخفيض حجم السيولة المتداولة داخل الاقتصاد من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية كرفع سعر إعادة الخصم، رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ودخول البنك المركزي بائعا للأوراق المالية في السوق المالي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ أهدافها النهائية وذلك مرورا بالأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطة والتي ستوضحها فيما يلي:

1- الأهداف الأولية: ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، فهي تمثل حلقة بداية في إستراتجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية في تتعلق بظروف سوق النقد[2].

[1] – بوشنب موسى، مرجع سابق، ص 36.

[2] – مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 124.

1-1- مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المفترضة[1].

- ✓ تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع؛
- ✓ أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنط المركزي، وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛
- ✓ أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى؛
- ✓ أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)[2].

وفيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدل قائما نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجاميع المذكورة[3].

1-2- ظروف سوق النقد: هي المجموعة الثانية للأهداف الأولية وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المفترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة، يوم أو يومين من البنوك[4].

2- الأهداف الوسيطة: تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات

[1] – باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 293.

[2] – مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 124.

[3] – بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 103.

[4] – مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 124.

تؤثر على الناتج المحلي الخام، وتعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية والتي بضبطها يتم الوصول إلى الأهداف النهائية[1].

ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي[2]:

- وجود علاقة مستقرة بينهما ومن الهدف إلى الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

تتمثل هذه الأهداف في مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، وسعر الصرف، والمجمعات النقدية الوسيطة.

2-1- مستوى معدل الفائدة: إن الكيتريين من كانوا يريدون تثبيت سعر الفائدة إلى أدني حد ممكن، بينما يهتم النقدويون أكثر بكمية النقود ويهملون سعر الفائدة ويقولون انه الاهتمام بهذا الأخير يبغي ربطه بمستواه الحقيقي[3]، وتسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول به معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للساسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها وإنما أيضا عوامل السوق ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية) فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمك أن يستخدم كهدف وسيط . يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.

وكنتيجة لذلك تكون السلطات النقدية مدعوة للسماح ولو مؤقتا، بخلق كمية من النقود أقل أو أكثر من تلك التي كان يجب أن يقرضها التقيد الدقيق بالهدف الكمي على صعيد المجمعات النقدية[4].

[1]- Jean Pierre Patat**, Monnaie, institutions Financières et politique monétaire**, 4eme édition, économica, France, 1990, p99.

[2] - قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

[3] - Jacques Henri David, Philippe Jaffret, **La Monnaie et Politique monétaire**, 3eme édition, économica, France, 1990, P99.

[4] – وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000، ص 197.

2-2- سعر الصرف: إن تقلبات سعر الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار أسعار الصرف[1].

2-3- المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع.

فتثبيت معدل نحو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل الهدف المركزي للسلطات النقدية في نظر النقدويين، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن، مثل النظام الفيدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، وتنص نظرية النقدويين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من(3 % إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقدويون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي[2].

إن ضبط كمية النقدية من طرف السلطات النقدية يرتكز على عدة مبررات هي[3]:

- إن المجمعات النقدية هي الشغل الشاغل للبنوك المركزية حيث تقوم هذه الأخيرة بتصور تلك المجمعات وتحديدها واحتسابها ونشرها وضبط تغيراتها؛
- المجمعات هي مفاهيم يمكن استيعابها بسهولة من الجمهور بالرغم من طباعها المجرد؛
- إن المجمعات النقدية حتى ولو كانت تفاصيل نطاقا ليست مدركة بالتأكيد فهي تمثل في الحقيقة كمية النقد قيد التداول التي يستطيع الجمع تقديرها؛
- إن تحديد المجمعات النقدية أو كمية النقد (M) لم يعد واضحا كما كان من قبل نتيجة للابتكارات المالية الحديثة والصلة المرنة بين كمية النقد والإنتاج والأسعار خصوصا في الأجل القصير.

في فترات الابتكارات المالية المتواصلة فان المبررات تؤيد المجمع الواسع والضيق على حد سواء.

فالمجمع الواسع يسمح بالاقتراب من الحدود القصوى للتوظيفات النقدية، لكنه قد يصاب بالتشوه نتيجة إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية (انتقال المستثمرين مثلا من السندات إلى شهادات الإيداع).

[1] – قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 75.

[2] – مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 128-129.

[3]– بوشنب موسى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

أما المجمع الضيق يسمح بالتركيز على الوظيفة الأكثر حصرية للنقد، إلا أن هذا المنطق بنذر بنسيان التطورات التي كانت قد طاولت باقي أشكال الأصول المالية الأكثر تعقيدا، فالتجربة أثبتت أن المجمعات النقدية حتى الأكثر ضيقا، ليست بمعزل عن تأثيرات الابتكارات المالية، فالمجمع (M2)الذي يشمل بالإضافة إلى (M1) توظيفات تقليدية في حسابات على الدفاتر يتأثر باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يودعون من قبل سيولاتهم الاحترازية في حسابات على الدفتر لدى البنوك (أو صناديق الادخار في حال وجودها) وحتى المجمع (M1) يتأثر هو الأخر بالابتكارات المالية، وذلك بقدر ما يتضمن من مبالغ هامة من الأرصدة غير المستثمرة القابلة للتحويل بسهولة إلى أشكال أخرى من التوظيف الذي يوفر مردودية أعلى وخلاصة القول أن ضبط المجمعات النقدية في معظم البلدان المتقدمة والنامية.

3- الأهداف الـنهائية: تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتجية السياسة النقدية التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية يكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة[1]، وتتمثل هذه الأهداف فما يلي:

3-1- استقرار المستوى العام للأسعار: يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار، باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيرا في التقلبات الأسعار[2]، ويرى "فريدمان" أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا يوجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، ويعتبر الهدف الأساسي الذي تتمحور حوله السياسة النقدية هو إيجاد توازن مستمر بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات وهو ما يصمن تحقيق استقرار الأسعار ويعتبر البعض هذا الأخير هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي لأن التغيير في الأسعار يؤدي إلى التوزيع السيئ للثروة بين الطرفين[3]، لكن الآراء تتباين حول ما إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوبا فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على استقرار الأسعار.

3-2- العمالة الكاملة: على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص

[1] - بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 106.

[2] - القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 22.

[3] - هيل عجمي وآخرون، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، مرجع سابق، ص 260.

قادر عن العمل والباحث عنه[1]، لأن هناك فرق بين التعود على العمل والبطالة، فقد لا يعمل الشخص في فترة ما لسبب ما، مثل: المرض أو الإحالة على التقاعد...، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل لكن ليسو بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة)[2]، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعال[3].

3-3- تحقق نمو اقتصاد مرتفع: تساهم السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة حجم الدخل الوطني والناتج المحلي، وهذا الهدف له صلة دقيقة بهدف تحقيق العمالة الكاملة لقدرته على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكمن مهمة السياسة النقدية هنا في التأثير على معدل الائتمان بالشكل الذي يسمح برفع مستوى الاستثمار للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع بالإضافة إلى عوامل غير نقدية تساهم هي الأخرى في زيادة معدلات النمو أهمها: الموارد الطبيعية والقوى العاملة والعوامل الاجتماعية والسياسية[4].

3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تعمل السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد[5]، وذلك من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو ما يجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي[6].

من خلال ما سبق نلخص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الشكل التالي:

---

[1] - القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 20.

[2] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 137.

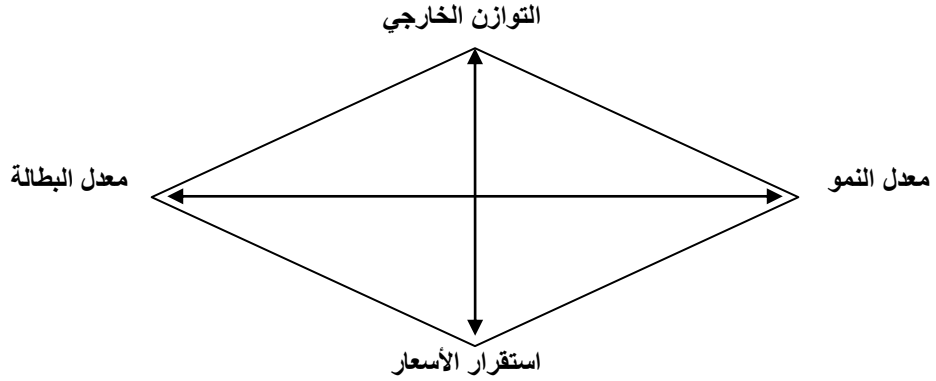
[3] - Frédéric Mishkin, Monnaie, **Banque et marches financiers**, 7eme édition, Pearson édition, France, 2004, P 516.

[4] - بوشنب موسى، مرجع سابق، ص19.

[5] - هيل عجمي، وآخرون، مرجع سابق، ص261.

[6] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 141.

الشكل رقم (1-6) الأهداف النهائية لسياسة النقدية



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 34.

من خلال الشكل نلاحظ أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن غير أنه هناك مشكلة تواجه مخططي واضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن الآخر[1].

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعبر قناة الإبلاغ عن طريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط وتنحصر هذه القنوات في أربع قنوات أساسية وهي: قناة سعر الفائدة، سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية، قناة الائتمان والتي نوضحها فيما يلي[2]:

1- قناة سعر الفائدة: هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، وذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، وتقليص طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول نحو الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2- قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

[1] - Thomous Jean, Paul, **les politiques économiques au XX eme siècle**, économica, Paris, 1994, P102.

[2] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 77-79.

3- قناة أسعار السندات المالية: هي تعبير عن وجهة نظر المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، بحيث يعتبرون تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين الاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين الاستثمار(العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزن رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

- ✓ **عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسب الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين من التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، ومن ثم هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ويتراجع الناتج المحلي الخام.
- ✓ **عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والذي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان: وتنقسم إلى:

4-1- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي مما يقل الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

4-2- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي على نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

يقوم البنك المركزي باستعمال مجموعة من الأدوات بغية تحقيق أهدافه المسطرة في السياسة النقدية إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد بكامله، فإذا كان اقتصاد بلد ما يعاني من تفاقم ظاهرة التضخم فإن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر لامتصاص السيولة الزائدة أي استخدام السياسة الانكماشية أما إذا كان يعاني من حالة الكساد فإن البنك المركزي يستخدم إحدى أدواته من أجل زيادة السيولة والعمل على تحريك النشاط الاقتصادي أي استخدام السياسة التوسعية.

المطلب الأول الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية:

يوجد ثلاثة أدوات تؤثر على العرض النقدي تتمثل في التغيرات في سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، التغير في متطلبات الاحتياطي من استخدام الأدوات الكمية هو التأثير على الائتمان في حجم عمليات الإقراض والاقتراض على النشاط الاقتصادي.

1- سياسة معدل إعادة الخصم.

1-1- تعريف معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك[1].

1-2- آثار سياسة معدل الخصم: تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك بالسيولة، وهناك علاقة ذات طابع ايجابي بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة فإذا أراد البنك المركزي تقليص العرض النقدي فانه يلجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنه عدم التشجيع على الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان ويتم خفض هذا المعدل عن الرغبة في زيادة حجم الائتمان[2]، وهذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه وتكون كما يلي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الاقراضية لها؛
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم؛

[1] – فدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 87.

[2] - نفس المرجع السابق، ص ص 87-88.

- زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي؛
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي[1].
- ويؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة المر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة.

1-3- فعالية سياسة معدل الخصم: تتوقف سياسة معدل الخصم على عدة عوامل منها:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها اثر المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فان البنوك تأخذه بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان[2].

2- سياسة السوق المفتوحة.

2-1- تعريف سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها[3].

2-2- تأثير سياسة السوق المفتوحة: إذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، وبدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وهذا في مجال إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فيتبع سياسة نقدية انكماشية فهو يدخل كبائع للأوراق المالية التي تدفع البنوك التجارية

[1] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 148-149.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 150.
[3] - فدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 90.

ثمنها نقدا مما يخفض من الاحتياطات النقدية لدبها، وبالتالي تقل قدراتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة[1].

2-3- فعالية سياسة السوق المفتوحة: هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:

- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي؛
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء الأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت؛
- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب أثارا في التوقعات[2].

3- سياسة الاحتياطي الإجباري: بدأ استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر من أهم أدوات وأساليب السياسة النقدية[3].

3-1- تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري: هي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي للبنوك التجارية الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو اجله ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم للتأثير على القدرة الافتراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية[4].

3-2- تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري: يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بهذه النسبة، ويترك البنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه[5]، فعندما تظهر في

[1] - مفتاح صالح،مرجع سابق، ص 151.

[2] - مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص ص 151-152.

[3]- القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 28.

[4] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 152.

[5] - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر- 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 246.

الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي الإجباري)، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري[1].

3-3- فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري: تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم، حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهل المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وتخفيض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري لا تكون فعالة في تشجيع طلب القروض نظرا لعدم إقبال الأفراد على هذه القروض، ورغم ما يقال عن هذه الأداة أنها قليلة المرونة والفعالية إلا أنها تعتبر أكثر فعالية في الدول النامية نظرا لعدم توفر أسواق مالية ونقدية واسعة في هذه الدول[2].

وذلك لعدة اعتبارات أهمها[3]:

- أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية؛
- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل، ولذلك فهي مناسبة للاستخدام في الدول النامية.

إلا أن الموانع التي تجعل هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية فتمثل في:

- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية وبالتالي فان نسبة الاحتياطي لن تؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية؛
- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فان تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الاستثمار وخاصة أثناء فترات الكساد.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية.

تستخدم هذه الأدوات للتأثير على اتجاه الائتمان وهي كثيرة نذكر أهمها:

1- سياسة توجيه وتأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب يتبع من سعي السلطات النقدية إلى

[1] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 153-154.

[2] - مفتاح صالح، مرجع سابق ، ص ص 154-155.

[3] - القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 29.

التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة ففي أوقات التضخم مثلا نحد من الائتمان للقطاعات التي تسببت في هذا التضخم ونزيد من الائتمان للقطاعات الأخرى[1].

غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمان للمقرضين[2].

2- السياسة الانتقائية للقروض: هي تلك السياسة التي تجعل قرارات السلطات النقدية متعلقة فقط بالقروض الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن توليد التضخم، وهي تهدف إلى توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر نفعا للاقتصاد بإعطائها بعض التسهيلات[3]، ويقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي[4]:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو بالزراعة... الخ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف عندما يسبع البنك المركزي بعض الأنشطة فانه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات في بغض تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة للأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية؛
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة حيث لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول؛

[1] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 156.
[2] - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 81.
[3] - بوشنب موسى، مرجع سابق، ص 92.
[4] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 157.

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والغرض من وضع قيود على تنظيم أو تقييد الائتمان الاستهلاكي هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد؛
- تغيير الهامش على قروض الأوراق المالية، ويستعمل البنك المركزي في تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية؛
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا؛
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد إذ يشترط البنك المركزي مسبقا الحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد[1].

3- النسبة الدنيا للسيولة: يقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على الإقراض القطاع الاقتصادي[2].

4- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذالك إلى الإقراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شانه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلا رفع تكلفة الواردات[3].

5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض التعاملات المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

[1] - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 81-82.

[2] - نفس المرجع السابق ، ص81.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 82.

6- تحديد شروط تسهيلات البنك المركزي: تزيد البنوك التجارية من سيولتها كلما زادت التسهيلات التي تمنحها لها البنوك المركزية عن طريق السلفات وإعادة الخصم وغيرها، وتتمتع السلطات النقدية بكامل الصلاحيات في تغيير هذه التسهيلات[1].

7- تنظيم معدلات الفائدة: وذلك بتحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض[2].

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية " التعليمات المباشرة".

إلى جانب الأدوات غير المباشرة والمباشرة للسياسة النقدية، يوجد أدوات أخرى يستخدمها البنك المركزي وتتمثل فيما يسمى التعليمات المباشرة.

1- الإقناع الأدبي: يقوم البنك المركزي بعقد اجتماعات ومؤتمرات مع البنوك التجارية لإقناعها بإتباع الدساسات التي يضعها لتحقيق أهداف معينة[3]، وذلك للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني أو التخفيف من حدتها ، باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية وعادة ما يتم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المختلفة، ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعيا[4].

2- الإعلام: يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام مع حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام كتفسير للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها[5].

[1] - بوشنب موسى، مرجع سابق، ص 93.

[2] - القطابري محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 33.

[3] - سحنون سمير، الاقتصاد السياسي في البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2003، ص 187.

[4] - القطابري محمد ضيق الله، مرجع سابق، ص 34.

[5] - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 254.

خلاصة الفصل الأول.

لقد عرفت السياسة النقدية تطورا فكريا من قبل المدارس الاقتصادية التي أخذت أساس فكرها من المنطق الكلاسيكي والكينزي، والنقدي، بحيث قامت كل مدرسة باقتراح مجموعة من الفرضيات لتدعيم دراستها وأهم الأحداث التي ميزت كل فترة للوصول إلى الاتجاه التطبيقي لأفكارها، كما توصلنا في هذا الفصل إلى أن مفهوم السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية انطلاقا من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي من أجل إدارة كل من النقد والائتمان، وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني، أما الأهداف الوسيطية هي عبارة عن قنوات لانتقال أثر السياسة النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية المتمثلة في سعر الفائدة، سعر الصرف، وأسعار السندات المالية، ولغرض الوصول إلى الأهداف المرغوبة عناك عدة أدوات تلجأ إليها السياسة النقدية منها أدوات مباشرة وغير مباشرة للتأشير على المعروض النقدي، سواء للحد من الكتلة النقدية والمقصود بها السياسة الانكماشية، أو ضخ سيولة في السوق وتسمى بالسياسة التوسعية، وتكون فعالة إذا تمكنت من التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق مختلف الأهداف باستخدام أدواتها ووسائلها المختلفة،بحيث أن تحقيق التوازن الاقتصادي هو الهدف المحرك لكل الأهداف لذا ينبغي التركيز على هذا الجانب والذي ينقسم بدوره إلى قسمين،إذ نجد التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول مرتبط بمدى قدرة السياسة النقدية التحكم في التضخم ومن ثم تحقيق كفاءة الجهاز البنكي والمالي بصفة عامة،أما الثاني فهو مرتبط بوضعية ميزان المدفوعات ومدى قدرة هذه السياسة المحافظة على توازنه لمواجهة الصدمات الخارجية،كما نجد أن المنهج النقدي هو المنهج الذي قدم الصياغة الأولى للاتجاه النقدي بتركيزه على قضايا ميزان المدفوعات وتطبيقاته العملية،فهو يهتم بالتفسير الإجمالي لميزان المدفوعات، معتبراً أن سبب الاختلال في ميزان المدفوعات هو اضطراب مرتبط بعدم التوازن بين المعروض النقدي والطلب عليه،ومنه فان المشكلة المتعلقة بميزان المدفوعات هي ظاهرة نقدية،يتطلب تصحيحها عن طريق التسويات النقدية (السياسة النقدية).

كما تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تعتمد على سعر الصرف وسعر الفائدة كهدفينوسيطينلها، تستخدمهما من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات كونهما يعتبران مؤشران ذو فعالية على ميزان المدفوعات.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول فيها:

- **المبحث الأول:ماهية ميزان المدفوعات؛**
- **المبحثالثاني: سعر الصرف كآلية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛**
- **المبحث الثالث:تحقيق التوازن لميزان المدفوعات عن طريق معدل الفائدة والعرض النقدي.**

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس لكونه ذلك السجل التي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدنية، وتتضمن حركةانتقال السلع والخدمات ورأس المال، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

المطلبالأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

1-مفهوم ميزان المدفوعات: يمكن عرض أكثر من تعريف لميزان المدفوعات، من أهم هذه التعريفات نذكر:

التعريف الأول:هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دول أجنبية أخرى من خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة[1].

التعريف الثاني:عبارة عن كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلات الاقتصادية والمالية للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما خلال فترة سنة[2].

التعريف الثالث: ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعادلات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه[3].

التعريف الرابع: هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة والديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة[4].

من خلال هذه التعاريف يمكن أننستنتج هذا التعريف الشامل لميزان المدفوعات:

هو سجل محاسبي، ومالي تدون فيه كافة الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول، ولكل دولة من العا لم ميزان مدفوعات خاص بها، تتعامل فيه مع الدول الأخرى، لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم، ويتكون من جانبين، الأول

---

[1]- موسى عيسى مطر وآخرون، **المالية الدولية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص15.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص75.

3- Samuelson alain, **Economie inrevnationa le conreunporiane**, op aleger, 1993, p 203.

[4]- عادل أحمد حشيش،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، بيروت، لبنان، 2003، ص159.

يسمى (المدين): وتسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم دفعها، والثاني يسمى(الدائن): وتسجل كافة الإجراءات المالية التي يتم تحصيلها، ويعتمد ميزان المدفوعات على تسجيل كافة المبالغ النقدية التي تدفع سواء لشراء خدمة، أو سلعة ما، وأيضا يحتوي على التفاصيل المتعلقة برأس المال، والمصروفات الأخرى، وذلك خلال مدة زمنية تكون في العادة سنة واحدة.

يمكن أن نستنتج بعض النقاط من هذه التعاريف والتي نجملها فيما يلي:

- نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذي يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل حدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم، أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج حدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج؛
- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات نوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدول في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتمادا على ميزان المدفوعات؛
- يظهر قوة الاقتصاد الوطني في العالم الخارجي؛
- يسمح تنبؤات تطور أسعار الصرف، ومصادر النقد الأجنبي وكيفية التصرف فيه؛
- إن جل بيانات الواردة في ميزان المدفوعات هي أدوات التفسير والتقييم العلمي، لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، كما أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة خاصة في المدى القصير.

2-أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير. وتكمن أهمية فيما يلي[1]:

- إظهار موقف الخارجيللاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال أن قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أوزيادة العرض النقدي قد يتسبب في إحدى تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي

[1]- بسام الحجازي،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، 2003،ص 52.

للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية[1]؛

- يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فمثلا يظهر ميزان المدفوعات الولايات المتحدة حصة هذا البلد من التجارة العالمية، مما أكسب الدولار وزنه المعروف في تسوية المدفوعات الدولية[2]؛
- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة. والاقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحليلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصادالوطني محل الدراسة؛
- تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل من الأثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات تؤكد انطلاق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى، العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

3- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: تتمثل فيما يلي[3]:

3-1-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

3-2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في الدخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3-3- الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغيير في أسعار الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك السندات ذات عائد مرتفع، وعلى عكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة، كما

[1]- محمد السيد عابد،**التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص 279، 280.

[2]- Benissad hocine,**Economie international,**edition publisud, Paris, 1985, p32.

[3]- بسام الحجازي، مرجع سابق، ص65.

يعتبر أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، الطلبة الأجانب وأفراد القوات المسلحة الأجنبية أنهم مقيمين لبلدهم الأم وليس للبلد الذي يعيشون فيه بصفة مؤقتة[1].

3-4- سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلبالثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية[2]:

1- الحساب الجاري: ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات، وخدمات التحويلات من جانب واحد.

1-1- الميزان التجاري: ويشمل على صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.

1-2- ميزان الخدمات: يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية...الخ.

1-3- حسابات التحويلات من جانب واحد: وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم...الخ.

2-حسابات رأس المال: يضم جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

2-1- حساب رأس المال طويل الأجل: ويشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل أي المعاملات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة واحدة معبر عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس، ونجد في هذا الحساب[3]:

[1]- كمال بكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، صص239-240.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 204.

[3]- نفسالمرجع السابق، ص 207.

- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج؛
- عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل؛
- عمليات الاقتراض الطويل الأجل؛
- شراء عقارات في الخارج أو بيعها؛
- حصة الدولة في المنظمات الدولية، وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع.

2-1- حساب رأس المال قصير الأجل: ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لآجل قصير، أي لمدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب، وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكالا عديدة: عمالات، ودائع بالبنوك، كمبيالات، اعتمادات تجارية، أرصدة السماسرة....سجل كل عملية تتضمن زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية في الجانب المدين، كما يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في جانب الدائن من هذا الحساب[1].

ويشمل هذا الحساب أيضا على حركات الذهب، حيث يعاملاستيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد السلعة، وينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا، إلا أن الأمر يختلفبالنسبة لمعظم الدول الأخرى، فالذهب يعتبر أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية وهو بذلك أداة من أدوات الدفع[2].

3- حساب التسويات الرسمية: يسجل في صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هذا العجز الاقتصادي لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات[3]:

3-1-التوازن المحاسبي: يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبيا.

[1]- الفار إبراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص 26.

[2]- قريصة صبحي ادريس والعقاد مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 327.

[3]- فليح حسن خلف،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001، ص 257.

3-2- التوازن الاقتصادي: تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

ذكرنا من قبل أن ميزان المدفوعات للدولة هو مجرد سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها التي قامت بينها وبين الدول الأخرى. حيث يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيهما، كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن له أركان التوازن الحقيقي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة ويقصد باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز.

1- مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه: يقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات وهما:

1-1- التوازن المحاسبي: إن منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق الطرف أي دائنة ومستحقات على الطرف الآخر أي مديونية، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة[1].

إلا أن هذا المنطق لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته[2].

1-2-التوازن الاقتصادي: الواقع أن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية أو الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا أي أن استخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات ومقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن بالقيمة الكلية لجانب المدين فيها هو وحده الذي يبرر وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هاتين القيمتين. ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائمامن الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما تركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لابد وأن يكون له وصف آخر غير وصف محاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 257.

[2]- الجوزي جميلة،**ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 14.

اقتصادي، وإذن فإنه في كل مرة نتحدث عن التوازن في ميزان المدفوعات فإنه لا يقصد بذلك إلاّ التوازن الاقتصادي[1].

2- مفهوم اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه.

2-1- مفهوم اختلال ميزان المدفوعات: الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى، على متطلباتها لتلك الدول، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة اتجاه تلك الدول[2].

2-2- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

2-2-1- الاختلال المؤقت:إن العجز أو الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة لأنه لابد وأن يختفي في المستقبل القريب، وبالتالي فإن حدوث عجز خفيف أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو أمر طبيعي لايدعو إلى اتخاذ أي إجراء خاص لمكافحته، وينقسم هذا الاختلال بدوره إلى ما يلي:

2-2-2- الاختلال الموسمي:ويحدث عادة في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم واحد قيمة الصادرات. كما يرتبط هذا الاختلال بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الاختلال والعكس صحيح، ويتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهته، حيث تختفي الإختلالات الموسمية خلال سنة[3].

2-2-3- الاختلال الطبيعي (العارض):يحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة مثل: الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية والكوارث المصاحبة للحروب و الزلازل والتي تؤدي بحياة كثير من البشر والحيوانات وتهدم المنشآت الحيوية بالدولة، حيث يزاول الأسباب المؤدية له[4].

---

[1]- عادل أحمدحشيش، وآخرون، مرجع سابق، ص 139.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 257.

[3]- محمد الناشد، **التجارة الخارجية والداخلية**، منشورات جامعة سعد دحلب، 1988، ص 190.

[4]- عمارة رانيا، محمود عبد العزيز، **تحرير التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 386.

2-2-4- الاختلال الدوري: يجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة الدوري نسبة إلى دورية الاقتصادية[1].

2-2-5- الاختلالالمتصل بالأسعار: قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات في إحدى الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والخارجية، وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى[2].

2-2-6- الاختلال الاتجاهي: ويظهر عادة في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها في مراحلها الأولى للتنمية، والسبب في ذلك هو زيادة طلبها على السلع الاستثمارية دون زيادة مماثلة في الصادرات، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات. ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.

2-2-7- الاختلال الدائم (الهيكلي): وهو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، وهو الذي يطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي، وهذا الاختلال يرتبط أساسا يضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي، وضعف درجة مرونته، والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس أموال، وهذا ما ينجم عنه تفوق وارداته على صادراته ومن ثم عجز مستمر في ميزان مدفوعاته[3].

---

[1]- محمد الناشد، مرجع سابق، ص 190.

[2]- بوغزالة محمد بشير،**آثار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1989-1998**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 22.

[3]- فليح حسن خلف، ، مرجع سابق، ص 263.

المبحث الثاني: سعر الصرف كآلية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذا تبين أن أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

سنقوم بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه والتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة فيه، و كذا آليات عمل سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات، والتي من خلالها سنحاول إعطاء لمحة حول سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة باعتبارها من أهم الوسائل التي ترتكز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازن الداخلي والخارجي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف للتحكم في عملية الاستيراد والتصدير وعلاج مختلف أوضاع المدفوعات.

1- تعريف سعر الصرف وأنظمته: يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحداتالنقدية الأجنبية في وقت معلوم ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[1]،أي سعر الصرف هوثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى،ويوجدطريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر[*].

1-1- أنظمة سعر الصرف:تتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر العملة تجاه العملات الأخرى وبين التعويم المطلق لسعر العملة وفقا لظروف السوق وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

---

[1] - عرفان تقي الحسني،**التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 147.

[*] - **التسعير المباشر**: وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة في بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 01جنيه إسترليني = 1.4285 اورو، أما التسعير غير مباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيها الجزائر مثلا: 01 دولار أمريكي = 74.4 دج

1-1-1- نظام الصرف الثابت:وهنانميز بين شكلين[1]

- **نظام الربط إلى عملة واحدة**:لكل دولة الحق في اختيار العملة الأجنبية التي تربط عملتها المحلية وغالبا ما يتم هذا الاختيار على أساس العلاقة الاقتصادية التي تقيمها الدولة بواسطة هذه العملة، ومن ثم تصبح العملة الأجنبية أساس رئيسي أو محدد رئيسية لقيمة العملة المحلية المرتبطة بها.
- **نظام الربط إلى سلة من العملات**:وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أومن عملات صندوق النقد الدولي أو ما يسمى بحقوق السحب الخاصة*وهي مكونة من عدة عملات رئيسية (الدولار، الاورو، الجنيه الإسترليني، الين،.....الخ).

1-1-2- نظام الصرف المرن: انهيار نظام الصرف الثابت بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون رسميا في 1971 عن التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وانهيار بريتونوودز أدى إلى ظهور نظام الصرف المرن الذي ينقسم بدوره إلى نظامين:

- **نظام سعر الصرف المرن المدار (التعويم المدار)**: يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراءاً للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وكمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوروبي الذي يعطي مرونة تامة بتغير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين حد أعلى وحد أدنى وبالتالي لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض عن الحد الأدنى وعملت به الدول الأوروبية (11دولة) منذ 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام 2000.[2]
- **التعويم الحر**:يتم في هذه الحالة تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق صرف حر باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير سعر الصرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية من جهة

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره ،ص 116.

*- وتحدد قيمة وحدة السحب الخاصة بنسبة مئوية تساوي أو تعادل النسبة المئوية لحصة كل دولة من احتياطيات صندوق النقد الدولي، وهناك من الدول التي تربط عملتها المحلية لوحدات السحب الخاصة نتيجة تشعب معاملاتها الاقتصادية.

[2]- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 271-272.

أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا أو عند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق، أي تعزيز قوى السوق على تحديد سعر الصرف[1].

1-2-العوامل المؤثرة في سعر الصرف: لا شك أن هناك عوامل تؤثر على أسعار صرف العملات في مختلف البلدان خاصة تلك التي تتعرض إلى ضغوط اقتصادية ومالية وسياسية، وتتمثل أهمها في:

- ✓ **تغير الأسعار:** إن انخفاض الأسعار في بلد ما تؤدي إلى زيادة صادرات هذا البلد ومن ثم تؤدي إلى زيادة الطلب على عملته وهذا يؤدى بدوره إلى رفع سعر صرفها في السوق والعكس صحيح؛
- ✓ **تغير الصادرات والواردات:** إذا كانت صادرات دولة ما اكبر من وارداتها فان ذلك يعني أن هناك طلب أجنبي كبير على عملتها مقارنة بطلب هذه الدولة على عملات الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تأثير على سعر صرف عملتها إيجابا والعكس صحيح؛
- ✓ **التغيرات الهيكلية:**خاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما والتي تؤدي إلى تغير سعر صرف العملة الوطنية، لان تطوير القدرة الإنتاجية والتحكم في نفقات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض في الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها، ومنه تزداد الصادرات لهذه الدولة، ومن ثم يزداد الطلب على عملتها؛
- ✓ **المضاربة:** تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير على سعر صرف العملات وخاصة في المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة عملة بلد ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيسعون لاقتناء هذه العملة،ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها والعكس صحيح؛
- ✓ **أسعار الفائدة:** يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

2- آليات عمل سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات: وهنا سنحاول إعطاءلمحة حول سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة باعتبارها وسيلة من الوسائل المهمة التي ترتكز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية ومن ثم الاستقرار الاقتصادية أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف والتي تلجأ إليها الدولة للتحكم في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج مختلف أوضاع ميزان المدفوعات والتي سبق لنا التطرق إليها.

2-1- سياسةتخفيض القيمة الخارجية للعملة: إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية[2]،ويقصد بعملية التخفيض (Devaluation) تخفيض قيمة

[1]- الأشقر أحمد، مرجع سابق ، ص 271-272.

[2]- عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 151.

العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة...إلخ)، وبالتالي اتجاه جميع العملات، فهو إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية، والعودة إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا حرية خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما يجب التفرقة بين تخفيض في قيمة العملة والتدهور في قيمة العملة، فالتخفيض يعتبر قرار تتخذه السلطات النقدية مضمونه تخفيض قيمة العملة بهدف إعادة التوازن الخارجي، أما التدهور فهو عبارة عن ظاهرة اقتصادية عادية تمس العملات من حين لأخر ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد،أو ناتجة عن أوضاع سوق العملات بسبب العرض والطلب عليها.

2-1-1- أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة: تحمل معظم برامج التعديل الهيكلي تدابير تعتمد على سعر الصرف بشكل رئيسي، ومن أهداف تخفيض قيمة العملة نجد:

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- تحسين وضعية تخصيص الموارد؛
- دعم القدرة التنافسية للسلع الموجهة للتبادل الخارجي.

ويترتب عن عملية التخفيض فرص يجب استغلالها من حيث[1]:

- تقليص حجم الواردات؛
- الصفقات الممكن تحقيقها في السياحة والاستثمارات المباشرة؛
- زيادة المداخيل الناجمة عن تحويلات المهاجرين؛
- عقلنة التجارة ونظام المدفوعات وإلغاء الحماية المفرطة على الواردات وتشجيع الصادرات.

2-1-2- أثار تخفيض قيمة العملة: قبل التطرق إلى الآثار الناجمة عن تخفيض سعر الصرف، ينبغي أن نذكر أولا بأهم الشروط الضرورية للتخفيض، والتي من أهمها مايلي:

- مرونة العرض والطلب بالنسبة لصادرات وواردات البلد المعني بالتخفيض؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي،أي وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي؛
- ألا يتبع التخفيض الأول تخفيضات أخرى قد تفقد ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة المحلية؛

[1]- عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 150.

- ألا تقوم البلدان الأخرى بنفس إجراءات التخفيض لقيمة عملتها، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل؛
- أن تكون صادرات البلد المعني بتخفيض عملته ذات جودة وأسعار تنافسية.

إن تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يمر مرور الكرام، حيث دلت الوقائع أن هذا الإجراء غالبا ما يتبع بارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويجلب آثار غير مرغوب فيها ومن هذه الآثار ما يلي:

- ✓ إن التخفيض يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية،حيث انه عند مستوى دخل معين يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لهذا الدخل، وهذا واضح في سياسات التخفيض بالنسبة للدول النامية من خلال الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار،والسبب يعود لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على توفير سلع بديلة للسلع المستوردة[1]؛
- ✓ يؤدي التخفيض إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر،وبالتالي النقص في الطلب الفعال،حيث تتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأن[2]:
  - زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.
  - ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسطية من الخارج.
- ✓ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى رفع قيمة المديونية مما يؤثر بشكل واضح على قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية؛
- ✓ أثر الأرصدة الحقيقية، حيث ترتفع قيمة الواردات الأمر الذي يتطلب الرفع من الأرصدة النقدية المرغوب فيها،مما يؤدي إلى تقلص الطلب والنشاط الاقتصادي؛
- ✓ يؤدي التخفيض إلى انخفاض قيمة الأصول من العملة المخفضة لدى الدول الأخرى؛
- ✓ أثر مرتبط المضاربات التي يمكن أن تسبق عملية التخفيض.

2-2- السلطة النقدية والرقابة على الصرف:عندما تعجز السلطات النقدية عن توفير احتياطات كافية من النقد الأجنبي لتوفير متطلبات دعم قيمة النقود،فإنها تلجأ لتبني أسلوب الرقابة على الصرف لمواجهة التدفق المتصاعد لخروج النقد الأجنبي إلى الخارج الذي يؤدي إلى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات .

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشروعات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، وتهدف أساسا إلى السماح لبلد ما، يكون في فترة صعبة بضبط

[1]- عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد23، 2003، ص 17.

[2]- مبارك بوعيشة، **السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد12، 1999، ص90.

سياسته الاقتصادية والتحكم فيها كي لا يكون عرضة للاضطرابات والاختلال الناجم عن تدفقات مالية غير مرغوب فيها، ومنه فان الرقابة على الصرف تعتبر السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم[1].

حيث تهدف الرقابة على الصرف إلى ما يلي[2]:

- تجنب الرقابة على الصرف السلطة النقدية من اللجوء إلى سياسة التخفيض في سعر الصرف عندما تواجه السلطات النقدية ظاهرة التقييم المرتفع للعملة؛
- تحاول سياسة الرقابة على الصرف الخارجي أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها وتوجهها توجيه سليم، فهي لا تعزل اقتصادها بشكل تام، إنما نسبيا بغرض حمايته من الصدمات الخارجية، وكذا حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية مع تشجيع استيراد السلع الضرورية فقط؛
- تعمل الرقابة على الصرف إلى منع هروب رؤوس الأموال الوطنية، والحد من ممارسة غسيل الأموال.

2-2-1- أشكال الرقابة على الصرف: تتخذ الرقابة على الصرف عدة أشكال يمكن التمييز بينها عند تقسيمها إلى الوسائل المباشرة للرقابة والوسائل غير المباشرة.

✓ **الوسائل المباشرة:** تستخدم السلطات التي تمثل الرقابة على الصرف الأجنبي في الدولة عدة وسائل مباشرة، والتي تقيد كميةواستخدامات العملة الأجنبية:

- **التدخل المباشر:** ويقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي[3]؛
- **تقييد الصرف الأجنبي:** طبقا لهذه الوسيلة يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة والذي يقوم بدوره بتخصيصها طبقا لقواعد تحددها الحكومة؛
- **اتفاقيات المقاصة:** يتم الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية وببنكها المركزي، حيث يتم إجراء مقاصة بين كل المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما، على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة بين عملتي البلدين ولمدة معينة وعلى أن لا يزيد حد المديونية

[1] – شعون شعون، **البورصة –بورصة الجزائر–**دار هومة الطبع و للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 144.

[2] – نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 145-146.

[3] – مندور احمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1990، ص 142.

بينهما عن مستوى معين وإلا يتم تسوية الفائض أو العجز الذي يزيد عن هذا الحد على أساس استخدام الذهب والعملات القابلة للتحويل.

- ✓ **الوسائل غير مباشرة:** يمكن التمييز بين عدة وسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي أهمها[1]:

- **القيود الكمية:** حيث تعد قوائم محددة لسلع معينة يمنع استيرادها خلال فترة معينة وتراجع هذه القوائم من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، والغرض من استعمال هذه الوسيلة هو معالجة العجز الموجود في ميزان المدفوعات؛
- **إعانات التصدير والإغراق:** تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات الرقابة على الصرف وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للمصدرين بهدف تشجيعهم وتمكينهم من الوقوف أمام المنافسة الخارجية في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي بموجبها يتم بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من أسعار تلك السلع محليا؛
- **رفع أسعار الفائدة:** يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من والى الدولة.

2-2-2- نتائج تطبيق سياسة الرقابة على الصرف: ينتج عن إتباع سياسة الرقابة على الصرف تحقيق عدة أهداف ايجابية كالحفاظ على قيمة العملة الوطنية من تدهور، ومنع خروج أو هروب رؤوس الأموال وكذا ترشيد استخدام احتياطات الدول من النقد الأجنبي والذهب وكل هذه الأهداف تصب في إطار تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكن يمكن أن ينتج عنها نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، لذا يمكن إبراز أهم أثار الرقابة على الصرف كما يلي:

- ✓ تؤدي الرقابة على الصرف إلى عزل العملة عن الخارج وبالتالي تقيم حاجزا بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسات النقدية والاقتصادية وتطبيقها دون أن تخشى من أثارها الضارة على ميزان المدفوعات وبذلك تتحرر الدولة في اختيار سياستها الاقتصادية من احتمال العجز في ميزان المدفوعات[2]؛

[1] - كمال العرقيب، **تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص ص124-125.

[2] - مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 1996، ص265.

- ✓ إن احتكار البنك المركزي لعملية شراء وبيع العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك يؤدي إلى ظهور ملتوية للحصول على تلك العملات، ناهيك عن عجز البنك عن تلبية كل الطلبات عليها، كل هذا يجر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف؛
- ✓ عرض العملات الصعبة في السوق السوداء:عادة ما يكون عرض العملات الأجنبية متأتيا عن عائدات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض كما يلي[1]:

- **الصادرات المهربة:** إن مستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني للمنتجات المدعمة عبر الحدود، هذه التجارة تمتص جزءا هاما من ميزانية الدولة فتجارة التهريب مع دول أخرى تقوم أساسها على المواد الغذائية، الماشية،المازوت...الخ؛
- **بيع العملات الأجنبية من طرف المهاجرين والدبلوماسيين والسياح:** إن الفرق المرتفع بين السعر الرسمي والسعر الموازي يدفع الأفراد الذين بحوزتهم عملات صعبة على بيعها في السوق الموازية؛
- **الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات:** إن الإفراط في التصريح بالمبلغ الموجود على فاتورة المستورد، يسمح لهذا الأخير باكتساب مبلغ من العملة الأجنبية والمتمثل في الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به وإعادة بيعه في السوق الموازية؛
- **الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به:** وهذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف، وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية، بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الأجنبية عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة، واللجوء إلى السوق السوداء، كما يمكن أن تظهر بعض الظواهر حالة تطبيق سياسة الرقابة على الصرف مثل الرشوة والفساد.

المطلب الثاني: مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب،هذا ما أدىإلى ظهور بعض المناهج الجديد لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومدخل المرونات من بين هذه المناهج، حيث يرجع الفضل في بلورة هذا المنهج ذلك إلى"Robinson "سنة 1938 وذلك لاستجابة الحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف المرنة.

[1]- يوسفي عبد القادر، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات بالدول النامية–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص ص 80-81.

حيث يعتمد هذا المدخل على طريقة تحول الإنفاق عن طريق تغير سعر الصرف، وجوهر هذا الفكر هو تحول الإنفاقإما من السلع المحلية إلىالإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات،أو التحول من الإنفاق على السلع الأجنبيةإلىالإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات،ويعمل هذا الأسلوب في ضوء جملة من الفرضيات وهي[1]:

- يفترض وجود دولتان فقط وهما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي مع اقتصار التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وان عرضهما تام المرونة؛
- غياب التدفقات الرأسمالية، لا يهتم بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ انه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات فقط؛
- افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة؛
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاجوبالتالي ثبات الدخول؛
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

1- الصيغة الرياضية للمدخل: يعتمد هذا المدخل عل صياغة "مارشال-لرنير"، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات،حيث يجب أن يكون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد، وللوصول إلى هذه العبارة يتم الانطلاق من التحليل ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية

P: سعر الصرف، B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية

e_X: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

وتعطى العلاقة كما يلي:

$$e_X = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: ΔX: التغير في الصادرات،ΔP: التغيرفي سعر الصرف

[1]- محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات- جامعة الشلف، 2005،ص 340.

وتعني القيمة e_X: قيمة التغير الذي يحدث في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات مرونة كبيرة إلى التغير في سعر الصرف، وإذا ما اعتبرنا أن الصادرات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي :

$$e_X = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

e_M:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وهي كما يلي:

$$e_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث :ΔM: التغير في الواردات .

وتعني القيمة e_M: قيمة التغير الذي يحدث في الواردات عندما يتغيرسعر الصرف بوحدة واحدة، وإذا ما اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$e_M = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن Mمقيمة بالعملة الأجنبية فان لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرفP لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP، وبالتالي فالميزان التجاري يكتب على الشكل التالي :

$$B = X - MP \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

تسمى هذه العلاقة بمعادلة رصيد الميزان التجاري .

لمعرفة اثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري نقوم باشتقاق Bبالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP}P + M\right) \Leftrightarrow \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (M + \frac{dM}{dP}P)$$

و بإخراج Mعامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)) \Rightarrow$$

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث تم الانطلاق من ميزان متوازن أي:B=X-MP=0 أوX=MP

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M\big(e_X - (1 + e_M)\big) = M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فان الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

$$M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_X + e_M > 1$وهو شرط مارشال- لرنير.

أما إذا كان: $e_X + e_M < 1$ فان التغير الذي يحصل في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

أما إذا كان: $e_X + e_M = 1$ فان التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوم.

وعليه فان الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين اكبر من الواحد الصحيح وهو شرط مارشال لرنير"، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري اثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض".

2- ميكانيزمات التأثير على الميزان التجاري: يتم تأثير الميكانيزم على الميزان التجاري وفق ما يلي:

- ✓ **حالة العجز:** بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فان ذلك سيؤدي إلى إحداث تغير في أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة ذلك،في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشى العجز في الميزان التجاري.
- ✓ **حالة الفائض:** بإحداث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، فان ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار الصادرات والواردات،بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين مما

يؤدي إلى انخفاض الصادرات، بينما أسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي فان رفع قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات، الشيء الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ولا شك أن في الحالتين لا يؤدي تغير سعر الصرف دوره إذ لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف[1].

3- انتقادات عمل المنهج: تتركز أهم انتقادات منهج المرونات فيما يلي:

- خلص منهج المرونات في تحديده لتوازن الميزان التجاري الذي يكون سببه التغير الحاصل في سعر الصرف بسبب مرونة الصادرات والواردات،إلا أن الواقع العملي يدل على وجود مؤشرات أخرى تتحكم في معدلات الصرف كحركة رؤوس الأموال الدولية ومالها اثر على ميزان المدفوعات؛
- يفترض منهج المرونات بأن مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية،وهذا أمر لا يتحقق في الواقع خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتسم بضعف الجهاز الإنتاجي؛
- يفترض المنهج عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى جراء انتهاج الدولة المعينة سياسة دفع أو تخفيض معدل الصرف وهو أيضا ما يتنافى والواقع؛
- يهمل المدخل الآثار التضخمية الناتجة عن سياسات رفع معدل الصرف،وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة[1].

إن تطبيق منهج المرونات في الدول النامية يعد أمر صعب وذلك الواقع الذي تتسم به اقتصاديات الدول النامية من جمود في الجهاز الإنتاجي، فالبلدان النامية تحتاج لإستراتجية طويلة الأجل لإيجاد قيمة واقعية لعملتها تنسجم مع واقعها الاقتصادي .

المطلب الثالث: مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغير سعر الصرف على كل من الدخل القومي والاستيعاب المحلي، حيث ينتسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى" Alexander Sidney"سنة 1952، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري و يهمل تدفقات رؤوس الأموال، وبهذا فهو شبيه بمدخل المرونات .

[1]– محمد راتول، نفس المرجع السابق ذكره، ص399.

[1] – عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره،ص 97.

حيث يعتبر "الكسندر" أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الاستيعاب، هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستوعبه من هذا الإنتاج، حيث يعتبر الاستيعاب مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.

يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل والاعتماد على بنود الميزان التجاري في التحليل؛
- الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات؛
- افتراض ثبات الأجور النقدية وأسعار السلع وأسعار الفائدة؛
- افتراض توفر قدر كاف من احتياطات الصرف لدى الدولة؛
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.

1- الصيغة الرياضية للمدخل: في هذا الإطار من الافتراضات بدا "الكسندر" تحليله للمنهج باستخدام التحليل الكينزي كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث :

Y: الدخل الوطني C: الاستهلاك I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي X: الصادرات M: الواردات

وبافتراض عدم وجود صادرات وواردات، أي في حالة اقتصاد مغلق فان المعادلة تصبح كما يلي :

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث توضح المعادلة (2) أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب محليا، وهو ما يسمى بالاستيعاب المحلي والمعبر عنه كما يلي:

$$A_d = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبافتراض أن الاقتصاد المدروس لايحتوي على الواردات تصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$Y = A_d + X \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

أما الاستيعاب الكلي فهو يمثل الاستيعاب المحلي مضاف إليه الواردات، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A = A_d + M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

[1]- زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،جامعة غليزان، 2011،ص 11.

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$Y = A - M + X \Rightarrow Y - A = X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وتعكس المعادلة (6) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان (A) اكبر من (Y) بمقدار معين فان (M) يجب أن تفوق (X) بنفس المقدار،والعكس إذا كان (Y) اكبر من (A) فان (X) يجب أن تكون اكبر من (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد الميزان التجاري من المعادلة (6) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى: B=Y-A، ومنه نصل إلى أنBدالة في الفرق بينYوAكما يلي:

$$B = F(Y - A) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

وتعكس المعادلة السابقة إمكانية تحديد ثلاث حالات:

- ✓ **الأولى:** إذا كان الدخل الوطني اكبر من الاستيعاب الكلي$(Y > A)$ فان رصيد الميزان التجاري يكون موجب $(B > 0)$بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.
- ✓ **الثانية:** إذا كان الدخل الوطني اقل من الاستيعاب الكلي $(Y < A)$فان رصيد الميزان التجاري يكون سالب $(B < 0)$بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.
- ✓ **الثالثة:** إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي$(Y = A)$ فان رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر $(B = 0)$بمعنى أن الميزان يشهد حالة توازن.

إن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى أثرين: أثار على الدخل واثأر على الامتصاص،والدمج بين هذين الأثرين يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي:$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$

2- أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل الوطني: من أجل إظهار اثر تخفيض سعر صرف العملة على الدخل الوطني ميز"ألكسندر"بين أثرين هما: اثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير كامل للموارد،وأثر شروط التجارة

2-1- أثر الموارد العاطلة: يهدف التخفيض إلى الرفع من الصادرات التي ينجز عنها ارتفاع في الدخل من خلال مضاعف التجارة الخارجية وذلك في ظل ثبات الأسعار المحلية ولن يتأتى ذلك إلا بوجود عوامل إنتاج غير مستخدمة، فيزيد التوظيف والدخل ومنه يرتفع الاستهلاك، الأمر الذي يحسن وضعية الحساب التجاري، فإذا رمزنا لتغير الدخل الوطني الناتج عن تأثير الموارد المعطلة ب: $\Delta Y = \Delta(1 - \alpha)$

فانه يتوقف على مقدار α حيث أنه من أجل: $\Delta(1 - \alpha) > 0$حيثα:هو الميل الحدي للاستيعاب، ومنه نميز الحالات التالية:

- حالة وجود موارد عاطلة و $\alpha < 1$ فان تخفيض سعر الصرف يسمح بتحسين استخدام الموارد،مما يؤدي إلى رفع التوظيف وزيادة الدخل الوطني، ومنه تحسين الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات؛
- حالة وجود موارد عاطلة و $\alpha > 1$ وبقي مضاعف التجارة الخارجية موجب، فان التخفيض يسمح أيضا باستخدام عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، معاحتمال تدهور المدفوعات الجارية .

2-2-أثر شروط التجارة (أثر شروط التبادل): يؤدي التخفيض إلى تدهور معدلات التبادل للدولة التي قامت به، حيث أن صادرات أي دولة عادة ما تكون قليلة التنوع عن وارداتها ومعنى ذلك أن قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ستنخفض بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الواردات مقومة بذات العملات، ومن شأن تدهور شروط التجارة الدولية انخفاض الدخل الوطني الحقيقي وبالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري من ناحية.

ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة على الاستيعاب بصورة غير مباشرة حيث يترتب على انخفاض الدخل القومي الحقيقي انخفاض في حجم الاستيعاب وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات ومنه فان الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على قيمة الميل الحدي للاستيعاب فان كانت قيمته أكبر من الواحد($\alpha > 1$)فان التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل الوطني بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب وبالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات، وبالطبع يتدهور مركز ميزان المدفوعات إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الواحد ($\alpha < 1$).

إن دمج النموذجين من الآثار يسمح بتحديد ما إذا كان لأثار تخفيض سعر صرف العملة أثاراً إجابية على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات[1]:

- ✓ إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اقل من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون اثر الموارد المعطلة أعلى من اثر شروط التجارة، أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن؛
- ✓ إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اكبر من الواحد فهذا يعني أن هناك ميل لإعادة التوازن عندما يكون اثر شروط التجارة أعلى من اثر الموارد المعطلة،أما في حالة العاكس فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن.

3- أثر تخفيض العملة على الاستيعاب: عمل "ألكسندر" على عزل الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب عن آثاره على الدخل،وذلك من خلال اعتماده على ما يحدثه التخفيض من ارتفاع في أسعار كل من الواردات والصادرات بالعملة الوطنية الأمر الذي يحفز المشروعات على تنمية صادراتها من ناحية ويحفز المستهلكين على إحلال

[1]- زواوي الحبيب، نفس المرجع السابق ذكره، ص 14.

المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية من ناحية أخرى، فيميل المستوى العام للأسعار لارتفاع مما يعمل على تخفيض الاستيعاب بصورة مباشرة من خلال عدة أثار هي:

3-1- أثر الاحتياطي: عند ارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القدرة الشرائية للنقود وهذا ما يدفع الحائزين على النقود إلى زيادة احتياطاتهم وذلك يتطلب منهم تخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أوبيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي إلى كبح الاستثمار وإذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ممكنة فمن الممكن أن يختفي أثر الاحتياطات أو يقل.

3-2-أثر الخداع النقد.:يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الايجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الاسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الاسمية بنفس الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الايجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب[1].

3-3- أثرإعادة توزيع الدخل: يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل ذوي الدخول المتغيرة، ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أنه من يكون ميله للاستهلاك منخفض يكون ميله للاستثمار مرتفع.

3-4- الآثار المباشرة الأخرى لتخفيض سعر صرف العملة على الاستيعاب: لقد ذكر البروفيسور "ألكسندر" ثلاثة آثار أخرى للتخفيض هي[2]:

- أثر توقعات الأسعار: الذي يعمل على تدهور ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيعاب حيث يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار عقب التخفيض مما يجعلهم يعجلون بإنفاقهم بقصد التخزين؛
- أثر ارتفاع تكلفة الاستثمار: الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الاستيعاب،حيث يؤدي هذا الأخير إلى زيادة تكلفة الواردات من السلع الاستثمارية مقومة بالعملة الوطنية؛
- أثر ارتفاع تكلفة الواردات: الذي يعمل أيضا على تحسين ميزان المدفوعات من خلال بعض الأفراد الامتناع عن الإنفاق مما يجعلهم يفضلون زيادة مدخراتهم على تحويلها إلى سلع بسبب ارتفاع أسعار الواردات بالعملة

[1] – محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986،ص 239.

[2] – محمد السيد عابد، مرجع سابق، ص ص342-343.

المحلية وقد ذكر ألكسندر أن هذا الأخير يعد نظريا لحد بعيد كما يرى أن التأثير المباشر للتخفيض الاستيعاب قد يكون وقتياً.

وقد يختفي أثر الخداع النقدي وأثر توزيع الدخل القومي عند قيام السلطات الاقتصادية بإجراء تخفيض حاد في القيمة الخارجية للعملة الوطنية وكذا ارتفاع مستويات الأجور على التوالي.

4-تقيم مدخل الاستيعاب: بعد التطرق إلى تحليل منهج الاستيعاب وكيفية تأثير هذا الأخير على المتغيرات الاقتصادية من خلالتخفيض قيمة العملة بصفته آلية تصحيح ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، يمكن غرض بعض المأخذ على هذا المدخل والتي قد تحد من فعاليته وهي:

- إن منهج الاستيعاب لا يهتم بمعالج العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على الحساب الجاري فقط مهملا حساب رأس المال؛
- يعتمد المنهج في تحليله على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني والإنفاق الوطني،الصادرات،الواردات،وأهمل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية الأخرى مثل التضخم وأسعار الفائدة، كما أهمل دور الذي تلعبه النقود في التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛
- يؤخذ على منهج الاستيعاب انه يفترض أن التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة، إلا أن ما يحصل فعلا هو أن عملية تصحيح تكون مؤقتة في الحساب الجاري سرعان ما تزول بزوال الأسباب المحققة للتوازن[1]؛
- بالرغم أن منهج الاستيعاب ينظر إليه على أنه يتكامل و منهج المرونات، إلا أن دور المرونة لم يكن واضح في آليات عمل هذا النموذج.

وفق إطار منهج الاستيعاب نستطيع استنتاج أن النماذج الكلية للتخفيض المستوحاة من المدخل غير قادرة على التكيف مع ظروف البلدان النامية ذات الهياكل الإنتاجية المحدودة نسبيا، وإن إمكانية الاستفادة من منهج الاستيعاب في تحليل آلية التوازن في الدول النامية قد يكون غير مناسب في الغالب.

من خلال ما سبق يتضح أن سعر الصرف وسيلة هامة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات،وهذا ما رأيناه من خلال التطرق لمنهجي إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف،اللذان يعتبران كافلين بإعادة التوازن شرط انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.

[1]- نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ذكره، ص100.

المبحث الثالث: تحقيق التوازن لميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة والعرض النقدي.

تعد أسعار الفائدة والعرض النقدي من أهم الوسائل التي تأثر في السياسة النقدية، لذا نحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة، والعرض النقدي ومكوناته وسعر الصرف والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى التطرق آليات انتقال اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة، وكذا تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق المنهج النقدي.

المطلب الأول: معالجة الخلل لميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة.

1-مفهوم سعر الفائدة: يورد الاقتصاد يون مجموعة تعريفا السعر الفائدة جوهرها" الفائدة هي السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض[1]،وهذا المفهوم ليس حديثاً في الفكر الاقتصادي، بل يرجع الحديث عن مفهوم أسعار الفائدة ودورها في النشاط الاقتصادي لقرون عابرة، حيث هاجم أرسطو الفكر الإغريقي القديم المرابين والفائدة، كما سادت تلك الأفكار العصر الكنسي وصولا للعصر الإسلامي وتحريم الربا، وأفكار ابن خلدون والمقريزي، والتي أظهر تأثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي خاصة علاقة النقد بالأسعار، حيث شكلت بذور نظرية كمية النقود، التي عرفها العالم الغربي بعد عدة قرون على يد مارشال وأرفنج فيشر وصولاً إلى جون مينارد كينز[2].

كما يعرف أيضا سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض (فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب)[3].

2-سعر الفائدة والفعالية النسبية للسياسة النقدية: تتحدد فعالية السياسة النقدية بالنسبة إلى سعر الفائدة عن طريق،بانحدار منحنيات ISوLM ومن خلال ذلك سنعرض فعالية السياسة النقدية من خلال استعراض الأوضاع المختلفة لانتقال منحنيات IS وLM.

---

[1]- حسن مسعود، **أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 214.

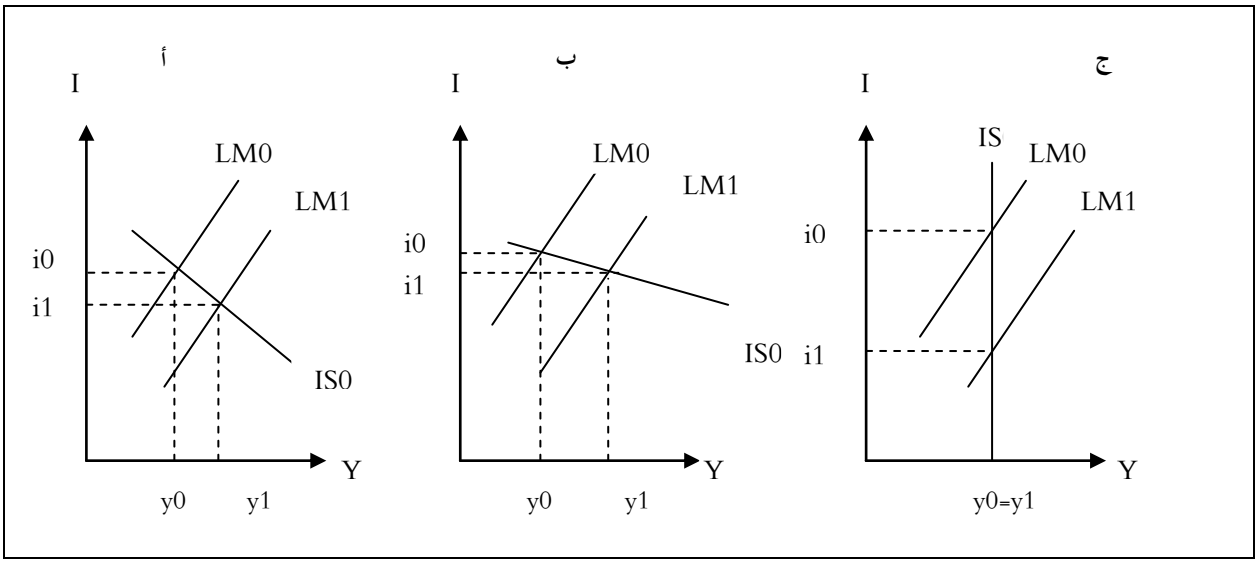
[2]- مراد عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011، ، ص 48.

[3]- مفاهيمسعر الفائدة، متاح على الموقع:http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع:2017/02/20.

2-1- فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS: يوضح الشكل رقم (2-1)الآثار المترتبة عن زيادة عرض النقود لمنحنين IS لهما انحدار مختلف ،ففي الجزء(أ) من الشكل فإن منحنىIS شديد الانحدار عاكسا مرونة ضعيفة لطلب الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة،لذلك فان السياسة النقدية نسبيا ضعيفة الأثر في هذه الحالة،فزيادة عرض النقود تنقل منحنى LM إلى اليمين موضحة زيادة في الدخل منy0 إلىy1،لكن هذه الزيادة في الدخل ضعيفة نسبيا.

أما في الجزء(ب) من الشكل فان منحنى أكثر استواء عاكسا المرونة العالية لطلب الاستثمار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة،وهنا تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في زيادة الدخل،ومنه نستنتج انه إذا كانت مرونة الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ضعيفة فإن السياسة النقدية تصبح ضعيفة الفعالية، والعكس صحيح، أما إذا كانت مرونة الاستثمار لسعر الفائدة معدومة فإن السياسة النقدية عديمة الفعالية كما هو موضح في الجزء (ج) من الشكل.

شكل رقم (2-1):يوضح انحدار منحنىIS وفعالية السياسة النقدية.

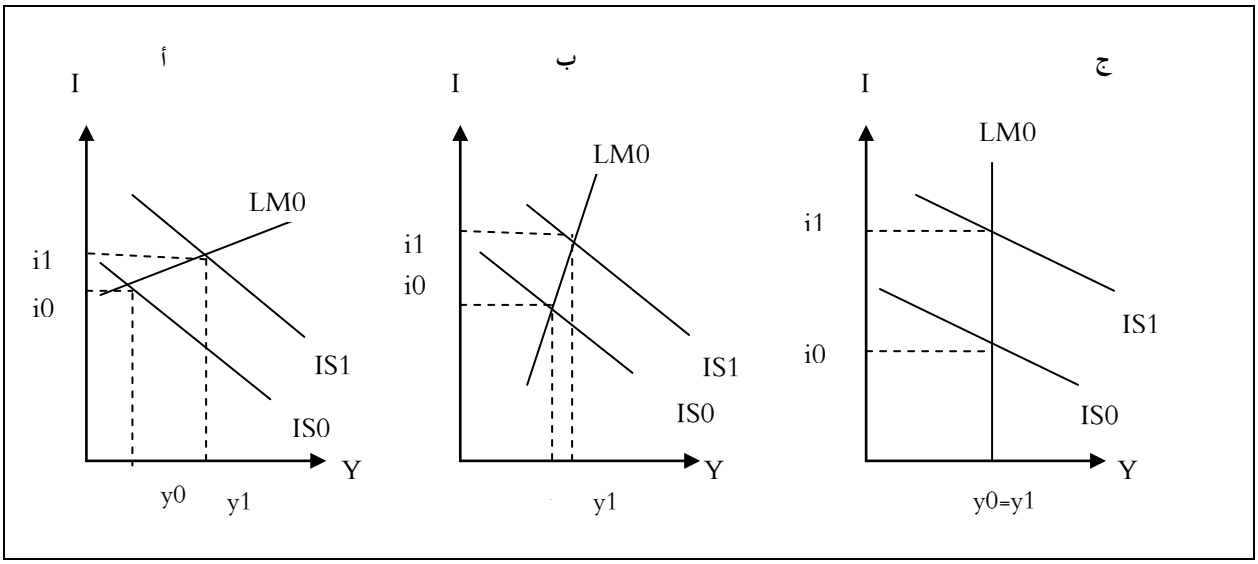


المصدر: بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص181.

2-2- انحدار منحنى LM وفعالية السياسة النقدية:يوضح الشكل رقم (2-2) فعالية زيادة عرض النقود بالنسبة للأوضاع المختلقة لمنحنى LM ،حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية كلما كان منحنى LM أكثر انحدار والسبب في ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود واستمالة الاستثمار مما ينجر عنه زيادة الدخل من جهة،ومن جهة أخرى يؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى العمل على زيادة الطلب النقدي ليعادل الزيادة في المعروض النقدي،ففي الجزء (أ) من الشكل حيث الطلب على النقود شديد الحساسية لسعر الفائدة فان انخفاض

طفيف في سعر الفائدة يكون كفيلا لا عادة التوازن للسوق النقدي،لكن زيادة الدخل تكون قليلة نسبيا،أما في حالة الطلب على النقود يكون ضعيف المرونة لتغير سعر الفائدة فان هذا يتطلب انخفاض كبير في سعر الفائدة وزيادة كبيرة في الدخل لإعادة التوازن كما هو موضح في الجزء (ب) من الشكل،أما الجزء(ج) فيوضح انعدام استجابة الطلب النقدي لتغير في سعر الفائدة،والزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض كبير في سعر الفائدة،لكن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي يزداد الدخل زيادة كبيرة لامتصاص كل الزيادة في أرصدة المعاملات الإضافية الناتجة عن زيادة الدخل[1].

شكل رقم (2-2): يوضح انحدار منحنىLM والسياسة النقدية.



المصدر: نفس المرجع السابق ذكره، ص 184.

3- أثار سعر الفائدة على ميزان المدفوعات.

3-1- العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة: إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بالكثير من الاقتصاديين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شانه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط (مناخ الاستثمار، مرونة بين أسعار الفائدة والاستثمار، مرونة في الجهاز الإنتاجي، استقرار الكثير من المتغيرات الاقتصادية)، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

[1] - بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص184.

ويمكن توضيح العاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة، ونظرية اثر فيشر الدولي.

3-1-1- نظرية تعادل أسعار الفائدة(PTI): مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملات المعينة، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملات تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة، وتغير معدلات الفائدة له تأثير مباشر على الطلب على الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كينز (J.M.Keynz) [1].

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أي أن معدل الفائدة أكبر من ذلكالسائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف العاجل[*]، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواق المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على M (1-d) حيث:

id معدل الفائدة المحلي يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر صرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعه الأجل بشكل ممكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا: $M(1+id)=(M/cc)(1+ie)ct$.....(1) حيث:

cc: سعر الصرف الآني.ct: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الخارجي الاسميId: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

ومن المعادلة السابقة نحصل على:

[1]- عبد المجيد قدي ،**المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 121.

[*]- يقصد بالسعر العاجل للصرف السعر الحالي أو الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فوترة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات اغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين، أي أن التفرقة بين السعر الأجل للصرف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائد في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة، والفرق بين السعرين يمثل هامش الربح جراء التعاملات في أسواق العاجلة والآجلة

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+id}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (2)$$

بطرح1 من طرفي المعادلة(2)تتحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots\dots (3)$$

أو:

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{id-ie}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (4)$$

وإذا كان ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\frac{CT-CC}{CC} \approx id-ie} \dots\dots\dots\dots \boldsymbol{(5)}$$

3-1-2- نظرية اثر فيشر الدول: تستند نظريةIRVING FISHERفي تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدلات الفائدة الاسمية الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، فإذا كان inرمز معدل الفائدة الاسمية وirمعدل الفائدة الحقيقي وinf معدل التضخم في بلد ما ،فان معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$In = Ir + inf$$

تقوم هذه العلاقة بشرح سعر الفائدة الاسمي بواسطة سعر الفائدة الحقيقي والتضخم المتوقع مع افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي يتغير ببطء، أما التضخم فهو يلعب دورا أساسيا في تطور أسعار الفائدة الاسمية بشرط أن لا تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية، أي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في بلد ما يترجم بارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في هذا البلد.

كما يمكن توسيع قاعدة فيشر إلى مجال أكثر اتساعا وذلك بوجود عدة عملات وبافتراض أن هذه العلاقة محققة في بلدين مختلفين (A وB) فيمكن كتابة القاعدة على الشكل التالي:

$$\begin{cases} In_{\mathrm{A}} = \mathrm{Ir}_{\mathrm{A}} + \mathrm{inf}_{\mathrm{A}} \\ In_{B} = \mathrm{Ir}_{\mathrm{B}} + \mathrm{inf}_{\mathrm{B}} \end{cases}$$

[1]- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 171.

وبافتراض تساوي أسعار الفائدة الحقيقية في كلا البلدين نتيجة لتشابه في الأصول المالية والخصائص المرتبطة بها (درجة المخاطرة، أجال الاستحقاق، السيولة...الخ) وذلك في ظل وجود عملتين مختلفتين،وفي حالة عدم تساوي أسعار الفائدة الحقيقية ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال اتجاه البلد الذي يتمتع بسعر فائدة أعلى،وسوف يستمر التدفق إلى غاية تساوي أسعار الفائدة الحقيقية وهنا تصبح العلاقة كالتالي:

$$In_A - \ln_B = \inf_A - \inf_B$$

وتوضح العلاقة الأخيرة أن الفرق بين أسعار الفائدة الاسمية في البلدين يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقع في البلدين،ومنه فان علاقة فيشر الدولية تحقق في طرفها الأول نظرية أسعار الفائدة،وتحقق في طرفها الثاني نظرية تعادل القدرة الشرائية* ،ويمكن تصور الرابط كما يلي:

$$PTI \longrightarrow Fisher \longrightarrow PPA$$

ولنفترض أن أسعار الفائدة كانت5% بالنسبة لمنطقة الاورو و3 %بالنسبة للدولار فان الفرق2% ما هو إلا عبارة عن معدل التضخم في المستوى العام للأسعار بين الفائدة الاسمية لمنطقة الاورو و الفائدة الاسمية للو.م.أ.

4- آليات انتقال أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة.

4-1- أسعار الفائدة وميزان رأس المال:إن زيادة التدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلية تربط حالة ميزان رأس المال بالفرق بين سعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية، وهو يعني أن المتغير المؤثر في تحديد حالة رأس المال هو سعر الفائدة المحلي[1]، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم الزيادة في أسعار الفائدة المحلية بالنسبة لتلك الموجودة في الخارج، هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات لأن التدفقات الرأس مالية زادة.

إن خفض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج نظرا لأن العائد من الاستثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مربح مقارنة مع العالم، الأمر الذي يجعل حساب رأس المال في حالة عجز وهذا العجز يعمل بدوره على خفض سعر صرف العملة المحلية في الأسواق الدولية، ونظرا لأن استجابة الأسواق المالية أسرع بكثير من استجابة الأسواق السلعية فإن تدهور سعر صرف العملة المحلية قد يؤدي إلى عجز في الحساب

* – يمثل جوهر نظرية تعادل القوة الشرائية(PPA) في أن نسبة تغير سعر الصرف = نسبة تضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي، وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة:$1+df/1+dd= C_t/C_{to}$

حيث:C_t : سعر صرف العملة بعد مرور فترة زمنية $t.C_{to}$: سعر صرف العملة في اللحظة $d_f.t_o$: معدل التضخم الأجنبي.d_d: معدل التضخم المحلي.

[1] – حسين حميد، **فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية**– بالإشارة إلى حالة الجزائر–،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001،ص 123.

الجاري لأن الصادرات تصبح ارخص من الواردات، ولكن بعد فترة استجابة الأسواق السلعية للتدهور في سعر الصرف سوف يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض لأن الطلب الدولي على الصادرات سوف يزداد لأنها أصبحت ارخص مما سبق (بالعملة الأجنبية) في حين ينخفض الطلب المحلي على الاستيراد لأنها أصبحت أغلا من ما سبق (بالعملة المحلية)[1].

4-2- تأثر الحساب الجاري لسعر الفائدة: عندما يرى رجال الأعمال والمستثمرون انخفاض أسعار الفائدة ويسود الاعتقاد عندهم باستمرارها منخفضة مع وجود حالة التفاؤل لديهم فسيقومون بزيادة استثماراتهم لأن أحد العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هي أسعار الفائدة (لأن الاستثمار دالة سالبة في أسعار الفائدة)، ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الاستثمار من شانه أن يؤدي الزيادة حجم الدخل،ومنه سيتولد من دون شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، مما يقود إلى العجز في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: العرض النقدي ومكوناته.

1- مفهومعرض النقود: يعرف عرض النقود أوكما يسمأيضا بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أيأنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضابأنه كمية النقود أو مجموعة الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص(المجتمع) خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم العرض النقدي حيز واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه، وتجدر الإشارة هنا إلىأن العرض النقدي يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدارإذأنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم[2].

كما يعمل معدل عرض النقود على جعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريب من ذلك، وهذا ما يفرض علينا معرفة عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا يتطلب تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات وهي[3]:

[1]- جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، **أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد27، جامعة البصرة، 2011، ص 210.

[2]- مراد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص36.

[3]- غربي احمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 101.

1-1- المسح النقدي: وهو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية ، وهذا عن طريق دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع البنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف، تبين حركة النقود وأشباه النقود والالتزامات الخارجية والداخلية للجهاز المصرفي ، ويتكون المسح النقدي من العناصر التالية:

- ✓ **صافي الأصول الأجنبية:**وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات والذهب مطروح منها الخصوم الأجنبية للجهاز المصرفي؛
- ✓ **الائتمان المحلي:**وهو صافي المطالب على الحكومة* زائد القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي ؛
- ✓ **النقود:**وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب؛
- ✓ **أشباه النقود:**وهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتحتوي على الودائع لأجل وودائع للادخار وسندات الدولة ذات الأجل القصير، وغيرها من النقود التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود.

1-2- حسابات البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم كالعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، ومن جهة الأصول يتضمن:الإيرادات الخارجية للحكومة والحقوق المترتبة على البنوك التجارية.

1-3- حسابات البنوك التجارية: وتتكون من جزئيين، جهة الخصوم يوجد بها الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية، قروض البنك المركزي،أما في الجهة الأصول نجد الاحتياطات، القيم المتحصل عليها من الخارج، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية .....الخ

2-المضاعف النقدي:يمثل المضاعف النقدي العلاقة بين النقود و القاعدة النقدية وصيغته كما يلي:

$$K=\frac{MF+D}{MF+R} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث :K:المضاعف النقدي MF: التداول النقدي D:الودائع R:الاحتياطات

أما بالنسبة للمجمعات النقدية فهي من اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بحسابها ونشرها، وفي الغالب نجد أن هذه المجمعات تتكون من ثلاث أنواع في الغالب نوقد تصل إلى أربع مجمعات أو أكثر مثلا ما هو الحال عليه في فرنسا.

* - صافي المطالب على الحكومة :يعبر عن الائتمان المقدم من النظام المصرفي للحكومة مطروحا منه ودائع الحكومة في الجهاز المصرفي.

جدول رقم(2-1):يوضح المجمعات النقدية.

الأوراق النقدية ونقود التجزئة **+ الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية**
=المجمع النقدي الضيق:M_1 **+ حسابات الادخار على الدفاتر** **+ حسابات من أجل التنمية الصناعية** **+ حسابات الادخار السكني**
=الكتلة النقدية :M_2 **+ الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول** **+ شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية** **+ الأسهم والحصص المصدرة من قبل SICAV (شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير) وFCP** **(الصناديق المشتركة للتوظيف)** **+ إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع) بالعملات الأجنبية للمقيمين**
=سيولات الاقتصاد:M_3 **+ أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين** **+ سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين**
=M_4.

المصدر:صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص54.

3- آليات انتقال أثر عرض النقد على ميزان المدفوعات.:

3-1 - تأتي زيادة عرض النقود إما بسبب ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة انخفاض الاحتياطي القانوني، أو بسبب انخفاض سعر الخصم أو التوسع في منح القروض، أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة الشرائية لمالكيها من الأفراد والشركات والمستثمرين فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات مما سيؤدي إلى زيادة الواردات، وبالتالي التأثير سلبا على الميزان التجاري ومنه الحساب الجاري، كما أن الزيادة في كمية النقود بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة تضخمية نقدية، فيرتفع المستوى العام للأسعار، حيث سيؤثر هذا الارتفاع في ثلاث اتجاهات للأثر النهائي للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات[1]:

[1]- جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، مرجع سابق، ص 212.

- يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى عجز الحساب الجاري، لأن الارتفاع في الأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدرجيا في حين يزداد الطلب المحلي على الاستيراد كونها أصبحت أقل سعراً من بدائلها المحلية؛
- إن الطلب على النقود بدافع المعاملات سيزداد، بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات نتيجة زيادة الأسعار، وكذلك استمرار ارتفاعها سوف يزيد من كمية النقود المحتفظ بها بدافع الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي للنقود وتنخفض الفجوة بين العرض والطلب على النقود ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالا في الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات؛
- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ضمنيا أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض تلقائيا وذلك مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة في السوق، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات كما رأينا سابقا.

3-2- إن الانخفاض في عرض النقود عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك بإتباع مختلف الوسائل المتاحة للبنك المركزي للحد من الائتمان، فإن ذلك سيؤدي إلى خفض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، حيث يحدث هذا أثراً ايجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها:

- تخفيض مستوى الأسعار يعني أن منتجات الدولة تصبح أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية فيزدادا الطلب عليها، وبالمقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، فتزداد الصادرات وتقل الواردات؛
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية بجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي تعمل على الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: المنهج النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصاديين "Fernkel et Johnson" سنة 1976، والذين يرون أن الاختلال في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية، حيث يتعلق هذا المنهج بالميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وميزان رأس المال، حيث أن المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية، وبالتالي فان

التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية الدولية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب على النقود، وتتركز أهم فرضيات هذا المنهج على ما يلي[1]:

- افتراض اقتصاد منفتح على العالم الخارجي لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية ويمر بظروف التوظيف الكامل أو يعاني من بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي؛
- الرقابة الكاملة للسلطة على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا والذي يتكون من المكون الداخلي والمكون الأجنبي؛
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي والأفراد يطلبون حجم معين من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية خاصة في الآجال الطويلة ويميلون للحفاظ على هذا الحجم؛
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول النقدية وكذا تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية وأسعار السلع والخدمات بين الداخل والخارج في الأجل الطويل.

1- صيغة النموذج النقدي:صاغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل ميزان الجاري مضافا إليه ميزان التحويلات الرأس مالية أي [2]:

$$SB = RMIN = BC + B \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

BC: الميزان التجاري. RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B:ميزان رأس المال طويل الأجل. SB: رصيد ميزان المدفوعات.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كمايلي :$RMIN = F(Md - Ms) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$

حيث :Md: الطلب على النقودMs: عرض النقود

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد.

ويعبر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية : $Md = KPY \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$

[1]- محمد سيد عابد،مرجع سابق، ص 348.

[2]- عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص 104.

حيث:

Y: الدخل الحقيقي، P: متوسط الأسعار، K: مقلوب سرعة دواران النقد.

ووفقا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان المحلي كما يلي : $Ms = MBM$.....(4)

حيث: $BM = A + RMIN$ومنه تصبح المعادلة (4):

حيث: (5)..... $Ms = M(A + RMIN)$

Ms: العرض النقدي، BM: القاعدة النقدية، M: مضاعف خلق النقود، A: الائتمان المحلي.

ونحن نعلم بان سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي Ms=Md ومنه:

$$MA + M(RMIN) = KPY \Rightarrow \Delta MA + \Delta M(RMIN) = \Delta KPY \Rightarrow$$

$$\Delta M(RMIN) = \Delta KPY - \Delta MA \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

وعلى ضوء ما سبق، ولفهم آلية عمل هذا النموذج نرى سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

- ✓ **في حالة الفائض:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة على زيادة المعروض النقدي بإتباع سياسة نقدية توسعية، حتى يصبح العرض النقدي اكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية بحوزة الأفراد مما كانت عليه، حيث يرغب المقيمين في البلد على إنفاق أرصدتهم الزائدة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، ومنه تسوية الفائض في ميزان المدفوعات؛
- ✓ **في حالة العجز:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية ، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح اقل من الطلب على النقود، مما يؤدي انخفاض الأرصدة النقدية إلى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة إلى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع وأصول مالية إلى غير المقيمين، وتخفيض

إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج، وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدرجيا.

ومن خلال هذا المنهج النقدي لميزان المدفوعات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إذا كان $Ms < Md$ هذا يشير إلى وجود فائض في عرض النقود وهذا يعني أن الائتمان المحلي اكبر من الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون سالبا، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب؛
- إذا كان $Md > Ms$ أي وجود فائض في الطلب على النقود، مما يعني أن التغير في الطلب على النقود اكبر من التغير في الائتمان المحلي، ومنه فان التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون موجب، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب؛
- إذا كان $Md = Ms$ أي هناك توازن بين العرض النقدي والطلب على النقود، وهذا ما يعكس المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومنه فان التغيرات في الاحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات متوازن (مساوي لصفر).

2- تخفيض العملة الخارجية في النهج النقدي: يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض بنسبة معينة إلى رفع الأسعار المحلية لكافة السلع الداخلة في التجارة الدولية بنفس نسبة التخفيض مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية الداخلة التي لا تدخل في التجارة ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض، حيث يدخل في إنتاجها بعض المستلزمات المستوردة وعليه فإن التخفيض سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار المحلية، مما يخفض من القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والوحدات الاقتصادية، والذي يدفع بهم إلى زيادة الطلب على الأرصدة الاسمية من اجل استرجاع القيمة الحقيقية المرغوبة للأرصدة التي يحتفظون بها، فإذا لم تتدخل السلطات النقدية لإشباع فائض الطلب النقدي من خلال زيادة المكون العرض النقدي(A)، فإن الأفراد والوحدات الاقتصادية سوف يلجئون إلى جذب الأرصدة النقدية الأجنبية من أجل استعادة التوازن النقدي.

إن الإجراءات السابقة ينجر عنها خلق فائض في ميزان المدفوعات، هذا ما يحفز الوحدات الاقتصادية الإنتاجية إلى تحويل مواردهم إلى السلع الداخلة في التجارة(القابلة للتصدير)، كما يؤدي التخفيض إلى تحول الإنفاق

إلى السلع المحلية، مما يسبب زيادة الصادرات وتخفيض الواردات والذي يخلق فائض في ميزان المدفوعات وسوف يستمر الفائض أو الزيادة في الأرصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في السوق النقدي[1].

3 – إمكانية تطبيق المنهج النقدي في الدول النامية :انتشر المنهج النقدي لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذا ما حاولنا إظهار مدى ملائمة المنهج لوضعية الدول النامية، فإننا نجد إنها تتمتع بسمات قد تكون في الكثير من الأحيان متطابقة وظروف البلدان النامية وذلك من أجل[2]:

- إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دارسات تطبقيه في ظروف بلدان صغيرة الحجم، ومشابهة إلى حد كبير ظروف البلدان النامية؛
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية مما يزيد صعوبة تبني سياسات تصحيحية وفق مناهج أخرى، في حين أن معالم المنهج النقدي أكثر واقعية في التطبيق؛
- اعتماد الكثير من البلدان النامية (خصوصا دول أمريكا اللاتينية) على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي.

إن التوافق بين خصوصيات الدول النامية والمدخل النقدي يجعل أمر التعامل به مسالة أسهل نسبيا بالمقارنة مع المناهج الأخرى، مما يمنحه ميزة تشخيص طبيعية المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وخاصة ظاهرة التقييم المرتفع للعملة والإفراط في عرض النقود، حيث يتعامل المنهج النقدي مع سياسة تخفيض العملة كإجراء لإعادة التوازن في السوق النقدي وبالتالي تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ومن ثم الوصول إلى تقييم أكثر واقعية لقيمة العملة الخارجية، وهذه صلب المشكلة التي يعاني منها البلدان النامية والتي أفرزتها ترتيبات نظم الصرف حسب النظام النقدي الدولي، ويضاف إلى كل مما سبق أن اغلب البلدان النامية تعاني من مشكلة المديونية الخارجية، حيث أن كثير من هذه الدول تلجا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء، وغالبا ما تكون هذه التسهيلات مشروطة بسياسات تصحيحية تعرف بسياسات التصحيح الهيكلي، وإن بنود هذه السياسات تنسجم في جوهرها مع آليات التصحيح وفق المنهج النقدي للدول النامية الراغبة في التكيف [3].

[1] – محمد سيد عابد، مرجع سابق ،ص ص 353-355.

[2] – نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ، ص ص 110-111 .

[3] – نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ، ص112 .

خلاصة الفصل :

تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها للتأثير على الميزان التجاري، ومن ثم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ذلك لان أسعار الصرف تلعب دورا كبير وبالغ الأهمية لإعادة التوازن الخارجي لأي دولة، لكن تتعلق فعالية سعر الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية بنظام الصرف السائد، حيث تنخفض قدرة السلطات النقدية في ظل نظام الصرف الثابت على بناء سياسة نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي، نظرا لافتقاد السلطات النقدية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية، وهذا مايؤدي إلى تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مما يدفع الدول إلى التدخل عن طرق سياسة تخفيض العملة أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف، فسياسة تخفيض قيمة العملة يمكن إن تؤدي إلى تسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، لأنها تؤدي إلى رفع حجم الصادرات وتخفيض أو الحد من الواردات، وينعكس هذا ايجابيا على ميزان المدفوعات، لكن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط التي سبق وأن تطرقنا إليها .

كما يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية أن تؤثر على عرض النقود والطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف المرغوب للعملة، فارتفاع معدلات الفائدة المحلية، يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وهذا في ظل توفر المناخ الملائم.

من خلال التحليل المتقدم تبرز أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات فعجز ميزان المدفوعات نتيجة زيادة عرض النقود بمعدل اكبر من الطلب عليها يعالج من خلال تدخل السياسة النقدية لفرملة هذه الزيادة وتخفيضها إلىأن تعود إلى مستواها التوازني الذي يحقق المساواة بين الزيادة في معدل نمو عرض النقود والطلب عليها.

الفصل الثالث: السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة وعديدة طرأت على نمط تسييره، حيث شهد إصلاحات متتالية قصد عصرنته وتمكنيه من مسايرة الأهداف الاقتصادية،ونتيجة لعدم وجود سياسة نقدية واضحة وفعالة ونظرا للأوضاع الاقتصادية الحرجة التي مرت بها الجزائر في التسعينات والتي تميزت بتراجع النمو الاقتصادي واختلال التوازنات الخارجية وارتفاع معدلات التضخم،وارتفاع أسعار البترول وزيادة احتياطات الصرف قررت السلطات الجزائرية القيام بسياسات إصلاحية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وجعلها تسير وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التمنية الاقتصادية، وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لذلك من خلال التحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات والعمل أيضا على التأثير في سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة.

إن الجزائر وفي إطار توجهها نحو اقتصاد السوق وفي إطار إرساء دعائم للسياسة النقدية، التي تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي،حيث قامت السلطات النقدية بإصدار قوانين وتشريعات كان أهمها القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي منح حرية أكبر لبنك الجزائر في صياغة السياسة النقدية وذلك من أجل تفعيل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار وتحقيق معدلات نمو موجبة، وذلك من خلال التأثير على بعض المتغيرات النقدية كالمعروض النقدي وأسعار الفائدة وبالتالي التأثير على فعالية السياسة النقدية في تحقيق بعض الأهداف مثل تحقيق معدلات منخفضة للتضخم واستقرار سعر الصرف بما يحقق هدف التوازن الاقتصادي الخارجي، ومن خلال ما سبق ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر (2000-2015)

المبحث الثاني: السياسة النقدية وأثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري (2000-2015).

المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية (2000-2015).

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر (2000/2015).

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

1- خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990:قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

قد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة[1].

هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول)، لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات

[1] – لحلو عبد القادر، **أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990– 2006)**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ،جامعة سعيدة، أفريل 2006، ص15.

إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

على العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية[1]:

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا؛
- تسيير نقدي إداري ليّن يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها؛
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي؛
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة؛
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك؛
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله[2].

[1] – بقبق ليلى اسمهان ، **ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق(حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003، ص194.

[2] – لحلو عبد القادر،مرجع سابق ذكره، ص 16.

2- السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض (90-10):على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في ما يخص السياسة النقدية والمنظومة المصرفية من خلال قانون86-12 و88-06[*]، إلا أن هذا الأخير لم ينل رضا ومبتغى الهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي الذي طالب بضرورة إصلاح حقيقي لنظام القرض، والذي كان يتميز بالبيروقراطية وانعدام الشفافية[1]، واستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي أقدمت الجزائر بعد توقيعها لاتفاقية الاستعداد الائتماني الأول 1989- 1991على إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض الذي أبرز دور النقد والسياسة النقدية.

2-1- مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض90-10.

2-1-1-مبادئ قانون النقد والقرض 90-10: جاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بهدف ضبط السياسة النقدية وفق مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وذلك في اعتماده على وسائل ذات بعد نقدي بحت، ومن أهم مبادئه ما يلي:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم يعد بسهولة اللجوء إلى القرض لتمويل عجز الخزينة العمومية كما كان سابقا من البنك المركزي، وأصبح تمويلها مبني على قواعد مالية ونتج عن هذا دينا مهما للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، حيث بلغ نهاية 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه بنك الجزائر، وكذلك 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية، وأجبرت الخزينة العمومية على تسديد ديونها اتجاه بنك الجزائر في أجل أقصاه 15 سنة، مع إلغاء الاكتتاب الإجباري للسندات العمومية من قبل البنوك، ووضع سقف لتسبيقات بنك الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة، مع تحديد مدته وإجبارية استرجاعه كل سنة[2].

[*]- قانون 86-12 هو قانون القرض والبنك المؤرخ في 1986/08/19 جاء في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الذي حدد فيه مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية ، أما قانون رقم 88-06 فهو قانون المعدل والمتمم لقانون 86-12.

[1] - حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص144.

-[2]نفس المرجع السابق ذكره،ص 144.

- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و بهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل[1]، ونتيجة هذا الفصل نسجل إعادة الاعتبار للوساطة المالية، وتكريس السلطة النقدية وتنظيمها، مع وضع حد لأثار المالية العامة على النقد، بإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان[2].
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء هذا القانون ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة سماها «مجلس النقد والقرض» حيث كانت هناك هيئات عمومية عديدة في السابق تحاول احتكار هذه السلطة.
- وضع نظام مصرفي على مستويين: وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع[3].

2-1-2- أهداف قانون النقد والقرض 90-10: لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية، وتتمثل أهم أهداف هذا القانون فيما يلي[4]:

- تنشيط السوق النقدية، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وإعطاء السياسة النقدية مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- استعادة بنك الجزائر لدوره في تسيير السياسة النقدية؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، والسماح بتواجد مصارف وطنية وأجنبية خاصة أو عمومية؛
- التحكم في تسيير النقد وإدارة السياسة النقدية؛

[1]- بريش عبد القادر، **التحريرالمصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006، ص 60.

[2]- حميد حسين، مرجع سابق ذكره،ص 145.

[3]- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[4] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره،ص 146.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، مع إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك بإجبار الحكومة على استشارة بنك الجزائر في كل ما يتعلق بالأمور النقدية الداخلية والخارجية؛
- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي)، والهدف منها خلق جو ملائم للادخار والاستثمار وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني، والعمل على تحرير الخزينة من عبء منح الائتمان، بالإضافة إلى تقليص ديونها اتجاه بنك الجزائر[1].

3- معالم السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

3-1- السياسة النقدية خلال الفترة(1990-1993): ارتبطت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، مع صندوق النقد الدولي وما يتطلبه من شروط، إضافة لانعكاسات التحولات السياسية والأمنية [*]كما تميزت هذه المرحلة بأزمة مالية واقتصادية، نتيجة تراجع مداخيل الصادرات، بسبب انخفاض أسعار المحروقات وتركزت السياسة النقدية (خاصة) على الإجراءات المُتعلقة بأسعار الفائدة (أي تكاليف النقود)، وأسعار الصرف، وتنظيم القطاع المصرفي والمالي وتعديل ميزان المدفوعات[2].

ودخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولية لتمويل الإصلاحات الاقتصادية، بالحصول على القروض والمساعدات ضمن شروط، وذلك باقتراح مخطط مالي ونقد يصارم، مقابل الموارد المحصلة، وتتجلى ذلك فيما يلي[3]:

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار فضلا عن تحرير التجارة والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

---

[1] - تشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين اداء الاقتصاد**، ملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، 2004، المركز الجامعي ببشار، ص 205.

[*] - تمثلت هذه الانعكاسات في تعديل الدستور في نوفمبر 1989 والانتقال إلى التعددية الحزبية، بالإضافة إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 وما تلاها بعد توقيف المسار الانتخابي.

[2] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص146.

[3] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195.

ويمكن تقسيم أهداف اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال (1989-1993)، من جهة السياسة النقدية إلى ثلاث محاور هي:

- تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب نهاية 1991؛
- التحكم في نمو الكتلة النقدية، بعدما تجاوزها 5% نهاية 1991 ؛
- تخفيض تدفقات القروض المقدمة للاقتصاد إلى 28.5 مليار دج .وهنا لابد من الإشارة أنها تجاوزت عمليًا (نهاية أول سداسي لسنة 1991) مبلغ 33.2 مليار دج.

3-2- السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998): تم تطبيق سياسة نقدية صارمة، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية والأمنية والسياسية، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم، والوصول إلى مستوى معقول لمعدل هذا الأخير، حيث كانت الجزائر مرغمة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، والذي يمتد على مرحلتين[1]: برنامج التثبيت من أفريل1994 إلى غاية ماي 1995، وبرنامج تسهيل التمويل الموسع والذي يمتد من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998 وبهذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، وإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

3-2-1- السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت (1994- 1995): لقد حددت أهداف السياسة النقدية والاقتصادية من خلال برنامج التثبيت(1994-1995)كما يلي[2]:

- إعادة التوازن في عملية تحرير الاقتصاد؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% بين(1994- 1995)؛
- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها؛
- تخفيض معدل التوسع النقدي M2 من21%(1993) إلى 14%في فترة البرنامج؛

ومن الوسائل المستخدمة لدعم وتحقيق هذه الأهداف نجد:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى15%؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%؛
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%؛

[1]- كمال العرقيب، مرجع سابق ذكره، ص 141.

[2] - قويدر عياش، مرجع سابق ذكره، ص156.

- التخلي عن استعمال وسائل الرقابة المباشرة لقروض الاقتصاد في سنة 1994 تحضيرا لاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة مثل الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة ...الخ.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخذت مجموعة من المعايير وهي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الواحد، أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 40.17%؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3%من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار.

وتتمثل أهم نتائج برنامج التثبيت من جانبه النقدي ما يلي[1]:

- ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى84%من إجمالي السلع المدرجة في مؤشرات أسعار المستهلك؛
- نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 0.4 سنة 1994 مقارنة بالمعدل المقدر بـ 3%في البرنامج؛
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية إلى4.4 بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي ؛
- خفض الحكومة مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي إلى 22 مليار دج؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10%عام 1994، وألغيت السقوف على الفوائد المدينة، كما تم فرض 2,5%كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، وتم الإعلان عن إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995؛
- تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.46 مليار دولار في 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.

3-2-2-السياسة النقدية في إطار برنامج تسهيل التمويل الموسع (1995- 1998): ويعد البرنامج الأوسع والأشمل ويعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، ويمكن أن نوضح الجانب النقدي لأهم ما جاء به في ما يلي:

[1] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص 147.

الجدول رقم (3-1): يوضح التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن برنامج التسهيل الموسع في الجزائر خلال الفترة (1995- 1998).

التدابير المعتمدة.	تواريخ التنفيذ
أ- نظام الصرف.	
1 – إقامة سوق صرف ما بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوان معتمدة.	نهاية 1995
2 – توسيع سوق ما بين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية.	1996
3 – بالموازاة مع إقامة سوق صرف ما بين البنوك، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية من 1996.	1996
4 – إقرار نظام المادة الثامنة، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية.	1997
5 – التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.	1995
6 – متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية.	98/95
ب- السياسة النقدية وإصلاح النظام المالي والمصرفي.	
1 – اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة (من غير المعدل المرتبط بالسكن) مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.	نهاية 1995
2 – اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة،خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض.	1995
3 – إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.	1995
4 – تطور السوق النقدية: • ما بين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين). • المزايدة على أذونات الخزينة. • المزايدة على القروض. • إدخال عمليات السوق المفتوحة	 1995 1995 1995 منتصف 1996
5 – إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت منتصف 1996.	1996
6 – انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس الأموال.	1996
7 – تطبيق نسبة كفاية رأس مال المصارف بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% في عام 1999.	1995
8 – إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي ووضع نظام لتأمين الودائع.	نهاية 1996

المصدر: حسين حميد، **فعالية السياسة النقدية في ظل حركة رؤوس الأموال الدولية، بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص148.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفترة(2000- 2015).

تميزت الفترة 2000-2015 بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مما يعني أن السياسة المالية كانت لها أهمية أكبر مقارنة بالسياسة النقدية إلا أن هذا لا يعني أن

السياسة النقدية كانت مهمشة وعلية فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10 بالإضافة إلى التطرق إلى البرامج الاقتصادية المتبعة في الجزائر بشكل موجز دون الخوض في التفاصيل.

1-أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض[1]:

1-1- التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01: إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

ـ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

ـ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية .

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

تلغي المادة 13 من الأمر رقم 01-01 أحكام المادة 22 من القانون 90-10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة .

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

[1]- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية،2006، ص 49.

1-2- التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11:إن الأمر 03-11الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

كما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة، والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال :

-إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية ؛

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛

-تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛

-العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

1-3- التعديلات التي جاء بها الأمر رقم10-04:يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق 26 أوت 2003، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم المواد09 و32 و35 من الأمر رقم 03-11 كما يلي[1]:

[1]- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد50، 01 سبتمبر 2010،ص 11، ولمزيد من التفاصيل انظر المواد (من04الى 14).

- المادة 09:بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس الأمة ، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.
- المادة 32:بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون رقم 17–84 المؤرخ في 07 جوان 1984و المتعلق بقوانين المالية ، يعفي بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- المادة 35:تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.
- المادة 03: يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق ل26 أوت 2003 والمذكور أعلاه ، بمادة 36 مكرر تحرر ما يلي:
- المادة36مكرر:يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يرها مفيدة.

2– البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة (2001– 2014):بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة، والتي تمثلت في الإنفاق العام من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي، وقد امتدت هذه السياسة على مراحل، المرحلة الأولى بداية من 2001 إلى غاية 2004، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي تبدأ من 2004 إلى غاية 2009 والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولى وذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي، والمرحلة الثالثة في شكل برنامج التنمية الخماسي من 2010 إلى غاية 2014.

2–1– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004): يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري من أجل دفع عجلة النمو في الجزائر.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004)، يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وتطبيق البرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي[1].

وتعمل السلطات الجزائرية من خلال انتهاجها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في[2]:

- تنشيط الطلب، دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل؛
- ترقية الاستثمارات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة؛
- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى الأهداف السابقة فإن البرنامج يهدف إلى مكافحة الفقر، خلق مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إن تحقيق هذه الأهداف توجب على أصحاب القرار في الجزائر تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وبذلك فإن السلطات الجزائرية عمدت على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية أكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة:2001-2004[3].

[1] – عبو عمر وعبو هدى، **جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات- جامعة الشلف،2011، ص 03.

[2] – عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990– 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 71.

[3] –عائشة مسلم،مرجع سابق ، ص 72.

وتقوم إستراتيجية دعم الإنعاش الاقتصادي على تحفيز كبير من الدولة من خلال تكريس مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، وتقليص البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، وبالتالي فإن البرنامج يرتكز على المحاور الرئيسية التالية[1]:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية من جهة أخرى.

2-2-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد أي اختلاف بينهما في الجوهر الفكري، وإنما من حيث التنفيذ، فنجد أنه من أوجه التقارب بين البرنامجين، هو أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو هو العمل على استدامة معدلات نمو مرتفعة، تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي للاقتصاد الوطني، وفيما يخص الاختلافات، فنجد أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له برامج مالية ضخمة تجاوزت قيمتها 3800 مليار دينار جزائري، كما أن المشاريع المسطرة والمسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ليست مسبقة التحديد للمناطق التي تنفذ فيها وإنما هي محددة بصفة كمية وفقا للاحتياجات والمتطلبات، عكس برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ فيها.

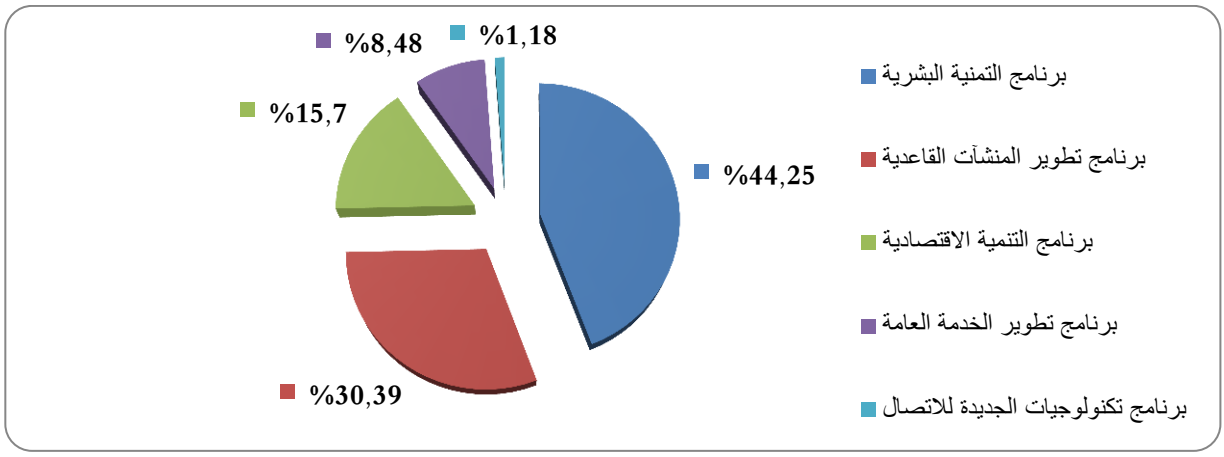
2-3-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): يعتبر برنامج التنمية الخماسي امتدادا لبرنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، فهو برنامج متوسط الأجل يمتد من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، حيث رصد لتمويله غلافا ماليا ضخما عن سابقيه إذ قدر ب21241 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار[2]، وذلك يرجع إلى الإرادة القوية التي تحذو الدولة الجزائرية من اجل الاستفادة من المداخيل المعتبرة للبترول، والتي تصل إلى حوالي 55 مليار دولار سنويا، من اجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشمل مضمونه على خمسة محاور رئيسية[3] كما يظهره الشكل التالي:

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، ص 260.

[2] - برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، متاح على: www.mae.dz.photos.gov.ProAr.pdf،تاريخ الاطلاع: 2017/04/03.

[3] - موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص 121.

شكل رقم (3-1): يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).



المصدر: موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص 121.

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تولي أهمية كبيرة لبرنامج التنمية البشرية إذ خصصت له ما مقداره 9386,6 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 44,25% من مجموع البرنامج كما خصصت ما مقداره 6447 مليار دينار جزائري لتطوير المنشآت القاعدية، في حين خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية أكثر من 3300 مليار دينار جزائري أي بنسبة 15,7%، كما خصصت لبرنامجي تطوير الخدمة العامة والتكنولوجيات الجديدة للاتصال حصص وصلت نسبها إلى 8,48%و1,18% على التوالي من إجمالي مخصصات برنامج التنمية الخماسي.

والملاحظ من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي، هو عودة السياسة المالية بقوة لتكون لها الأفضلية على السياسة النقدية إبتداءً من تطبيق البرنامج، وحتى السياسة النقدية بعدما كانت انكماشية خلال فترة التسعينات، أصبحت توسعية لضمان تحقيق أهداف البرنامج، وكان هذا أحد أسباب تغيير القانون 90- 10المتعلق بالنقد والقرض واستبداله بالأمر 01-01 والأمر 03-11، والأمر 10-04.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

في إطار انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كان لزاما عليها إصلاح النظام المالي ذلك أن اقتصاد السوق يعتمد أساسا على أدوات نقدية ترتكز على ميكانيزمات السوق، ومن هنا ظهرت معالم تهدف إلى التأقلم مع الوضع الجديد الذي ساد الجزائر، وهذا ما أدى شيئا فشيئا إلى تحرير أسعار الفائدة، وإعطاء مرنة أكثر إلى سعر الصرف، كما حملت هذه المعالم في طياتها مجموعة من الإصلاحات على مستوى أداء الجهاز المصرفي من خلال الأدوات المحددة لدور السياسة النقدية في تنظيم وضبط السيولة.

1- أهداف السياسة النقدية في الجزائر: لقد عرف قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، وقد أشارت المادة 55 من هذا القانون إلى أهدف السياسة النقدية كما يلي[1] :"**تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد**".

إن تعدد أهداف السياسة النقدية المذكورة في نص المادة 55 من قانون النقد والقرض يجعل تحقيقها أمرا صعبا للغاية نظرا لتضارب هذه الأهداف فيما بينها[2]، بحيث إذا تعلق هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني في الأجل الطويل فممكن أن يتعارض هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية (التشغيل الكامل) مع هدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وعليه فإن الأمر قد يتخطى جهود السياسة النقدية لوحدها إلى اعتماد أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية، وعموما فالملاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي قد أخذ هدف الحد من التضخم الأولوية وبقي بنك الجزائر محافظا إلى حد ما على هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية، وهنا أتت المادة 35 من الأمر 03-11 لتحل المادة 55 من قانون 10-90 في نقطتين وهما[3]:

- استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم؛
- تم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

ويعود استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم إلى فترة الانكماش التي عاشها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من القرن العشرين، وكذلك جاءت تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث أصبح ينظر لمعدل النمو في الأجل القصير أي الكمي وليس النوعي ذو الأجل الطويل، ولهذا غيب هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية المتعلق بالنمو في الأجل الطويل والإنتاج.

حيث كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة (1994- 1998) يتمثل في استخدام صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت الأهداف الربع سنوية، ثم تحول الهدف الوسيط للسياسة النقدية في الفترة

[1]- المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

[2] - لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 278- 279 .

[3]-Ilmane mohamed chérif, **réflexion crétiques sur la politique monétaire en algérie (2000-2004)**, A paraître dans un numéro special des cahiers du cread, Octobre 2005, p 4-5.

(2000-2002) إلى النقد الأساسي[1]، وقد أشار بنك الجزائر في تقاريره لسنة 2002 و2003 إلى أن الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، وذلك عن طريق الحد من التصاعد الكبير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وفي سنة 2004 حدد بنك الجزائر هدف 3% للتضخم في المدى المتوسط، ونتيجة لصعوبة تحقيق الهدف الرقمي، أخذ بنك الجزائر ابتداء من سنة 2007 باستهداف مدى من 3% - 4% لمعدل التضخم في المدى المتوسط، وذلك لتفادي خطر التضخم المستورد والنمو المستمر لكمية النقود[2].

فاستقرار الأسعار هو التحكم في التضخم وذلك مرورا من المراقبة والتحكم في الكتلة النقدية وكذا حجم القروض الموجهة للاقتصاد، وتعتبر الأسباب النقدية إضافة إلى الأسباب الهيكلية والمؤسساتية من مسببات التضخم في الدول النامية على غرار الجزائر، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم باستخدام الأدوات المعروفة للسياسة النقدية، إن الجدول أدناه يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (3– 2):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000– 2015).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم%	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم%	4,4	5,7	3,7	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات:- بنك الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات.

عاد معدل التضخم للارتفاع ابتداء من عام 2001 والذي بلغ 4,2%، وذلك تزامنا مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) وكذلك برنامج دعم النمو الاقتصادي (2008- 2009)، ويعود ارتفاع التضخم عام 2001 إلى نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22,29%جراء زيادة صافي الأصول الخارجية وخلال الفترة (2002- 2006) تراوح معدل التضخم كحد أدنى 1,4 %سنة 2002 وكحد أقصى 3,6%سنة 2004، ليرتفع في حدود 4,5%سنتي 2007 و2008، ثم إلى 5,7%سنة 2009، وذلك بفعل التوسع في السياسة المالية لتسيير برنامج دعم النمو الاقتصادي، وشهدت سنة 2010 انخفاضا في معدل التضخم ليصل إلى 3,7%، كما عرفت سنة

[1]- محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص12.

[2]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص153.

2011 ارتفاعا طفيفا حيث بلغ نسبة 4.5 %، لكن الملفت للنظر ارتفاع المحسوس للمعدل التضخم في سنة 2012 حيث بلغت 8.9 % وذلك راجع إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور (الزيادة في الأجور بالأثر الرجعي) التي عرفت نوعا من التطور، وهذا الارتفاع في معدل التضخم خلف آثار سلبية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، بينما انخفضت نسبة معدل التضخم لسنتي2013 –2014 في حدود 3.3% و2.9% ويفسر هذا الانخفاض بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، وارتفع معدل التضخم في سنة 2015 ليصل إلى 4.8% وذلك راجع لارتفاع أسعار المواد المصنعة وأسعار الخدمات وعموما يمكن القول أن السلطات النقدية حافظت على معدل التضخم في حدود3.5%، الذي يعتبر الهدف الأساسي والنهائي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

2- أدوات السياسة النقدية في الجزائر: وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك باستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر نجد:

2-1- تأطير القروض: تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية(M2) المرغوب تحقيقه خلال السنة، ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطا للسياسة النقدية في وضع يتميز باقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فان تمويل تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرا داخليا وهذا ما يقلل من فعالية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلصت فعالية التأطير وأصبح إلغاؤه ضروريا، خصوصا وان الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي، وبالفعل تم إلغاء نظام تأطير القروض في بداية سنة 1991.[1]

[1] – على توفيق الصادق وآخرون، **السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996، ص 304-303

2-2- الاحتياطي النقدي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب القرض وتوزيعه بكل الوسائل الملائمة[1]، وتطبيقا للمادة 93 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في أفريل1990 المتعلق بقانون النقد والقرض التي تنص على أن الاحتياطي الإلزامي يجب أن لا يتعدى مبدئيا 28 %ووفق للتعليمة رقم 16-94 الصادر بتاريخ 09أفريل1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإجبارية تحت شكل ودائع لدى بنك الجزائر، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة ب2,5%على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من التعليمة، ليتم رفعها في سنة 2001 مرتين إلى 4% ثم 4,25%، ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى البنوك التجارية والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، حيث قرر بنك الجزائر رفع الاحتياطي الإجباري في ديسمبر2002 إلى نسبة6,25% ثم إلى نسبة 6,5% في سنة 2004، وهذا ما يبين أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة البنوك، كما أكد الأمر 03-11 في مادته62،الفقرة(ج) أن الاستخدام النقدي يتم تحديده من قبل مجلس النقد والقرض، وفي هذا الإطار قام المجلس بإصدار النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا، كما تم رفع الاحتياطات الإجبارية المتخذة في التعليمة رقم 07-13 المؤرخة في 24ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمة 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، تبعا للمادة 03 من هذه التعليمة حدد معدل الاحتياطات الإجبارية عند 8%من الوعاء المحدد بموجب المادة 02 من النظام المذكور[2].

[1] - المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] - التقرير السنوي 2008، **التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري،بنك الجزائر**، سبتمبر 2009، ص 180-181

الجدول رقم (3-3): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر.

السنة	معدل الاحتياطي الاجباري
2001	%03
2002	%4.25
2003	%6.25
2004	%6.5
2005	%6.5
2006	%6.5
2007	%6.5
2008	%08
2009	%08
2010	%09
2011	%09
2012	%11
2013	%12
2014	%12
2015	%12

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجباري ارتفع من 03% سنة 2001 إلى 4.25% سنة 2002 ثم إلى 6.25% سنة 2003 وبعدها التعليمة رقم 07-13 المؤرخة في 2007/12/24 التي عدلت التعليمة رقم 04-02 المتعلقة بالنظام الاحتياطي الإجباري، حيث ارتفعت النسبة من 6.5% إلى 8% ثم إلى 9% سنة 2011، ونظرا لكونه غير كاف لامتصاص فائض السيولة الزائدة في الاقتصاد، ثم رفعه من جديد ليصبح 11% سنة 2012، ثم 12% إلى يومنا هذا.

2-3- معدل إعادة الخصم أو معدل الفائدة:وهو من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية للتأثير على سيولة البنوك التجارية وتمويل النظام المصرفي الجزائري، حيث يقوم البنك المركزي بإعادة

خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه يفرض حدا على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، ولقد كان البنك المركزي يمنح معاملة تفصلية لقطاعات معينة إلا انه ابتداء من 1992حل محل هذه المعاملة سعر موحد لإعادة الخصم.

ولقد بقي معدل الخصم ثابتا منذ سنة 1961إلى غاية سنة 1986 مقدرا ب2,75%، إلا انه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتابعة، ولقد كان معدل الخصم اصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص، وبصدور قانون النقد والقرض 90-10 عرف معدل إعادة الخصم توسعا أكثر وأصبح بنك الجزائر يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة، حيث أنه أصبح بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية، حيث يجب ألا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر[1]، كما يمكنه إعادة خصم مستندات تحويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل صغيرة الأجل ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى مجموعة المساعدة التي يسددها البنك المركزي 12 شهرا[2].

ولقد بقي بنك الجزائر إلى غاية 1994 يتحكم في سيولة النظام المصرفي الجزائري من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدا، وفرق بين إعادة تمويل القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، كما أصبح سعر الفائدة المركزي مرجعا بالنسبة إلى تحديد سعر إعادة الخصم وأسعار السوق البنكية المشتركة، كما تم إعطاء الحرية في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة للبنوك التجارية مع وضع سقف لسعر الفائدة المدين(سعر الفائدة على القروض).

جدول رقم(3-4): يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2012).

إبتداءً من	إلى غاية	معدل إعادة الخصم(%)
2000/01/27	2000/10/21	7,50
2000/10/22	2002/01/19	6
2002/01/20	2003/05/31	5,50
2003/06/01	2004/03/06	4,5
2004/03/07	إلى يومنا هذا	4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

[1] - المادة 69 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] - شملول حسينة، مرجع سابق ذكره، ص171.

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة الانخفاض المستمر (2000-2003): شهدت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لمعدل إعادة الخصم في بداية المرحلة كان 7.5% لينخفض فيما بعد إلى 6% سنة 2002، ثم 5.5 % سنة 2003، ليصل إلى 4.5% في سنة 2004، نظرا لتحكم في معدل التضخم ، وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية تعطي نوعا من المصداقية لهذه الأداة.
- مرحلة الثبات(2004-2015): استقر معدل إعادة الخصم عند 4% بداية من 2004 إلى غاية نهاية 2012، وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، فتحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجا البنوك التجارية إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة 2004-2015.

2-4- عمليات السوق المفتوحة:طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة في الجزائر سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 06 أشهر، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، لذلك وبعد ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية من سنة 2002 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يملك أوراق مالية عامة، كما أنه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق السندات الحكومية[1]، ومع ذلك بقي دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.

كما سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر تتمثل في[2]:

- معدل مرشد ومحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية؛
- أدوات السياسة النقدية المتمثلة في اخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، وتم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداءً من سنة 1995، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية؛
- وجود نظام احتياطات إجبارية.

[1] -Ilmane Mohamed Chérif, **réflexions sur la politique monétaire en Algérie**, revue : les cahiers du CREAD, N75 Alger, 2006 , p 85.

[2] – محمد لكساسي، مرجع سابق ذكره، ص13.

وبالنظر إلى فائض السيولة منذ سنة 2002 الذي تحول إلى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة، ويتعلق الأمر باستعمال أداة استرجاع السيولة بالمناقصة، ووفقا للتعليمة 02-02 المؤرخة في 11افريل 2002 المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية، وقد سمح استعمال هذه الأداة باسترجاع جزء مهم من فائض السيولة في سوق ما بين البنوك، وكان بنك الجزائر يهدف من وراء ذلك إلى مراقبة المجمعات النقدية (القاعدة النقدية، الكتلة النقدية M2)في المدة المسطرة لسنة 2003، وقد انخفضت نسبة تزايد الكتلة النقدية في الفترة 2002، 2003، فبينما كانت في 2002 نسبة الزيادة تساوي 17.3%أصبحت في 2003 تساوي 15.6%ثم 11.9% في 2004 ويعتبر هذا الانخفاض بمثابة نتيجة جديدة في مجال الاستقرار النقدي[1].

[1]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 155.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وأثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري (2000-2015).

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها، والمتمثلة في اختلالات الاستثمار والعمالة وتزايد التضخم، وما نجم عن هذه الاختلالات من اضطراب في ميزان المدفوعات، ولمعالجة هذه الاختلافات اتبعت الدولة سياسة نقدية حيث أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر (1962-2015).

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق نظامين لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، لذا سنحاول التطرق إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

1- نظام سعر الصرف الثابت: كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريا ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1969-1973): بتاريخ 10 مارس 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية"الدينار الجزائري"وحددت نسبة صرفها وفقا لنظام التسعير المسير ب 0,18غ (1 دج=180 ملغ)[1] من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون 64-111 المتعلق بنظام الصرف، وهذا كالالتزام من الجزائر بصفتها عضو في هيئة بريتون وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1دج = 1ففف واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969[2]، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1دج = 1,25 ففف، أو 1ففف = 0,888دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973[3].

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط

---

[1] - أيت يحي سمير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011، ص65.

[2] - بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**-مجلة الباحث، العدد09، جامعة الشلف،2011، ص 55.

[3] - سعر الصرف في الجزائر، متاح على الموقع: http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع:2017/04/17.

الرباعي الأول (1970-1973) ، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز، قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير لتحقيق هدف مزدوج تمثل في:

-توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة المواد الأولية وتكلفة التجهيز، ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

-السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري[1].

1-2- الربط بسلة من العملات (1974-1986): أدى إعلان نيكسون* الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقة تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة[2]، وتم ذلك في21 جانفي1974، وتتكون هذه السلة من(الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الاسبانية)[3].

ويتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية:

أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)}$ أو $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$ على أن توجد القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$/jio)$ أو$(\$/jin)$ كمقام لحساب التغير النسبي حيث:

$: دولار أمريكي. O: سنة الأساس(1974). n: يوم التسعير.

ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

$(\$/jio)$: سعر $بالنسبة لكل عملة من العملات المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

---

[1]- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص154-156.

*- ريتشارد نيكسون: هو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1969 . 1974)، عاش في الفترة مابين (1913-1994).

[2]- لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص291.

[3]-Ilmane mohamed , **note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme tome 05** , 2éme edition enay , 1990 , p 116 .

ب– حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $(\$/ji)$ مرجحة بالمعاملai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ت– حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري ويتم وفق الطريقة التالي:

$(\$/DA)_n = (\$/DA)_o \left(ai \text{ مرجحة المعامل } \$/ji \text{ مجموع التغيرات النسبية } + 1 \right)$.

$(\$/DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$/DA)_0$:سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 سنة الأساس.

باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي والمتضمنة في سلة العملات[1].

2– سياسة الصرف بعد التحرير:عرفت هذه المرحلة بالتسيير الديناميكي وعرفت بدورها عدة مراحل يمكن إجمالها في:

2–1– سياسة الصرف الإيجابية (1987–1994):أدى تدهور أسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

وقد تبين أن هذا المشكل لا يعتبر ظرفي بقدر ما هو مشكل هيكلي وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، حيث كان لابد على الدولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (تسديد الخزينة لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي، تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك للدولة التطهير المالي للمؤسسات والبنوك...) والقيام بإجراءات لتحقيق الاستقرار على مستوى الخارجي مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل.

2–1–1– التخفيض التدريجي: حيث أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات (نهاية 1993 وبداية1994) على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع

[1]– محمود حميدات ، مرجع سابق ذكره، ص 157 – 158.

والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في "انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية 1987 إلى بداية 1991، وكان تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار كما يلي:

جدول رقم (3-5): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1987-1991).

السنوات	نهاية 1987	نهاية 1989	نهاية 1990	جانفي 1991	فيفري 1991	مارس 1991
سعر الصرف	4,936	8,032	12,119	15,888	16,594	17,76

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 159.

2-1-2-التخفيض الصريح:طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة22%بالنسبة للدولار، بتاريخ 1991/09/30 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي وبهذا التخفيض بلغ صرف الدينار 22,5 للدولار الأمريكي الواحد واستقر حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994[1]، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة10%،وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 04/10 /1994 بتخفيض نسبة 40,17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج للدولار الواحد[2] .

2-2- نمط الصرف العائم (flottement) المسير من 1994 إلى يومنا هذا:بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار، فتم العمل أولا بحصص التثبيت ، وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف.

2-2-1-طريقة التثبيت(سبتمبر1994- ديسمبر1995):طبقا للتعليمة رقم: 61-94المؤرخة في 28سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، وابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات كانت تنظم أسبوعيًا، لكن سرعان ما أصبحت يومية[3] لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة ومع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير Fixing) session)[4] هذه كتقنية جديدة لتجديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية مابين 1994 و1995.

[1] - شعيب بنوة وخياط رحيمة، **سعر الصرف في الجزائر(نمذجة قياسية للدينار الجزائري)**، الأكاديمية للدارسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، جامعة تلمسان، 2011، ص123.

[2] - بن علي بلعزوز، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-** ،مرجع سابق ذكره، ص324.

[3] - بريري محمد أمين، مرجع سابق ذكره، ص 55.

[4] - أيت يحي سمير، مرجع سابق ذكره، ص66.

2-2-2- سوق الصرف ما بين البنوك (التعويم المدار لسعر الصرف): نظرا للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق كان لا بد أن يكون هناك سوق للصرف، وهذا ما تم بالفعل حيث ألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف مابين البنوك في ديسمبر 1995، والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل95- مارس98)[1]، وذلك من خلال النصوص التالية[2]:

- التنظيم رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92 – 04 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف؛
- التنظيم رقم 95 - 08 المؤرخ في 23 ديسمبر المتعلق بسوق الصرف؛
- التعليمة رقم 79 - 95 المؤرخة في 27ديسمبر المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك.

وتتدخل في هذه السوق يوميًا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ، في 02جانفي1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية [3]:

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع و شراء بين المتدخلون في سوق الصرف البينية العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية،

حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض و الطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، و يمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

وفي ديسمبر 1996 صرّح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي،بموجب القانون 95-07 المؤرخ في 13ديسمبر1995، والتعليمة 8-16 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996، وكل هذه الإجراءات عززت كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق، وبانتقال

[1] - ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص307.

[2] -كمال العقريب، مرجع سابق ذكره، ص148.

[3] -نفس المرجع السابق ذكره، ص149.

عائدات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار دوره في سوق الصرف دورا رئيسيا.

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع الصندوق النقدي الدولي، ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 12,9دولار للبرميل، عرفت الاحتياجات من النقد الأجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار ما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997، كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، والذي يقدر ب: 11,5%، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف[1].

بعدما تطرقنا إلى تطور سياسة الصرف في الجزائر سنعرض من خلال الجدول الموالي سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012):

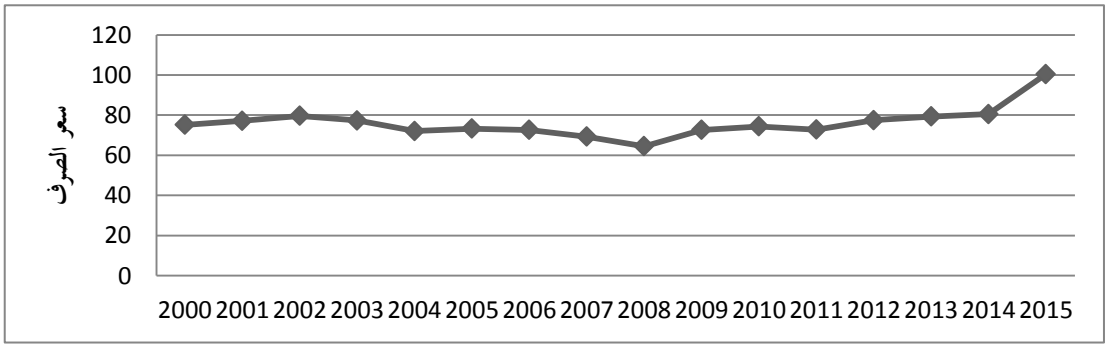
جدول رقم (3-6): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75,2	77,2	79,6	77,3	72,06	73,3	72,6	69,3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64,5	72,6	74,4	72,8	77,5	79,3	80,5	100,4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015 عن طريق الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة(2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-6).

[1]-ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، مرجع سابق ذكره، ص307.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري.

يخص مفهوم تخفيض قيمة العملة الدول التي يمكن أن يواجه اقتصادها المحلي بعض الصعوبات، ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار، حيث توالت التخفيضات خلال الفترة2000-2015، وسنحاول في هذا المطلب معرفة أثر تخفيض قيمة العملة على البنود المشكلة لميزان المدفوعات الجزائري والتطرق إلى أثر هذه التخفيضات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

1- أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري:هناك العديد من المتغيرات يجب أخذها بعين الاعتبار لأجل تقرير المعدل الذي تخفض به قيمة العملة ومن بينها: عجز ميزان المدفوعات، كميات وأسعار الصادرات والواردات، ومداخيل وإنفاق الأعوان الاقتصاديين[1].

وعلى العموم هناك ما يسمى بالتخفيض المرتفع والتخفيض المنخفض، فالمرتفع يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية، مثل ما حدث في العديد من البلدان كالجزائر ومصر،أما التخفيض المنخفض فيؤدي إلى خلق حركة مضاربة في أسواق السلع والخدمات وغيرها من الأسواق، ما يؤدي إلى إيجاد تضخمات لأن المضاربين يجعلون أرباحهم في هذه الحالة بمنأى عن الخسائر الناتجة عن التضخم، ويقومون بتصديره نحو بلدان يكون فيها الوضع أكثر استقرارا، والجهاز الإنتاجي أكثر فعالية.

أما عن الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري فتكمن في[2]:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي(السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شان الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي؛
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- عدم التوازن الداخلي والتضخم: منذ سنة 1980 والجزائر تعرف عجزا في ميزانيتها حتى بلغ 168 مليار دينار سنة 1993، فالانزلاق الداخلي للدينار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف والتضخم يعود إلى أن غالبية الأعوان الاقتصاديين يقومون بتهريب الدينارات على شكل سلع أو خدمات أو عملات صعبة، وهكذا يرتفع العجز،

[1] -عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص151.

[2] - مبارك بوعيشة، مرجع سابق ذكره، ص83-84

ويتضاعف التضخم ومن بين الأسباب التي ضاعفت التضخم نجد: ارتفاع نسبة قروض الاستغلال، النفقات المرتفعة، المضاربة، التوزيع الغير العادل للأجور؛

-التخفيض هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت عانة فيه الجزائر من ضغوط في المدفوعات الخارجية، التي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي، والتي ومهما كان السبب فان الهدف الرئيسي من سياسة التخفيض للعملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

2- تحليل وضعية ميزان المدفوعات (الميزان الكلي):من خلال هذا الجزء نحاول التطرق إلى تحليل وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، والذي تم عرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55
أسعار البترول($ للبرميل)	28,59	24,85	25,24	29,03	38,65	54,6	65,7	74,9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان المدفوعات	37.04	3,86	15,58	20,14	12,06	0.13	-5.88	-14.38
أسعار البترول($ للبرميل)	99,97	62,3	80,2	112,9	111	109.55	91.10	58.23

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أن الارتفاع أو الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري له علاقة وطيدة بانخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، حيث حقق أقصى قيمة له في سنة 2008 بـ7,04 مليار دولار، وهي السنة التي وصل فيها سعر برميل البترول إلى 99.97 دولار،كما عرف ميزان المدفوعات تراجعا سلبيا في سنة 2014 و 2015 حيث حقق أدنى قيمة له بقيمة (14.39 مليار دولار) في هذه الأخيرة، وذلك عقب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية إلى مستوى 58.23 دولار للبرميل، ويرجع هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب خصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تقتصر على المنتجات النفطية التي شكلت في أغلب السنوات 97% من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية، بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في

إجمالي حصيلة الصادرات ضئيلة جدا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية الطاقة الإنتاجية، تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمها بما في ذلك حقوق السحب الخاصة148910 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2009 [1].

3– أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان المدفوعات: سنحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك ممن خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–8): يوضح التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (2000 – 2015) بالنسبة المئوية.

السنوات	التغير في رصيد ميزان المدفوعات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	السنوات	التغير في رصيد ميزان المدفوعات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
2000	-	-	**2008**	25,17	6,92-
2001	18,22-	2,59	**2009**	89,56-	12,55
2002	4,08-	3,19	**2010**	303,6	2,47
2003	111,47	2,88-	**2011**	29,26	2,15-
2004	23,82	6,77-	**2012**	40,11-	6,45
2005	83,13	1,72	**2013**	98.92 -	2.32
2006	4,66	0,95-	**2014**	4623.07-	1.51
2007	66,66	4,54-	**2015**	144.55-	24.72

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3–6) والجدول رقم (3–7)

سجل الميزان معدل تغير سالب في السنتين 2001، 2002، وذلك رغم التحسن المسجل في سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للفترة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012 فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات تغيرا موجبا، وقابله تذبذبا في معدل التغير في سعر الصرف، عدا سنة 2009 فقد عرف معدل تغير سالب، بعدها عرف الرصيد تغيرا موجبا في السنتين 2010 و 2011 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات (البترول)الذي شهده هذه الفترة بالرغم من التذبذب في معدل التغير في سعر الصرف، ومنذ سنة2012 إلى غاية سنة 2015 فقد عرفت هذه السنوات تغيرا سالبا في الرصيد رغم تدهور قيمة الدينار، وهذا بسبب التراجع في قيمة الصادرات النفطية مقابل ارتفاع حجم الواردات، بالرغم من انتهاج الحكومة مجموعة من الإجراءات على غرار سياسة التقشف وترشيد النفاقات، والخروج من الاقتصاد الريعي تدريجيا والاعتماد على الاقتصاد خارج المحروقات بتشجيع الإنتاج المحلي.

[1] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق ذكره، ص 81.

إذا كان شرط نجاح تخفيض قيمة العملة يتطلب تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة، فإن هيكل الصادرات في الجزائر الذي يمثل 97% من صادرات المحروقات شكل عائقا حقيقيا أمام سياسة التخفيض، ذلك لأن أسعار المحروقات تتحدد في الأسواق الدولية وفق لقوى العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، كما أن كمية الصادرات حتى وإن زاد الطلب العالمي عليها فهي ليست حرة ومستقلة، وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبترول من طرف منظمة OPEP، هذه القيود كلها جعلت صادرات المحروقات تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي عليها.

إضافة إلى ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى تتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب العالمي، لذلك حتى وإن ترتب عن سياسة التخفيض أي انخفاض أسعار المنتجات المحلية، فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الكميات المصدرة نحو الخارج، أما بالنسبة للواردات فإن سياسة تخفيض الدينار لم يكن لها تأثير على تقليص حجم الواردات، نظرا لطبيعة السلع المستوردة التي يعتبر الجزء الأكبر منها سلعا ضرورية لا يمكن لاستغناء عنها كالسلع الاستهلاكية والغذائية، والمنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تدخل كمستلزمات للعملية الإنتاجية، فإذا كان شرط نجاح تخفيض قيمة العملة مرتبطا بضرورة تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بالمرونة الكافية، فإن طبيعة السلع المستوردة التي تفرض على الحكومة استيرادها حتى ولو ارتفعت أسعارها، تؤكد على أن هذا الشرط ليس له مدلول في الاقتصاد الجزائري.

إذا كان استقرار الأسعار المحلية أي عدم ارتفاعها بعد الانخفاض يعتبر شرطا أساسيا لنجاح سياسة التخفيض، فإن ارتفاع أسعار الماد المستوردة في الجزائر لاسيما المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية، يؤدي إلى القضاء على الانخفاض الذي تعرفه أسعار الصادرات لاسيما الصادرات التي تدخل في إنتاجها تلك السلع المستوردة.

وعليه يمكن القول أن سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة، كان تأثيرها ضعيف على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويفسر التأثير الضعيف لسياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات لطبيعة خصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تسيطر عليها صادرات المحروقات (بنسبة 97%) التي تبقى تستجيب بنسبة كبيرة لتطور أسعار البترول في الأسواق الدولية وليس لانخفاض سعر الصرف الدينار.

المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية (2000-2015).

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل صعبة خاصة في فترة التسعينات، وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما وذلك نتيجة صدور عدة قوانين وبرامج لدعم النمو الاقتصادي وكذا برامج للتنمية، والتي أدت إلى تحقيق نتائج يمكن القول عنها بأنها مقبولة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى سير السياسة النقدية في الجزائر الذي تبرزه أخر التطورات الخاصة بالوضع النقدي، بالإضافة إلى إبراز تطور أهم مؤشرات التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

المطلب الأول: ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

مع مطلع التسعينات تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وواصلت الجزائر تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات وحتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة، وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار، انتهجت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية، بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذه المطلب إلى ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر: تلعب الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، أي العملة و الاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

1-1- العرض النقدي M_1: يتكون العرض النقدي M_1من وسائل الدفع مطلقة السيولة، ويتشكل من هذا المجمع في الجزائر من المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية.

جدول رقم(3-9): يوضح تطور العرض النقدي M1 خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقودM1	معدل نمو M1%
2000	484,52	563,65	1048,17	-
2001	577,15	674,85	1238,50	18,15
2002	664,68	741,49	1416,34	14,35
2003	781,33	862,17	1643,5	16,03
2004	874,34	1291,16	2165,5	31,76
2005	921,01	1516,49	2437,5	12,56
2006	1081,4	2096,4	3177,8	30,37
2007	1284,5	2949,1	4233,6	33,22
2008	1540	3424,9	4964,9	17,27
2009	1829,3	3119,9	4949,2	0,31-
2010	2098,6	3539,9	5638,5	10,04
2011	2571,5	4570,2	7141,7	26,65
2012	2952,3	4729,6	7681,9	7,56
2013	3204	5018.7	8249.8	7.39
2014	3658.9	5918	9603	16.40
2015	4108.1	5204.26	9261.1	3.56-

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم(3-9) نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقديM1، حيث انتقل هذا الأخير من 1048,17مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5638,5 مليار دينار جزائري سنة 2010، و9603 مليار دينار جزائري في 2014،لينخفض بعد ذلك إلى 9261,1مليار دينار ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول من 484,52 مليار دينار جزائري في سنة 2000 إلى 2098,6 مليار دينار جزائري سنة 2010 لتصل 4108,1مليار دينار جزائري في سنة 2015، كما ارتفعت الودائع الجارية لتبلغ سنة 2014 حوالي 5918 مليار دينار جزائري، لتنخفض بعد ذلك إلى 5204,26 مليار دينار وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال التسعينات فقد بدأ الأفراد بالتوجه نحو العقارات والأصول الثابتة لفقدان الثقة في العملة الوطنية، وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نمو ملحوظا، ويعود السبب إلى سيادة أسعار فائدة موجبة وزيادة ودائع المؤسسات العمومية خاصة النفطية منها، بالإضافة إلى أثار البرامج الاقتصادية المطبقة بداية من 2001.

1-2-العرض النقدي M2:ويتكون العرض النقدي M2 في الجزائر من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بأشباه النقود ويتضح من خلال الجدول التالي تطور الكتلة النقدية، ولقد تم إضافة ودائع شركات التامين والمؤسسات المصرفية في بنك الجزائر المنقوصة من الودائع السابقة الموجهة للاستيراد في البنوك حسب التعريف الجديد لسنة 2007.

جدول رقم (3-10): يوضح تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الودائع لآجل (أشباه النقود)	العرض النقدي M2	معدل نمو % M2	الناتج المحلي الإجمالي	السيولة المحلية* %
2000	974,35	2022,53	-	4123,5	49.3
2001	1235	2473,51	22,29	4227.1	58.4
2002	1485,19	2901,53	17,03	4522.8	63.9
2003	1656	3299,5	13,71	5252.3	63.7
2004	1478,7	3644,4	10,45	6150.4	61.2
2005	1632,9	4070,4	11,68	7563.6	55.2
2006	1649,8	4827,6	18,6	8514.8	57.9
2007	1761	5994,6	24,17	9366.6	64
2008	1991	6955,9	16,03	11077.1	62.7
2009	2228,9	7178,7	3,20	10006.7	71.5
2010	2524,3	8162,8	13,70	12043.5	67.7
2011	2787,5	9929,2	21,63	14480.7	68,56
2012	3333,6	11015,1	10,93	16208.7	67.95
2013	3691.7	11941.5	8.42	16650.2	71.71
2014	4083.7	13686.8	12.75	17242.5	79.37
2015	4443.4	13704.5	0.12	16591.9	82.25

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أن الفترة(2000- 2014) تميزت بارتفاع متواصل وكبير في حجم الكتلة النقدية، حيث وصلت سنة 2015 إلى 13704.5 مليار دينار جزائري، مما يعني أن هناك توسعا نقديا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة(2001- 2004)تم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)وكذلك برنامج دعم النمو(2005- 2009)، والذي أخذت فيه السياسة النقدية مسارا مختلفا للمسار الذي تبنته في مرحلة التعديل الهيكلي (سياسة نقدية انكماشية من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية)، وعليه أصبحت السياسة النقدية

* - سيولة الاقتصاد (السيولة المحلية) $= \frac{M_2}{PIB}$

تسلك سلوكا توسعيا، بالإضافة إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية[1] التي ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن من أهم أسباب ارتفاع الكتلة النقدية يظهر بشكل واضح في مقابلات الكتلة النقدية وخاصة صافي الأصول الخارجية، والتي تعد من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري[2].

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية بتحديد العمليات التي تؤثر على تطور الكتلة النقدية والسيولة المصرفية (موارد المصارف في شكل ودائع لدى بنك الجزائر).

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير أي هي "الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي"[3]ويمكن تصنيفها إلى : الأصول الخارجية والقروض المقدمة إلى الاقتصاد* والقروض المقدمة للدولة*.

والجدول التالي يبين لنا تطور هذه المقابلات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2015.

[1]- مصيطفي عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008، ص117.

[2]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 177.

[3]- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص.13.

*- القروض المقدمة للاقتصاد هي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من اجل مواجهة احتياجاتهم.

*- القروض المقدمة إلى الدولة تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية، للاكتتاب في الخزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

جدول رقم(3-11): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو%	قروض للدولة	معدل النمو%	قروض للاقتصاد	معدل النمو%
2000	776	-	667,5	-	993,73	-
2001	1310,7	68,9	569,7	15,9-	1078,4	8,5
2002	1755,7	33,9	578,6	1,6	1266,8	17,5
2003	2342,7	33,4	423,4	26,8-	1380,2	8,9
2004	3119,2	33,2	20,6-	104,8-	1535	11,2
2005	4179,7	33,9	933,2-	4430	1779,8	15,9
2006	5515	31,9	1304,1-	39,7	1905,4	7,1
2007	7415,5	34,5	2193,1-	68,2	2205,2	15,7
2008	10247	38,2	3627,3-	65,39	2615,5	18,6
2009	10886	6,23	3488,9-	30,9-	3086,5	18
2010	11997	10,2	3510,9-	0,63	3268,1	5,88
2011	13922,4	16,04	3406,6-	2,97-	3726,5	14,02
2012	14940	7,30	3334.1-	1,85-	4287.6	15,05
2013	15225.2	1.90	3235.4-	2.96-	5156.3	20.26
2014	15734.5	3.34	1992.4-	38.41-	6504.6	26.14
2015	15375.4	-2.28	567.5	128.48-	7277.6	11.88

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية تشهد ارتفاعا مستمرا وكبيرا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014حيث بلغتحوالي 15734.5 مليار دينار في هذه الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف،هذا الارتفاع يعزز جهود السياسة النقدية في الدفاع عن سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف*، إلا الأصول الخارجية عرفت تراجعا نسبيا منذ جوان 2015 حيث بلغت في هذه السنة 15375.5 مليار دينار أي بنسبة 2.28%ويفسر هذا التقلص الطفيف بسبب تآكل احتياطات الصرف بالدولار، وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت انخفاضا منذ سنة 2001، لتستمر هذه النسبة بالتناقص إلى غاية سنة 2012 ليصل معدل نموها إلى -1,84% بقيمة قدرت ب-3343,4 مليار دينار جزائري، ونلاحظ منذ

* - ففي حالة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مثلا يقوم بنك الجزائر ببيع جزء من الأصول الخارجية (العملات الأجنبية)في سوق الصرف، فترتفع قيمة الدينار الجزائري إلى ما كانت عليه من قبل.

بداية سنة 2004 إلى غاية جوان 2012 أن القروض المقدمة للدولة ذات إشارة سالبة وهذا ما نفسره بأن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة، وذلكبسببالصرامةفيالحفاظعلىالاستقرارالنقديوالابتعادعنالتمويلالتضخمي[1]، كما عرف صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي تقلصا معتبرا بين سنة 2014 وسنة 2015، وذلك تحت أثر استعمال موارد صندوق ضبط الموارد (FRR)، الناجم عن تفاقم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية(من خلال إصدار سندات) للاستحقاقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المرسسات العمومية، ولأول مرة منذ سنة 2005، لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي، حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دينار.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت الفترة ما بين سنة 2001 و سنة 2014 ارتفاع حجمها،بالرغم من تذبذب معدلات نموها بين الارتفاع والانخفاض ليصل حجم القروض في سنة 2015 إلى 7277.6 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو وصل إلى 11,88% خارج إعادة الشراء مقابل 26.14% في سنة 2014، وفي ظل تقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة ، برزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي، ومن شأن توسع هذه القروض أن يؤدي إلى لجوء بعض المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر في سنة الموالية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.

لغرض معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة، علينا ان ندرس المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي والمتمثلة في مؤشر المديونية الخارجية وخدمات الدين، واحتياطي الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تطورات عناصر ميزان المدفوعات.

1- تطور عناصر ميزان المدفوعات:

1-1- تطور هيكل الميزان التجاري: يعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسنتعرض بالتحليل لكل بند من بنوده، ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة، حيث يوضح الجدول الموالي تطور أهم مؤشراته.

[1]- مصطفي عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص120.

جدول رقم(3-12): يوضح تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات		
2000	21,65	21,06	0,59	9,35	12,3
2001	19,09	18,53	0,56	9,48	9,31
2002	18,71	18,10	0,61	12,01	6,70
2003	24,47	24	0,47	13,32	11,14
2004	32,22	31,55	0,66	17,95	14,27
2005	46,33	45,59	0,74	19,86	26,64
2006	54,74	53,61	1,13	20,68	34,06
2007	60,59	59,61	0,98	26,35	34,23
2008	78,59	77,19	1,4	38,07	40,52
2009	45,18	44,41	0,77	37,40	7,78
2010	57,09	56,12	0,97	38,89	18,20
2011	72,89	71,66	1,23	46,93	25,96
2012	71,47	70,32	1,15	51,57	20,17
2013	64.87	63.82	1.05	54.99	9.88
2014	60.13	58.42	1.67	59.67	0.46
2015	34.57	33.08	1.48	52.65	18.08-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (3-12) يتضح لنا سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 %من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 7 % وتصل في بعض الأحيان إلى دون 1,6%كما هو الحال في سنة 2005 ، وهذا ما يؤكد فشل السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي خارج المنتجات النفطية في آفاق سنة 2000، رغم التحفيزات المقدمة، كما عرفت الفترة (2000-2014) تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت في سنة 2014 بقيمة 1,67 مليار دولار، وهي أعلى قيمة حققت خلال هذه الفترة ويعود سبب الإنعاش في قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها في إطار سياساتها التنموية المتجسدة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بالإضافة إلى بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت

ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية[1]، لكن ورغم ذلك فإن سنة 2015 انخفضت قيمة الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى 1.48 مليار دولار .

كما يلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000 –2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك[2]، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في خلال الفترة 2010 إلى غاية2012 ليصل إلى 71,74 مليار دولار،لتنخفض قيمة الصادرات منذ سنة 2013 إلى غاية 2015 لتصل إلى34.57 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض المحسوس والمتواصل لأسعار البترول.

كما أن قيمة الواردات في وتيرة متزايدة وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت قيمتها 59.67 مليار دولار ما يمثل 06 أضعاف مستواها سنة 2000 ويعود هذا لانخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وانخفاض القدرة على الدفع، كما أن الارتفاع الحاصل في صادرات المحروقات ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2012 أثر كثيرا على اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصاد ومشروع دعم النمو.

أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، تبقى مستوياتها ضعيفة وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، بعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، كما تراجعت هذه الصادرات في 2015،

[1]– جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11،جامعة الجزائر03، 2012، ص233.

[2]– تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وزارة التجارة، متاح على الموقع: www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع:2017/04/08.

مسجلة 1.48 مليار دولار مقابل 1.67 مليار دولار وبعد مرور أكثر من 10 سنوات من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12)أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا على مدى كل السنوات يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات والواردات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعًا ما خلال السنوات (2000-2013) ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط.على غرار سنة 2014 حيث انخفض بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة،أما في سنة 2015 فقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار لأول مرة بعد مرور أكثر من 18 سنة من الفوائض المتالية وذلك بسبب الأزمة النفطية.

1-2- تطور ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري: سنتعرض بالتحليل لكل من رصيد ميزان العمليات غير المنظورة وميزان التحويلات من جانب واحد، ثم إلى وضعية الميزان الجاري ككل خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-13): يوضح تطور كل من ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري خلال الفترة (2000-2015).الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	السنوات	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري
2000	4,16-	0,79	8,93	2008	8,84-	2,77	30,45
2001	3,22-	0,67	6,76	2009	10-	2,63	0,41
2002	3,41-	1,07	4,36	2010	8,70-	2,65	12,16
2003	3,99-	1,75	8,84	2011	11.08-	2,65	17,77
2004	5,61-	2,46	11,12	2012	11.04-	3,17	12,42
2005	7,35-	2,06	21,18	2013	11.58-	2.79	1.15
2006	6,72-	1,61	29,95	2014	13-	3.22	9.28-
2007	5,87-	2,22	30,59	2015	12.08-	2.56	27.48-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-13) أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة لمخلفات الأزمة الأمنية في تسعينات القرن العشرين، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، فضلاً حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف

الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب، وارتفاع كذلك التكاليف أو النفقات على البعثات في الخارج منها النفقات الطلابية والعسكرية ونفقات العلاج في الخارج، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والتمثيل في الخارج،ناهيك عن محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى، وانخفاض عائدات الاحتياطات الأجنبية نتيجة انخفاض معدلات الفائدة ، غير أنه سجلت سنة 2014 أكبر عجز في رصيد ميزان الخدمات بلغ 13 مليار دولار،.أما في سنة 2015 عرف ميزان الخدمات تحسن نسبي مقارنة بالسنة الأخيرة ب12.08 مليار دولار.

يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات سجل فوائض معتبرة تختلف من سنة إلى أخرى طيلة الفترة المدروسة، وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض محسوس في قيمة التحويلات، وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2014 فقد عرف الميزان انتعاشا كبيرا حيث بلغ ذروته في هذه الأخيرة برصيد 3.22 مليار دولار وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2000،بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور،وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائريمن قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصرف، إلا أنه تراجع في سنة 2015 فسجل 2.56 مليار دولار مقارنة بسنة 2014.

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، فبعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري ، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري سجل انتعاشا في سنة2000بقيمة 8,93 مليار دولار، والتي قابلها ارتفاع في سعر البترول إلى 28,59 دولار للبرميل،واستمر هذا التحسن بعد ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط، وابتداء من سنة 2004 شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012، وبعدها فقد اتخذ الميزان منعرج آخر بانخفاض المستمر أين سجل فائضا قدره 1.15 مليار دولار سنة 2013 ثم انتقل إلى مستويات أدنى في السنتين الأخيرتين بعجز قدره 27.08 مليار دولار سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية.

1-3- تطور ميزان رأس المال: يعد ميزان رأس المال الميزان الأساسي لعديد الدول كعنصر فعال من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، غير أن أرصدته تبقى ضعيفة أمام بنود الميزان الجاري الجزائري، كما أن لسياسة تحرير سعر

صرف الدينار الجزائري دورا هام في التأثير على وضعية ميزان العمليات المالية، لهذا سنحاول تحليل تطور وضعية بنود ميزان رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–14): يوضح تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2000–2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	رصيد حساب رأس المال	السنوات	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	رصيد حساب رأس المال
2000	0,42	1,96–	1,36–	2008	2,28	0,43–	2,54
2001	1,18	1,99–	0,87–	2009	2,54	1,30	3,45
2002	0,97	1,32–	0,71–	2010	3,47	0,44	3,42
2003	0,62	1,38–	1,37–	2011	2,04	1,08–	2.38
2004	0,62	2,23–	1,87–	2012	1,54	0.59–	0.36–
2005	1,06	3,05–	4,24–	2013	1.96	0.38–	1.02–
2006	1,76	11,89–	11,22–	2014	1.52	0.52	3.40
2007	1,35	0,77–	1,08–	2015	0.69–	0.46–	0.06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن الاستثمار المباشر فقد سجل انتعاشا كبيرا يختلف من سنة لأخرى حيث بلغ 3,47 مليار دولار سنة 2010، كأكبر رصيد في الفترة ما بين 2000 و 2014 وهذا بسبب أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها وأصبح الأداء الاقتصادي مشجعا لجلب الاستثمارات وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، واستقرار سعر الصرف، والتحكم في التوسع النقدي ، وكذا التحكم في المديونية والحد من تزايدها وتخفيض كلفة خدمتها، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق، إلا أنه سجل عجز سنة 2015 بسبب الأزمة النفطية.

أما بالنسبة لرصيد رؤوس الأموال الصافية قد سجل رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة ما عدا سنوات 2009، 2014،2010 ما يعني أن الجزائر تسعى إلى تسديد قيمة القروض المتأتية من الخارج أكثر من الحصول عليها، والملاحظ أنه بعد سنة 2003 سجل هذا الرصيد زيادة كبيرة في العجز إلى غاية 2006 أين سجلت أكبر عجز في كل مراحل الدراسة بقيمة 11,89 مليار دولار، ويعني ذلك إقدام الحكومة على التسديد المسبق للديون، وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك الانفراج المالي من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، كما

سجل حساب رؤوس الأموال الصافية عجزا قدر ب (460 مليون دولار) سنة 2015، بعد الفائض الذي حقق في السنة السابقة والمقدر ب 520 مليون دولار.

أما حساب رأس المال فقد اتسم بأرصدة سالبة بداية من سنة 2000 إلى سنة 2007 ، وهذا لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، ومن ورائه عملية سداد الديون الخارجية إبتداءً من سنة 2004، مستفيدة الدولة في ذلك من ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة، ، حيث انه في سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر ب11,22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار خلال هذه الفترة[1]، وبعدها انخفاض العجز في ميزان رأس المال في سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة 2008-2011،كما سجل حساب راس المال والمعاملات المالية عجزا في سنة 2015 (61 مليون دولار) مقابل الفائض المسجل في سنة 2014 قدر 3.40 مليار دولار، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري.

2- تطور الدين الخارجي:عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي خلال سنتي 1986-1987، كما بلغت المديونية الخارجية مستويات حادة بداية من 1990، فقد تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994 وهي السنة التي بلغ فيها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس ونادي لندن، وهي الاتفاقية التي تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي(1994-1998)، وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي بدأت الوضعية المالية الخارجية بالتحسن ابتداء من سنة 2000.

[1]- جميلة الجوزي، مرجع سابق ذكره، ص232.

جدول رقم(3-15): يوضح تطور قائم الدين الخارجي وتطور خدمة الديون خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	مجموع الديون قصيرة الأجل	مجموع الديون م وط الأجل	مجموع الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي
2000	0,173	25,088	25,261	4,500
2001	1,260	22,571	22,571	4,464
2002	0,102	22,540	22,642	4,150
2003	0,150	23,203	23,353	4,358
2004	0,410	21,411	21,821	5,658
2005	0,707	16,484	17,191	5,838
2006	0,541	5,062	5,603	13,314
2007	0,717	4,889	5,606	1,431
2008	1,303	4,282	5,585	1,218
2009	1,492	3,921	5,413	1,000
2010	1,778	3,679	5,457	0,670
2011	1,142	2,831	4,405	0,618
2012	1.205	2.108	3,676	0.572
2013	1.328	1.729	3.396	0.520
2014	1.975	1.389	3.735	0.471
2015	1.823	0.975	3.021	0.073

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات:- بنك الجزائر.

- صندوق النقد العربي.

الملاحظ من الجدول السابق أن هناك استقرار نسبي للدين الخارجي بين 2000-2003 حيث تراوح مابين 25,2 مليار دولار و23,3 مليار دولار، وبعدها يأخذ الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل شكل تنازلي إبتداءا من سنة 2004، حيث تراجع إلى 16,484 مليار دولار في نهاية سنة 2005 ثم 3,921 مليار دولار سنة 2009، وبعدها تناقص تدريجيا خلال السنوات الموالية ليصل إلى غاية 975مليون دولار في سنة 2015، بحيث لم يعد قائم الدين يمثل سوى 3,021 مليار دولار منها 1,823مليار دولار ديونا قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل حققت ارتفاع محسوس سنة 2014 وصل إلى 1,975 مليار دولار مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا

الارتفاع الاستثنائي للدين قصير الأجل بشكل قوي إلى القفزة في الواردات التي سجلت 59.670 مليار دولار مقارنة مع السنوات الأخرى، كما أن انخفاض المشهود في قائم الدين الخارجي يوضح جهود الدولة في تطبيق سياسة صارمة لتقليص الدين الخارجي، وهذا ما يتأكد من خلال تسارع وتيرة التسديدات المسبقة للدين العمومي خاصة منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة، وهذه وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الاقتصادية العالمية.

أما بالنسبة إلى لخدمة الديون فنلاحظ انه هناك انخفاض تدريجي بين سنتي 2000 و2002، ثم بدا في الارتفاع من سنة 2004 ليصل إلى ذروته سنة 2006 بما يقابل13,314 مليار دولار، ليعاود الانخفاض ليصل إلى 0,618 مليار دولار في نهاية 2011.

لقد سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال السنوات الأخيرة بالعودة بمؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات قابلة للاستمرار، خاصة منذ 2004 وهي السنة التي بدا فيها تطبيق مشروع التسديدات المسبقة للديون الخارجية، ويشهد ذلك عل نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي، بالنظر إلى خطورة الأزمات المالية الدولية والاحتياطيات المتزايدة لكثير من الدول الناشئة والدول النامية في مجال التمويلات الخارجية.

كما أدى كل من العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في 2015ب 27.54 مليار دولار، والأثر السلبي للتعبير عن مجمل احتياطات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل العملة الأمريكية، إلى انكماشه حاد في هذه الاحتياطات لسنة 2015، حيث تراجع مستواها من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر سنة 2015 ، أي بانخفاض قدره 34.81 مليار دولار خلال سنة واحدة، ومع ذلك ، لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا، في وضع يتميز بمستوى متدني تاريخيا للدين الخارجي في الأجلين المتوسط والطويل (0.72% من إجمالي الناتج الداخلي) وبعدم وجود أي ديون خارجية لشركات قطاع المحروقات، وذلك لأكثر من 10 سنوات، يسمح هذا المستوى من الاحتياطات بالتخفيف من آثار الصدمة الكبيرة لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

3- تطور احتياطات الصرف الرسمية: تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في نظام الصرف الحالي باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتدخل بها بنك الجزائر في سوق الصرف مابين البنوك بهدف التأثير على سعر صرف الدينار، فهي تعتبر ضمانا على مصداقية سياسة الصرف من جهة واستقرارا لقيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، وباعتبار

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو المحروقات، فان تغيرات أسعاره في الأسواق الدولية سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، ولذا فان تكوين هذه الاحتياطات من شانها أن تحافظ على سلامة الاقتصاد الوطني من أي ظرف مالي أو اقتصادي عصيب من شانه أن يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية للحفاظ على قيمتها ضمن مستويات مقبولة، ويمكن أن نبين تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-16):يوضح تطور الاحتياطات الرسمية للصرف خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطات	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات	143,10	148,91	162,22	182,22	190,66	194.01	178.94	144.13

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات: - بنك الجزائر.

- صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطات الصرف الرسمية (ماعدا الذهب) التي كانت تقدر بأقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000، فقد بلغت 43.11 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مع الإشارة إلى أن هذه الاحتياطات بلغت في نهاية سنة 2009 ما قيمته148.91 مليار دولار، وقدر مجموعها ب 162,22مليار دولار في نهاية سنة2010، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وتسجيل الفائض في ميزان المدفوعات كما تعتبر سنة 2013 أعلى سنة من حيث حققت الاحتياطات الرسمية بدون الذهب ما قيمته 194.01 مليار دولار مقارنة بباقي السنوات، إلا أن هذه القيمة عرفت انخفاضا وذلك في سنة 2015 لتصل إلى ما قيمته 144.13 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات (الصدمة النفطية).

تجدر الإشارة إلى أن كون نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام التعويم الموجه فيتوجب على الدولة أن تحتفظ بقدر من احتياطي الصرف حماية لعملتها من المضاربة، ما يجعل من احتياطات الصرف جد مهمة لتدخل بنك الجزائر بصفته العارض الوحيد على مستوى سوق الصرف من أجل وفائه بالتزاماته، ومحافظته على استقرار قيمة العملة الوطنية عند مستويات مقبولة اقتصاديا، ويحاول بنك الجزائر عقلنة وتعظيم جدوى تسيير هذه الاحتياطات، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، ويتم توظيف هذه الاحتياطات في صورة سندات في الخزينة الأمريكية، وفي

شكل ودائع في البنوك الدولية ذات التنقيط الأفضل من طرف وكالات التقييم، ويتشكل احتياطي الصرف الجزائري من نسبة 55% بالأورو40% من الدولار وما يعادل نسبة 5%من عملات مختلفة لاسيما الجنيه الإسترليني والين الياباني[1].

[1]- تقلبات أسعار الصرف وانكماش عائدات احتياطي الصرف الجزائري، متاح على الموقع: www.elkhabar.com/ar/economie، تاريخ الاطلاع:2017/04/17.

خلاصة الفصل:

لقد فرض التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة على الجزائر ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعي الجزائر إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأورومتوسطية، وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر الإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث وضع قانون النقد والقرض 90-10 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، فتوجهات هذه الأخيرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاها من قوانيين أخرى تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوما إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

حيث أن ثبات سعر الصرف لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية في نقل أثرها من خلال الميكانيزمات الممكنة، من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي وإنما يرجع إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة وتراجع سعر الصرف إنما يدل على صحة تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بقرارات خارجية.

فالإستراتجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف بالإضافة للنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

خـاتمة عـامة

خاتمة:

في الحقيقة لايمكن فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها بطريقة سطحية, فلابد من دراسة أصولها أو جذورها والرجوع بها الى إطارها ودراسة تطوراتها عبر الزمن ,وذلك باستعمال الادوات المنهجية العلمية التي نعتمد عليها في البحث العلمي وبالاخص العلوم الاقتصاية حيث استهدف بحثنا الاجابة عن الاشكالية المطروحة والكشف عن دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن من خلال معالجة الاختلال ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الاقتصادي لهذا الأخير, وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول.

الفصل الأول الذي تمحور حول الإطار النظري الخاص بالسياسة النقدية بحيث ركزنا على إبراز المفاهيم المختلفة للسياسة النقدية حيث تتمثل السياسة النقدية في مجموعة من الإجراءات التي تتغير بتغيير هدف السياسة النقدية المنشودة من طرف كل دولة، وأهميتها في المجال الاقتصادي، كما تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية سواء كانت أهداف أولية (مجمعات الاحتياطات النقدية،ظروف سوق النقد) أو الوسيطية (متغيرات نقدية فعلية مثل M_1 وM_2 وسعر الفائدة وأسعار الصرف) أو النهائية (تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،العمالة الكاملة،تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي،تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات) وسلطنا الضوء ايضا على الادوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية والتي تؤثر بها على المتغيرات الكلية والتوازنات الداخلية والخارجية مثل توازن ميزان المدفوعات، وتطرقنا إلى السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية حيث اعتبرها النقديون السياسة الأنجع في علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات حيث تم تهميشها وإلقاء فعاليتها من طرف المدرسة الكينزية التي كانت تؤكد على السياسة المالية كأفضل سياسة اقتصادية منتهجة.

ومن ثم محاولة إسقاط الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2015)، وذلك من خلال تحليل مضمون السياسة النقدية وتطور مسارها في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، من خلال عرض أهم الإجراءات التي تبنتها الجزائر خلال الفترة(1990-1999)، بعد ذلك قمنا بتحليل تطور مضمون السياسة النقدية في ظل البرامج التنموية للفترة (2000-2014)، ودورها في تحديد مسار السياسة النقدية، عن طريق مختلف الأدوات المستعملة وكذا أهم الأهداف المنشودة لها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى محاولة معرفة فعالية السياسة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال إن استخدام الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لاستعادت التوازن لميزان المدفوعات، الذي كان فاشلا رغم الجهود الكبيرة للدولة المبذولة في سبيل إنجاحه، ولم يكن هذا الفشل بسبب عدم فاعلية هذه السياسة وإنما لضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على

المحروقات كمورد للعملة الصعبة التي بلغت صادراتها سنة 2015 أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث تفترض سياسة التخفيض اقتصاد ذو هيكلة متنوعة وجهاز إنتاجي قوي.

لقد عرفت مؤشرات الاقتصاد الجزائري النقدية، ومؤشرات التوازن الخارجي نوعا من الاستقرار، وذلك بفضل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول، مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.

ولقد استطعنا الخروج بعدة نتائج من خلال دراستنا لهذا الموضوع، منها ما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات، ومنها ما يتعلق بالجانب النظري وجانب دراسة الحالة المسقطة على الجزائر.

1- إختبار الفرضيات:

- تمحورت الفرضية الأولى حول كون السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي و في هذا الصدد وبعد التعرض إلى مفاهيم السياسة النقدية و جدنا أنها تؤثر بشكل كبير و فعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية فهي تساهم في محاربة التضخم لميزان المدفوعات و تكون السلطات النقدية هي المسؤولة على تطبيقها و بالتالي نؤكد صحة الفرضية الأولى.

- تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض النقود و ذلك بزيادة الائتمان المحلي و بالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية، و هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية و ينشأ عن ذلك التضخم و يتجه الطلب على المنتجات الأجنبية و بالتالي تدهور صافي الأصول الأجنبية و حدوث اختلال في ميزان المدفوعات و هذا يؤكد صحة هذه الفرضية

- إن الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي العام، حيث أن الزيادة في حجم الائتمان المقدم إلى الحكومة يؤدي إلى تمويل عجز الميزانية العامة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي واستنفاذ الأصول الأجنبية، وهو ما يؤثر سلبا على الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات، كما أن عجز الميزانية العامة يزيد من احتياجات التمويل، مما يدفع الدول إلى الاستدانة الخارجية أمام ضعف مصادر التمويل الداخلية، كما تعتبر آلية سعر الصرف عنصرا محوريا في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان مدفوعات خاصة البلدان السائرة في طريق النمو.

- تمحورت الفرضية الرابعة حول فعالية برامج صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات و كونها تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، فرغم تمكن هذه البرامج من تخفيض مستويات التضخم إلا أنها ساهمت في تدهور مستوى الأوضاع الاجتماعية و لم تستطع إرجاع التوازن لميزان المدفوعات كونه مرتبط بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات.

2- نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال داستنا الى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية :

- أن بلوغ الاهداف النهائية للسياسة النقدية يتطلب وضع حد للتضارب والتعارض القائم بينها.

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية' فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة كيفية وكمية.

- عند تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية كمحاولة كبح التصخم وإهمال الأهداف الأخرى فهذا يؤدي إلى اختلال التوازنات الداخلية ويساهم في ظهور مشاكل أخرى كالزيادة في معدلات البطالة.

-لا يمكن الكلام عن السياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض، وخصوصا بعد سنة 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية السياسة النقدية عتصرا أساسيا، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحفيفها والتوافق الكلي مع السياسة المالية.

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن التوسع الكبير في الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة يرجع أساسا إلى الزيادة الكبيرة في الاصول الخارجية الصافية التي أصبحت تفوق الكتلة النقدية M2منذ سنة 2005 .

- من أجل امتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية واحتواء التضخم، انتهت السلطات النقدية خلال الفترة المدروسة سياسة نقدية حذرة تمثلت في تعزيز أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بأدوات جديدة وهي: أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ، فضلا عن تعديل معدل الاحتياطي نحو الارتفاع.

– إثبات سعر الصرف في الجزائر لايرجع إلى دور السياسة النقدية ونقل أثرها من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي، وإنما يرجع إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة وتراجع سعر الصرف يدل على تطبيق نظام سعر الصرف المدار بقرارات خارجية .

– تهدف السياسة النقدية الى معالجة الاختلال الخارجي، فهي تعتبر هذا الاختلال يعود إلى الاضطراب في السوق النقدي بين طلب وعرض العملة، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات هي ظاهرة نقدية فتصحيحهايكون بتسويات نقدية .

– باعتبار رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط بسعر برميل البترول، فإنه لايوجد تاثير لتقلبات سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات.

– يعود الفائض في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر إبتدا من سنة 2000بالدرجة الاولى إلى تعاظم رصيد الميزان التجاري ومساهمة الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات، وهذا يعود إلى صحة اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

3– التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة السياسة النقدية والاستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريع الى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل وفرة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

1.ضرورة تفعيل السياسة النقدية التي يسيطر عليها بنك الجزائر من خلال ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ القرارات، واعتماد ادوات الرقابة غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السوق النقدية.

2.إقامة سوق مالي فعال في الجزائر، تتداول فيه الاوراق المالية ذات المخاطر، لتحفيز المستثمرين على المضاربة وتشكيل لجان رقابة على نظام التداول في السوق بإجراءات صارمة.

3.الاعتماد على سياسة فعالة لدعم الادخار المحلي وتقييم فعالية توظيف هذه الاموال في مختلف المشاريع،وخصوصا الإنتاجية منها، قصد توجيه العرض النقدي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي الفعلي في الجزائر، اي تقليص الفجوة التضخمية بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي.

4. يجب انعاش صادرات الجزائر ذلك كونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط وأيضا انعاش أيضل قطاع الخدمات لأنها تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري، كماينبغي توجيه السياسة النقدية إلى قطاعات إنتاجية بغيدة عن الريع البترولي لتنويع الصادرات وتحقيق كفاءة القطاعات الأخرى والتخلص من البطالة وذلك باللجوء إلى القطاع الزراعي والصناعي باعتبار أن الجزائر تملك الطاقات التي تمكنها من تحقيق ذلك كالاراضي الزراعية والموارد المائية بالاضافة إلى تنوع المناخ وغيرها من الإمكانيات الطبيعية.

4-آفاق الدراسة

يثير هذا الموضوع عدة تساؤلات يمكن أن تكون مواضيع لبحوث في المستقبل منها:

- دور السياسة النقدية في تحسين الصاردات خارج المحروقات .
- دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .
- السياسة المالية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.

2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

3- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

4- أمين صيد، سياسة الصرف، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2013.

5- باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.

6- بسام الحجازي،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، 2003.

7- البكري أنس، والصافي وليد، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

8- بلعزوز بن علي، **محاصرات في السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9- تشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين اداء الاقتصاد**، ملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، 2004، المركز الجامعي ببشار.

10- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11،جامعة الجزائر03، 2012

11- حسن مسعود، **أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

12- الحلاق سامي سعيد، والعلجوني محمد محمود، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

13- الدعمي عباس كاظم، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر، عمان، 2010.

14- الدوري زكريا، يسرى السمراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

15- زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة غليزان، 2011.

16- سحنون سمير، الاقتصاد السياسي في البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

17- شعيب بنوة وخياط رحيمة، **سعر الصرف في الجزائر(نمذجة قياسية للدينار الجزائري)**، الأكاديمية للدارسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، جامعة تلمسان، 2011.

18- عادل أحمد حشيش،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، بيروت، لبنان، 2003.

19- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

20- عبد المجيد قدي ، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

21- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي**، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997.

22- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

23- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة**، الإسكندرية، 1994.

24- على توفيق الصادق وآخرون، **السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996.

25- عمارة رانيا، محمود عبد العزيز، **تحرير التجارة الدولية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

26- عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد23، 2003.

27- الفار إبراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.

28- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001.

29- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30- قريصة صبحي ادريس والعقاد مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

31- القطابري محمد ضيف الله، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

32- كمال العرقيب، **تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

33- كمال بكري،**الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

34- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010،.

35- ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

36- مبارك بوعيشة،- شمعون شمعون، **البورصة –بورصة الجزائر–**دار هومة الطبع و للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

37- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 1996.

38- محمد السيد عابد،**التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر، 1999.

39- محمد الناشد، **التجارة الخارجية والداخلية**، منشورات جامعة سعد دحلب، 1988.

40- محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

41- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

42- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

43- محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1986.

44- مصيطفي عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008.

45- مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

46- مندور احمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1990، ص 142

السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد12، 1999.

47- موسى عيسى مطر وآخرون، **المالية الدولية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.

48- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

49- نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

50- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

51- هيكل عجمي وآخرون، **المصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع**، الأردن، 2009.

52- وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.

ب- المذكرات والأطروحات

✓ **أطروحات الدكتوراه:**

53- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006.

54- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية،2006.

55- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

56- بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، العدد 01، 2001.

57- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**-حالة الجزائر-1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

58- غريبي احمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

✓ **مذكرات الماجستير:**

59- بقبق ليلى اسمهان ، **ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق(حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003..

60- بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي– دراسة نظرية–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009.

61- بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012.

62- بوشنب موسى، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990، آفاق 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.

63- بوغزالة محمد بشير،**آثار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1989–1998** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

64- الجوزي جميلة، **ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

65- حسين حميد، **فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية** – بالإشارة إلى حالة الجزائر–،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012.

66- عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990– 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

67- عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012.

68- لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011.

69- مراد عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011.

70- موساوي سليم، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقائية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2007.

71- موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013.

72- يوسفي عبد القادر، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات بالدول النامية-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

ت – الملتقيات:

73- عبو عمر وعبو هدى، **جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات- جامعة الشلف،2011.

74- لحلو عبد القادر، **أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990- 2006)**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ،جامعة سعيدة،أفريل 2006

75- محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات- جامعة الشلف، 2005.

76- يحي سمير،**التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011.

ث- المجلات، الدوريات والتقارير.

77- بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-**مجلة الباحث، العدد09، جامعة الشلف،2011

78- جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، **أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد27، جامعة البصرة، 2011.

79- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2015، الدورة العامة التاسعة عشر، الجزائر.

80- قانون 86-12 هو قانون القرض والبنك المؤرخ في 1986/08/19 جاء في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الذي حدد فيه مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية ، أما قانون رقم 88-06 فهو قانون المعدل والمتمم لقانون 86-12.

81- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد50، 01 سبتمبر 2010،ص 11، ولمزيد من التفاصيل انظر المواد (من04الى 14).

ج- مواقع الانترنت:

82- مفاهيم سعر الفائدة، متاح على الموقع :http://www.startimes.com ،تاريخ الاطلاع: 2017/02/20.

83- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، متاح على:
www.mae.dz.photos.gov.ProAr.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/04/03.

84- تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وزارة التجارة، متاح على الموقع: www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع:2017/04/08.

85- سعر الصرف في الجزائر، متاح على الموقع: http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع:2017/04/17.

86- تقلبات أسعار الصرف وانكماش عائدات احتياطي الصرف الجزائري، متاح على الموقع:
www.elkhabar.com/ar/economie، تاريخ الاطلاع:2017/04/17

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

87- Benissad hocine, **Economie international**, **E**dition publisud, Paris, 1985.

88- Frédéric Mishkin, Monnaie, **Banque et marches financiers**, 7eme édition, Pearson édition, France, 2004.

89- Ilmane Mohamed Chérif, **réflexions sur la politique monétaire en Algérie**, revue : les cahiers du CREAD, N75 Alger, 2006 .

90- Ilmanemc , **note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme tome 05** , 2éme editionenay, 1990.

91- Ilmane mohamed chérif, **réflexion crétiques sur la politique monétaire en algérie** (**2000-2004**), A paraître dans un numéro special des cahiers du cread, Octobre 2005.

92- Jacques Henri David, Philippe Jaffret, **La Monnaie et Politique monétaire**, 3eme édition, économico, France, 1990.

93- Jean Pierre Patat, **Monnaie**, **institutions Financières et politique monétaire**, 4eme édition, économico, France, 1990.

94- Samuelson alain, **economie inrevnation a le conreunporiane**, op aleger,1993.

95- Thomous Jean, Paul, **les politiques économiques au XX eme siècle**, économico, Paris, 1994.